

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢١٨**

الأربعاء، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد روت/السيد فان أوستيروم/السيدة غريغوار فان هارن	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد ماجيروفسكي
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا -كوادرا
	السويد	السيد بايلان
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد لوموان
	كازاخستان	السيد مختاروف
	كوت ديفوار	السيد باكايوكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	البارون أحمد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

العمل الجماعي من أجل تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة (S/2018/184)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1808787 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

العمل الجماعي من أجل تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة (S/2018/184)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. وحضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ويسعدني أيضا أن أرحب بمقدمي الإحاطات الإعلامية: معالي الأمين العام؛ ومعالي السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسيدة فاتيماتا توري، مديرة مجموعة البحوث والدراسات والتدريب في مجال العمل النسوي. ينضم السيد فقي محمد إلى جلسة اليوم عن طريق الفيديو من نواكشوط.

معروض على أعضاء المجلس قائمة المتكلمين الذين طلبوا المشاركة وفقا للمادتين ٣٧ و ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس وكذلك وفقا للممارسة السابقة للمجلس في ذلك الصدد. ونقترح توجيه الدعوة إليهم للمشاركة في هذه الجلسة.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/184، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وإذ أشير إلى مذكرة مجلس الأمن التي أصدرها الرئيس في الآونة الأخيرة بشأن أساليب عمله (S/2017/507)، أود أن أشجع أعضاء المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل. كذلك تشجع المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ونحث مقدمي الإحاطات أيضا على ألا تتجاوز ملاحظاتهم الأولية ١٥ دقيقة أو أقل.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مملكة هولندا على تنظيم هذه المناقشة الهامة وأشكركم، دولة رئيس الوزراء، على رئاستها.

في العام الماضي خاطبت المجلس عدة مرات بشأن إصلاح عمليات حفظ السلام. لقد حان الوقت الآن لاتخاذ إجراءات معا. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في أفضل حالاتها، نموذج رائع لتعددية الأطراف والتضامن الدولي. من سيراليون إلى كمبوديا وتيمور – ليشتي وناميبيا والسلفادور وغيرها من الأماكن، ساعدت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام البلدان على الانتقال من الحرب إلى السلام ودعمت عمل نشطاء المجتمع المدني مثل السيدة فاتيماتا توري الموجودة معنا اليوم. وفي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، تنعم ليبريا وسيراليون وكوت ديفوار الآن بالسلام ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى الدعم الذي قدمته عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويسعدنا أن نرى كوت ديفوار ممثلة هنا اليوم في المجلس. لقد أنجزت ثلاث بعثات للأمم المتحدة ولاياتها وغادرت بعدما اضطلعت بعمل جيد. هذا هو الهدف الذي نصبو إليه في كل بعثة.

لكننا جميعا نعلم أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تواجه تحديات خطيرة، لا سيما في أربع عمليات من أكبر عملياتها المنتشرة: في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وببساطة، فإن عمليات السلام لا يمكن أن تحقق نجاحا إن نشرت كبديل عن الحل السياسي بدلا من دعمه. تعمل بعثات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الآن في بيئات أكثر خطورة وتعقيدا وعالية المخاطر. وتتعرض للتهديد من الجماعات المسلحة والمجرمين والإرهابيين الذين يمكنهم الحصول على الأسلحة المتطورة الفتاكة. وكثيرا ما يفتقر حفظة السلام في بعثات الأمم المتحدة إلى التجهيز والتأهب والاستعداد لبيئات خطيرة يعملون فيها الآن. هناك ثغرات في القيادة والسيطرة والثقافة والمعدات والتدريب. وحفظة السلام معرضون لمخاطر ويمثلون هدفا للهجوم. في العام الماضي فقدنا ٥٩ من حفظة السلام نتيجة أعمال غادرة. وهذا يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالرقم المسجل في عام ٢٠١٦ وهو ٣٤ من حفظة السلام. وأود أن أحيي من قضوا. لن ننسى أبدا تضحياتهم. هذه الأرقام غير مقبولة وتؤثر علينا جميعا. لذلك سأقضي هذا العام اليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في مالي، حيث تكبدت بعثتنا هناك أكبر عدد من الخسائر لأية عملية العام الماضي. إننا بتكوين توقعات غير واقعية، نضر بأداة حفظ السلام بل وبتعددية الأطراف ذاتها. إذ تزهق الأرواح وتقوض مصداقيتنا.

هذه التحديات تتطلب العمل الجماعي القوي. ويجب أن نركز جهودنا على ثلاثة مجالات هي: إعادة تركيز عمليات حفظ السلام مع توقعات واقعية؛ وجعل بعثات حفظ السلام أقوى وأكثر أمانا؛ وحشد المزيد من الدعم للحلول السياسية ولقوات جيدة التنظيم وجيدة التجهيز ومدربة تدريبا جيدا. وقد أحدثت الأمانة العامة تغييرا استنادا إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الحفاظ على السلام وتقرير كروز وغيره من الاستعراضات والتقارير على مدى السنوات الأخيرة. اليوم، وعلى أساس منتظم، سأقدم للدول الأعضاء موجزا للإجراءات الملموسة التي تم تنفيذها وهي مسؤولية وكيلي الأمين العام لعمليات حفظ السلام والدعم الميداني. والوثائق ستكون متاحة في نهاية الجلسة.

أولا، نعمل على تحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم. لقد بدأنا بالفعل في تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين التأهب والاستجابة للبعثات المعرضة لمخاطر كبيرة من خلال تعزيز التدريب واستعراض الدعم الطبي ومعالجة المسائل المتعلقة بالأداء.

ثانيا، نجري استعراضات مستقلة لبعثات حفظ السلام تهدف إلى تنقيح تشكيلها وأولوياتها مع تقييم صلاحية ولاياتها والعمليات السياسية. وتهدف الاستعراضات إلى كفالة أن يكون لدينا حفظة سلام بتدريب وتجهيز جيدين قادرين على الحركة والتنقل ويتوخون الاستباقية في التصدي للتحديات والتهديدات. وفي كثير من الأحيان في الماضي تم تقليص قدرة قواتنا إلى الانتظار في وضع دفاعي ومنح القوات المعادية الوقت والمجال للتخطيط للهجمات.

ثالثا، لقد أطلقت نهجا جديدا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال كفالة أن تتوفر للضحايا طريقة واضحة للإبلاغ عن الادعاءات ومن خلال العمل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لمعالجة الادعاءات وإنهاء الإفلات من العقاب ومنع وقوع أي حالات في المستقبل. ومما يثلج صدري انضمام ٩٠ بلدا إلى اتفاق منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد عينتُ مدافعة عن حقوق الضحايا على نطاق المنظومة تعمل بشكل وثيق مع الحكومات والمجتمع المدني. ويعمل أربعة مدافعين آخرين عن حقوق الضحايا الآن في بعثات حفظ السلام التي شهدت أكبر عدد من إدعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. لقد دعوت رؤساء الدول والحكومات للانضمام إلى دائرة القيادة المعنية بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة، وهي رمز بارز وقوي لالتزامنا المشترك بمنع وإنهاء هذه الآفة.

رابعا، إصلاح هيكل السلام والأمن ينبغي أن يسفر عن تحليل أفضل ودعم أقوى للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والمزيد من المشاركة السياسية الفعالة وتعزيز المساءلة والشفافية على النحو الذي طلبه العديد من الدول الأعضاء. يتمثل الهدف العام للإصلاحات في تحسين قدراتنا على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

وتلك الجهود بالغة الأهمية. بيد أن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة وحدها لا تكفي للتصدي للتحديات التي نواجهها. إن فرص النجاح تزيد كثيرا عندما نعمل جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء ونتقاسم الأعباء والمخاطر والمسؤوليات.

نحن بحاجة ماسة إلى إحداث نقلة نوعية في المشاركة الجماعية. ولهذا السبب أطلق مبادرة جديدة، أي العمل من أجل حفظ السلام، وهي مبادرة تهدف إلى حشد قدرات جميع الشركاء وأصحاب المصلحة لدعم المهمة الكبيرة المتمثلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء عمليات حفظ السلام، آمل أن نتمكن من وضع مجموعة من المبادئ والالتزامات المتفق عليها لإنشاء عمليات حفظ سلام تتناسب مع المستقبل. وستصاغ تلك المبادئ مع جميع شركائنا، بما في ذلك عقد اجتماع جانبي رفيع المستوى على هامش الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، وآمل أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق رسمي بحلول نهاية العام. أشكر هولندا وكوت ديفوار على الدفع قدما بهذا الجهد، وأشجع جميع أعضاء المجلس وجميع الشركاء في سبيل السلام على الانضمام إليهما. وفي الوقت الذي نعمل فيه معا على صوغ هذا الاتفاق، لدي ستة طلبات عاجلة أقدمها إلى الدول الأعضاء.

أولا، أحض أعضاء مجلس الأمن إلى صقل وتبسيط الولايات ووضع حد للولايات الحافلة بالمهام كعناصر الزينة المحاطة بشجرة عيد الميلاد. لقد انتهى عيد الميلاد، ولا يمكن لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن تنفذ الـ ٢٠٩ مهمات المكلفة بها. إننا بالإسراف في محاولتنا، نخفف من مفعول جهودنا ونضعف من تأثيرنا. وآملأن تساعد استعراضات بعثاتنا على إنهاء هذه التضخم في الولايات.

ثانيا، أناشد الدول الأعضاء أن تستمر في التزامها السياسي وأن تدفع نحو التوصل إلى حلول سياسية شاملة في عمليات السلام، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية الثنائية والجزاءات، إذا لزم الأمر. إن أي عملية من عمليات حفظ السلام ليست جيشا أو قوة لمكافحة الإرهاب أو وكالات لتقديم المساعدة الإنسانية. بل إنها أداة لإيجاد حل سياسي ذي ملكية وطنية.

(تكلم بالفرنسية)

ثالثا، أود أن أطلب إلى المجلس مواصلة بناء وتعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية. إن الاتحاد الأفريقي أحد أهم الشركاء، وأشكر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، على حضوره معنا هنا اليوم. فالشراكات السياسية بالغة الأهمية، لا سيما عندما يتم نشر بعثة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام التي تيسرها الجهات الفاعلة الأخرى، كما هو الحال في جنوب السودان مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. والشراكات التنفيذية مع الجهات الشريكة الإقليمية أو دون الإقليمية حيوية لإنفاذ السلام وبعثات مكافحة الإرهاب عندما لا تكون عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي الرد المناسب على ذلك. وأشجع مجلس الأمن على دعم هذه المبادرات بولايات قوية ويمكن التنبؤ بها، وتوفير التمويل المستدام لها. إننا نستقي دروسا مهمة من شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي في الصومال. والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تمثل مزايا مماثلة، وأحض أعضاء المجلس على تقديم دعمهم لها وكل تحتاجه لتحقيق النجاح. كذلك فإن الشراكات الثلاثية بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة جزء حيوي من جهودنا الرامية إلى تعزيز الدعم لعمليات حفظ السلام.

رابعا، أناشد قيادات حفظ السلام وموظفيها، المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، أن يكونوا جاهزين للتنفيذ. إن المحاذير التي تفرضها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة ينبغي ألا تعطل عملياتنا. ويجب على الممثلين الخاصين وقادة القوات ومفوضي الشرطة، أن يكفلوا تسلسلا واضحا وعمليا واستجابيا للقيادة والسيطرة، من دون أي تدخل. ويتعين على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والجهات الشريكة تحسين مستوى التدريب والتأهب لدى حفظة السلام. وأود أن أعرب عن امتناني لكل من يساهم في ذلك. وآمل أن يشاهدوا عرض أشرطة الفيديو الخاصة بنا والتي تظهر مدى التفاني والتضحية والخدمات التي يقدمها ذوو الخوذ الزرق الذين ينتمون إلى بلدان عديدة مختلفة. ومع ذلك، لا يمكننا أن نواصل ذلك بوصفنا خليطا من الموظفين، بنهج وعقليات مختلفة. وأرحب بالترتيبات المبتكرة، مثل الشراكات الثلاثية بين الأمم المتحدة والجهات المانحة للمعدات والتدريب، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وبفضل هذه الشراكات، تمكنا من تجهيز وتدريب القوات على نحو أفضل وأكثر كفاءة. ويجب على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أن يطحوا إلى تحقيق أعلى المعايير في جميع المجالات.

خامسا، أحض مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليته بجعل الموارد البشرية والمالية متوائمة مع الولايات. وأنا ملتزم تماما بضوابط الميزانية في إدارة موارد حفظ السلام على النحو الأمثل. لكن التخفيضات العشوائية في الميزانية تقوض الجهود الرامية إلى تنفيذ الولايات الطموحة والشاملة. لقد حدثت في مالي أكثر من ١٤٠ وفاة منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ٢٠١٣. كيف يمكن لذوي الخوذ الزرق العمل في بيئة تفتقر إلى ١٠٠ من ناقلات الأفراد المدرعة التي يحتاجون إليها؟ كيف يمكن لحفظة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الانتشار في المناطق النائية من البلاد من دون توفر أي من معدات الاتصالات أرض – جو التي يحتاجونها؟

في عملياتنا لحفظ السلام بشكل عام، يوجد ١٥ مستشفى ميدانيا إما غير منشورة أو غير تشغيلية. توجد ثغرات كثيرة في معظم البيئات العدائية، بما في ذلك في شمال مالي. إن جوانب القصور هذه تقلل من الحركة، والدعم الطبي، والتنقل، والقدرة على الاتصالات، وتعيق بشدة من فعالية حفظة السلام لدينا وقدرتها على منع نشوب النزاعات والاشتباك مع القوى المعادية. نواجه أيضا نقصا حادا في الموظفين المناسبين. إن وجود النساء في عملياتنا يسهم إسهاما مباشرا في زيادة فعالية ومصداقية البعثات، ولكن يتعين علينا أن نكرر طلب المزيد من الضباط العسكريين والجنود وأفراد الشرطة من الإناث. نحن بحاجة أيضا إلى قادة من ذوي الخبرة، وفنيين مهرة، ومواد لوجستية وأصول جوية، ومعدات متخصصة، بما في ذلك القدرات الاستخباراتية.

سادسا وأخيرا، أناشد البلدان المضيفة منح موافقتها الكاملة وتعاونها الفاعل في عمليات حفظ السلام. ويشمل ذلك مساءلة مرتكبي الهجمات على حفظة السلام وإزالة العوائق التي تعترض حريتهم الكاملة في التنقل. إذا ما أريد لعمليات حفظ السلام أن تنجح، يجب أن تكون أطراف النزاع راغبة في السلام والمشاركة النشطة في العملية السياسية. فعندما تكون إرادة البلدان المضيفة مترددة، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بقيادة المجلس، أن تستخدم كل الحوافز وتأثيرها الكامل لوضع عملية السلام على مسارها الصحيح.

أعتقد أننا جميعا نعرف ما تحتاجه عمليات حفظ السلام لكي تنجح. أعول على مشاركة ودعم أعضاء المجلس لنا في الوفاء بالتزاماتنا المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فقي محمد.

السيد فقي محمد (*تكلم بالفرنسية*): تتيح جلسة اليوم فرصة حسنة التوقيت لمناقشة مستقبل حفظ السلام في لحظة

تتسم بتحديات متزايدة. وأود أن أشكر الرئاسة الهولندية لمجلس الأمن على مبادرتها بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على ما يبذله من جهود لصالح قضية السلام والتنمية في أفريقيا.

إن عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن تعتبر من بين أقوى الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وهي تجسد القيمة المضافة القوية لتعددية الأطراف وترمز إلى التضامن الدولي. وغني عن القول إن أفريقيا متمسكة بشدة بمبدأ تعددية الأطراف والمؤسسات التي تجسده. فالنهج المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لضمان استجابات دائمة وفعالة في مواجهة التحديات المعقدة والمترابطة التي تواجه كوكبنا.

والنزعة الانفرادية مرادفة للأنانية، ولا سيما في وقت تحتاج فيه البشرية إلى التضامن. وهي ذات فعالية وهمية لأن إيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تستدعي اهتمامنا يتطلب التعاون وتوافق الآراء. كما أنها تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الدولي. ولا بد من القيام بكل عمل ممكن من أجل صون وتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي ينتشر نصفها تقريبا في أفريقيا، وتسهم في بلوغ الهدف المتمثل في تخليص القارة من ويلات الحروب بحلول عام ٢٠٢٠.

وقد أقر الجميع بالحاجة الملحة إلى تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام، وهي أمر يرتبط بتقلب البيئات التي تنتشر فيها تلك العمليات، وكذلك بعدم إحراز تقدم ملموس في العمليات السياسية التي من المفترض أن تدعمها. وفي أفريقيا، يشهد العديد من الأمثلة على ذلك الواقع المزدوج. والاتحاد الأفريقي عازم على تنفيذ المهمة الملقاة على عاتقه بالكامل من أجل إيجاد استجابات مناسبة لتلك التحديات. وفي هذا الصدد، أود أن أتشاطر مع المجلس ثلاث رسائل رئيسية.

تتعلق الرسالة الأولى بالحاجة إلى تزويد عمليات حفظ السلام بالموارد اللازمة للاضطلاع بولاياتها على نحو فعال. ولا شك في أن سمة هذا العصر هي الاقتصاد في النفقات، ولكن لا يمكن السماح بتقديم ذلك على السعي إلى تحقيق السلام، وبأن تتعرض حماية المدنيين لكل أنواع الإساءة، لا سيما وأن ميزانية حفظ السلام لا تمثل سوى جزء ضئيل مما يتم إنفاقه في جميع أنحاء العالم على الأسلحة.

أما رسالتي الثانية فتتعلق بضرورة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل المضي قدما بالعمليات السياسية التي تقوم عليها عمليات حفظ السلام. ومن الواضح أنه في غياب هذه العمليات السياسية، تكون أنشطة حفظ السلام عرضة للمآزق. ولا يمكن السماح لمسألة التصدي لتلك الصعوبات أن تؤدي إلى انسحاب المجتمع الدولي أو انخفاض مشاركته. وللأسف، غالباً ما يكون حل المسائل السياسية مسعى طويل الأجل. ومجرد وجود عملية لحفظ السلام يساهم في تحقيق الاستقرار. وسيكون من غير المقبول أخلاقيا وسياسيا تعريض تلك الفوائد للخطر. ويبرز الطابع المعقد للعمليات السياسية بوضوح الحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى التغلب على العقبات. ومن هذا المنظور، من المهم للغاية تعزيز الشراكة الوثيقة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدرجة أكبر، انطلاقا من روح الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي وُقع في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

ويجب توجيه هذا الجهد المشترك على مستويين. فبخصوص العلاقات بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، يجب أن تُترجَم طرائق التعاون المتفق عليها بين المنظمتين بشكل أكثر فعالية إلى إجراءات، بما في ذلك من خلال الزيارات الميدانية المشتركة وتنسيق الرسائل الموجهة إلى أطراف النزاع. وبصفة عامة، من الأهمية بمكان أن يولي مجلس

الأمن الاعتبار الواجب لوجهات نظر الاتحاد الأفريقي بشأن مسائل ربط العدالة بالسعي لتحقيق السلام والمسائل المتعلقة باستيعاب الجميع والمسائل الأخرى ذات الصلة، مع احترام الملكية الأفريقية. وبخصوص العلاقة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة، وبالإضافة إلى ما يجري بالفعل، نحتاج إلى زيادة عدد الزيارات الميدانية المشتركة – بما في ذلك على أعلى مستوى – للنظر في إيفاد ممثلين مشتركين، كلما أمكن، وتعزيز المواقف المشتركة.

ورسالتي الثالثة تتعلق بالحاجة إلى التكامل بين عمليات الأمم المتحدة وبعثات الاتحاد الأفريقي. فمن المفترض أن يتم نشر عمليات الأمم المتحدة بعد استيفاء الحد الأدنى من الشروط ليتسنى صون السلام متى تمت استعادته. ويجري نشر بعثات الاتحاد الإفريقي في حالات لا تزال تتسم بالعنف. وأثبتت مؤسسات الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية عزمها على تجشم المخاطر على أرض الواقع للتعجيل بتحقيق السلام. وتشهد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على ذلك الالتزام. ولكن كما يدرك المجلس، فإن تلك البعثات تواجه صعوبات مالية ولوجستية تقوض قدرتها على الاضطلاع بولاياتها. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أكرر نداءنا الموجه إلى مجلس الأمن لاعتماد التدابير التي نتوقعها منه من أجل توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام المأذون بها من المجلس، وفي الوقت نفسه مراعاة مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولم يعد هناك حاجة إلى التردد والمماطلة.

إن حفظ السلام أمام مفترق طرق. لقد حقق هذا الشكل من أشكال العمل الجماعي نتائج ملحوظة ينبغي لنا جميعا أن نفخر بها، ولكن أمامنا تحديات عديدة. وأؤكد مجددا التزام الاتحاد الأفريقي بالعمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لتحسين فعالية هذه الأداة التي لا غنى عنها بالنسبة للنظام المتعدد الأطراف. وبغض النظر عن النقد المشروع الذي يتم توجيهه أحيانًا لعمليات حفظ السلام، يجب أن نحرص على عدم خسارة كل شيء بسبب الحماس الزائد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد محمد على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة توري.

السيدة توري (*تكلمت بالفرنسية*): بالنيابة عن سكان منطقة غاو في الجزء الشمالي من بلدي، والذين أمثلهم على هذه الطاولة في هذه المناقشة، أودّ أن أعرب عن امتناني العميق لكم، سيدي الرئيس، ومن خلالكم لبلدكم هولندا، على منحي هذه الفرصة النادرة لمخاطبة مجلس الأمن والتكلم بشأن الحالة الأمنية التي تشهدها المنطقة الشمالية من بلدي بصورة يومية. وعلى الرغم من أن أعضاء المجلس على بيّنة بالفعل بالحالة القائمة، فإنهم بحاجة إلى الاطلاع على بعض الوقائع التي ربما غابت عن انتباه المجلس.

اسمي فاتيماتا توري. وقد ولدت في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٦١ في منطقة غاو، وهي إحدى المناطق الشمالية الخمس في مالي. وكنت محظوظة لأنني تمكنت من الذهاب إلى المدرسة، ولم تتح فرصة متابعة التعليم الجامعي سوى لـ ١٠ نساء من جيلي. ولدينا في منطقة غاو أعلى نسبة من المديرات.

وعقب مرحلة ما بعد التعليم الثانوي، كنت أعلم أن أفضل ما يمكن أن أفعله هو العودة إلى الوطن. فعدت إلى غاو. وبالترافق مع قيادات النسائية الأخرى، أنشأت فريق البحث والتدريب في مجال العمل النسائي، ودوره الرئيسي هو تعزيز ظهور المرأة السياسي وحماية حقوق النساء والأطفال.

وينبغي للمجلس أن يتذكرني بوصفي شاهدا حيا على الأحداث التي وقعت في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى الوقت الحالي. وبعاطفة جياشه أدلي بشهادتي. وكان تمرد عام ١٩٩٠

فظيعا بشكل لا يصدق. ومنذ ذلك التمرد، التي انتهى بالتوصل إلى اتفاق تامنراست والاتفاق الوطني، لم تشهد المناطق الشمالية لمالي أي سلام حقيقي حتى هذا اليوم، إذ أخاطب المجلس.

وكانت الحالة الأمنية تتسم دوما بأعمال السلب وسرقة المركبات وعمليات الاختطاف والاغتصاب والسطو المسلح. لقد وصلنا إلى نقطة حيث تهاجم سيارات الإسعاف ويجبر المرضى على الخروج منها وتسلب سيارات الإسعاف. ولا يمكن لموظفي العمل الإنساني أن يعملوا ولا يمكن لسائقي السيارات أن يعملوا ولم يعد بإمكان النساء اللائي يسافرن للعمل في الأسواق الأسبوعية كوسيلة لتوفير احتياجاتهن اليومية أن يفعلن ذلك بعد الآن. وحينما يسافرن إما أن تنفجر مركباتهن بسبب الألغام أو يفقدن أيديهن وأقدامهن، أو يوقفن، ويجردن من كل ما لديهن ويغتصبن. وهن الآن يضطررن للاقتصار على البقاء في منازلهن، بالرغم من أنهن رئيسات أسرهن.

لماذا من الضروري نشر بعثة لحفظ السلام في المناطق الشمالية لمالي؟ إن نشر بعثة لحفظ السلام أمر لا بد منه بسبب تجدد اندلاع التمرد، لأن دولة مالي غير قادرة على ضمان سلامة سكانها وممتلكاتها ولأن النزاع ينطوي على خطر إطلاق العنان لانهيار وطني ودون إقليمي، بل وربما زعزعة الاستقرار الدولي. ويؤثر النزاع في شمال مالي على جميع البلدان المجاورة، ولا سيما بوركينا فاسو، وكوت ديفوار، والنيجر، ومن المؤكد أنه يؤثر على البلدان الأخرى أيضا.

وفيما يتعلق بالنزاع في شمال مالي، كانت حركة تمرد عام ٢٠١٢ كارثية بشكل أكبر لأنها كانت المرة الأولى التي اتسمت بعمليات الاختطاف والاغتصاب الجماعي. وسيطرت الحركة على نسبة ٧٠ في المائة من أرض مالي، التي احتلت لمدة ١٠ أشهر. وخلال تلك الفترة، لم تكن هناك أي خدمات اجتماعية، وبعد أن طرد الجنود الذين قاتلوا من أجل الاستقلال، وضع الإسلاميون القانون، ونفذوا عمليات بتر الأعضاء والجلد ومجموعة أخرى من تلك الممارسات. ولذلك نحن بحاجة حقيقية إلى هذه البعثة لحفظ السلام من أجل إيجاد حلول للمشاكل المختلفة التي ذكرتها للتو.

وماذا عن بعثة السلام هذه؟ إن ولايتها الأساسية تتمحور حول نقطتين. وهناك نقاط أخرى لا تثير اهتمامنا بعد النقطتين الرئيسيين. والنقطة الأولى هي دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر. وأين ذلك الدعم؟ ويعلم الجميع أن اتفاق السلام والمصالحة في مالي معطل. ولا تزال الحالة بدون تغيير، وحتى إن كانت قد تغيرت فإنها لم تؤثر تأثيرا مباشرا على السكان لأنها ليست شاغلا من شواغل الناس.

وفي إطار تنفيذ الاتفاق، ثمة حاجة إلى إنشاء ٢٦ هيكلا. ولكن حتى الآن لم تنشأ سوى ثمانية هياكل. وأشير إلى أن النساء لا يمثلن سوى نسبة ٣ في المائة من موظفي الهياكل القائمة، بالرغم من أن ذلك ليس من اهتماماتنا. وصحيح أن معدل تمثيل المرأة متدن للغاية في تشغيل تلك الهياكل، ولكن ذلك ليس ما يهمنا. فما يهمنا هو ضرورة أن تترافق بعثة حفظ السلام مع العملية السياسية. وفي إطار العملية السياسية، يرتب اتفاق السلام والمصالحة لإنشاء المجالس الإقليمية المنتخبة انتخابا مباشرا بالاقتراع العام وهي تتمتع بصلاحيات تنفيذية وإدارية واسعة. وإذا اتخذت تلك التدابير، ستحل كل مشاكلنا الأمنية تقريبا.

وينص اتفاق السلام والمصالحة على إنشاء قوة شرطة إقليمية. وكان من المقرر أن تعقب قرار إنشاء تلك القوة فترة انتقالية مدتها ثلاثة أشهر. لقد مضت ثلاث سنوات، ولم تنشأ قوة الشرطة الإقليمية. وكان بوسعها أن تساعدنا على ضمان سلامتنا في ذلك الوقت.

وأود أن أعود إلى تناول انعدام الأمن الواسع الانتشار لأنه يؤثر تأثيرا مباشرا على حياة مجتمعاتنا المحلية ويمنعنا من العمل والتنفس والتجول اليومي. وفي هذه اللحظة التي أتكلم فيها، يتعرض المواطنون الفقراء للاعتداء ويقتلون من مسافة قريبة، مع

الإفلات التام من العقاب. وفي الواقع، لم تجر أية تحقيقات أو محاكمات، بل تجرى مفاوضات ولا يفعل شيء لمعاقبة مرتكبي أعمال القتل الجماعي التي ترتكب في قلب غاو أو تمبكتو. وترتكب تلك الأعمال مع الإفلات من العقاب، وهي تنشر الفوضى في حياة مجتمعاتنا المحلية. وأُصبنا منها بالغثيان والغم. ونعاني من ضيق عميق نتيجة للكيفية التي تعاملنا بها يوميا الجماعات المسلحة المختلفة.

وفيما يتعلق بولاية بعثة حفظ السلام، فإننا تعلمنا أيضا أموار ساعدتنا بقدر كبير. فعلى سبيل المثال، فإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشمل عنصرا لإصلاح قطاع الأمن، يتناول المجتمعات المحلية بصورة مباشرة. واستنادا إلى تلك العملية، تم تنفيذ مشاريع جديدة للحد من العنف المجتمعي في مختلف المجتمعات المحلية المعرضة للخطر. ولذلك تساعد تلك الجهود على الحد من خطر انعدام الأمن في تلك المناطق، وذلك يؤدي حقا إلى التخفيف من معاناة الناس. وتوفر مبالغ قدرها ٥٠٠٠ دولار تقريبا للمجتمعات المحلية، ومن ثم تستخدم للتخفيف من المعاناة. ومع عنصر التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تدخل مجالات مقصورة على جهات أخرى، حيث يمكن لمشاكل الإمداد بالمياه وحدها أن تؤدي إلى وفاة الأشخاص والحيوانات.

وهذه العناصر ناجحة للغاية بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في شعبة الشؤون السياسية عنصر يسمى المشاريع السريعة الأثر، والتي جرى في إطارها تخصيص ٠٠٠ ٥٠ دولار للسكان. وقد عملت بصورة جيدة جدا في تلك المناطق.

وفي الواقع، وكما قال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، فإن مجرد وجود مقر قيادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في منطقة غاو، والتي أعرفها جيدا، قد ساعد على الحد من بطالة الشباب. ونحن بحاجة للحديث عن هذه المسألة. لقد وجد الكثير من الشباب وظائف، حتى أن بعضا ممن ليس لديهم مؤهلات وجدوا موارد تمكنهم من ضمان بقاء أهلهم. إذن، إنه بالفعل تدبير هام للغاية لتحقيق الاستقرار بالنسبة لنا. وإنني مقتنعة بأنه إذا طُلب من البعثة المتكاملة أن تحزم حقائبها اليوم، فإن الشباب من تلك المناطق سيغادرون أيضا.

وبخصوص الولاية المتعلقة بحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار، ولكي أكون صريحة، إننا ننتظر تنفيذ هذه الولاية، ونحن ننتظر ذلك ببساطة لأن أحدا لم يشعر بعد بأن البعثة تحمي المدنيين، ولم نشعر بأي استقرار. والسكان المحليون غير راضين بالمرة بل وحتى يشعرون بأنهم قد تم التخلي عنهم. ولا توجد حماية. إنهم يتعرضون كل يوم للهجوم أو الضرب أو القتل أو الإهانة دون أي تدخل. ولم تحدث أي وساطة بعد. ويحدث ذلك أمام أنظار البعثة، على الرغم من أن حماية المدنيين وتشجيع الاستقرار هما جزء من ولايتها.

فما هي الحقائق الاجتماعية التاريخية للتمرد في شمال مالي التي تعيق أو ستعيق ولاية البعثة؟ أولا، عزلة المنطقة والأهم من ذلك، أنها بعيدة عن المراكز الكبيرة، مما يولد شعورا عاما بالتهميش الإداري. ويعطل ذلك الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتلك المناطق. هذا إلى جانب الامتداد الكبير لهذه المناطق، حيث تمثل المناطق الشمالية ٧٥ في المائة من مساحة الإقليم الوطني، وتبلغ الكثافة السكانية خمسة سكان لكل كيلومتر مربع. وهناك معاناة إضافية جراء صعوبة المناخ، حيث تتراوح درجات الحرارة من ٤٥ إلى ٥٠ درجة مئوية في الظل في شهر نيسان/أبريل، أي أنه مناخ حار وجاف، مع سرعة التصحر، فضلا عن العنف الذي يزيد من معاناة وبؤس الناس الذين يعيشون هناك.

وهناك أيضا انعدام ثقة بين الحساسيات المختلفة، نتج عن التمرد الذي شهده البلد في التسعينيات من القرن الماضي، مما

شجع الجميع على تسليح أنفسهم بوسائل للدفاع عن النفس مما أدى إلى حدوث توتر يفضي في كثير من الأحيان إلى أحداث مؤسفة وأعمال عنف تؤثر سلبا على الثقافة السائدة. وتتحول النزاعات إلى صراع مجتمعي، ولا يُنظر إلى أي حادث بين فردين من حساسيات مختلفة في إطار مثالي، بل يُنظر إليه من منظور متحامل مستوحى من روح الانتقام أو الثأر.

وثمة عامل آخر يتمثل في الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد لأسباب النزاع – ما بين تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وداخلية وخارجية. ومصالح الأطراف الفاعلة المعنية متباينة وغير قابلة للتوفيق. وأنا لسبت بحاجة لإخبار أعضاء المجلس بما يعلمونه بالفعل. وهناك ثلاثة أنواع من الأطراف الفاعلة، وثلاثة أنواع من المتمردين في المناطق الشمالية. فهناك من يُسمون بمقاتلي الاستقلال، الذين يرغبون في ضمان استقلال أراضيهم، مثل أعضاء الحركة الوطنية لتحرير أزواد الذين يقاتلون بإيمان كبير. وهناك من يطلق عليهم الجهاديون وبعضهم، رغم ما قد نتصور، يقاتلون أيضاً بإيمان كبير لأنهم يعتقدون أن الشريعة ضرورية لدفع الأمور إلى الأمام. وتتمثل المجموعة الثالثة في مهربي المخدرات، الذين هم أعداء السلام. وهم الأقوى لأنهم أقوياء اقتصاديا وسياسيا، حيث أنهم يسيطرون على الاقتصاد المحلي، والأكثر من ذلك أنهم لا يريدون تحقيق السلام لأنهم غير مهتمين بالهدوء، فهم يريدون فحسب تأمين ممرات تهريب المخدرات. وهم موجودون في جميع مجالات الإدارة الحكومية في مالي، حيث يوجد لهم ممثلون على أعلى المستويات.

وكل هذه العوامل تساهم في عرقلة مهمة البعثة في تلك المناطق الشمالية.

فمال الذي يتوقعه الناس من ولاية البعثة؟ إن من الضروري تكييف ولاية البعثة المتكاملة لحماية المدنيين لتتلاءم مع احتياجاتنا الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع الوضع في المناطق الشمالية. ومن أجل استباق أو مواجهة تلك التهديدات، يجب أن تكون الولاية قوية. وهناك إشارة بالفعل إلى ولاية قوية في أحد القرارات المتخذة مؤخرا. ولكننا لم نلمس أي فرق بين الفترة التي كانت الولاية خلالها غير قوية وعندما أصبحت الولاية قوية. ولذلك، يجب جعلها أقوى بكثير. كما يجب أن نعزز قدرات الإنذار المبكر بمشاركة المواطنين، لا سيما في المناطق التي يتعرض فيها المدنيون باستمرار للخطر، كما هو الحال في المناطق الشمالية من مالي.

أشكر المجلس على اهتمامه، والأهم من ذلك، على إتاحة الفرصة لي لعرض الحالة الأمنية في المناطق الشمالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة توري على إحاطتها الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس وزراء هولندا.

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش، وموسى فقي محمد، وفاتيماتا توري على إسهاماتهم الملهمة.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تقوم بإنقاذ الأرواح. وبالنسبة للكثير من الرجال والنساء والأطفال في مناطق الصراع، فإن الأمم المتحدة هي أملهم الأخير. ومن المحزن أن المزيد والمزيد من الناس في أنحاء العالم ليس لديهم سوى هذا الأمل الأخير ليتشبثوا به. فمنذ عام ٢٠١٠، تضاعف عدد النزاعات العنيفة الكبرى ثلاث مرات. كما أصبحت أكثر تعقيدًا.

وقد شهد تاريخ عمليات حفظ السلام إنجازات ملحوظة، ولكنه ينطوي أيضا على فصول مظلمة. ونحن، في هولندا، نعرف ذلك جيدا. ولكن هذا لا يجعلنا نغض الطرف. بل على العكس من ذلك، فإن تحديث وتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمثل إحدى أولويات مملكة هولندا. ونحن نؤيد تماما جهود الأمين العام في هذا الصدد.

إن هذا يقودني إلى رسالتي الرئيسية اليوم، المتمثلة في أننا بحاجة إلى تحمل مسؤولياتنا. وينطبق ذلك علينا جميعا، أولا

وقبل كل شيء على مجلس الأمن. ويجب علينا صياغة ولايات واضحة ومركزة، والضغط على أطراف النزاعات لإيجاد حل سياسي. كما ينطبق على البلدان المضيفة التي يجب أن تتعاون بالكامل مع البعثات. وينطبق ذلك على الأمانة العامة، التي يجب أن تدعم البعثات بكفاءة وفعالية. وأخيرا وليس آخرا، ينطبق على جميع الدول الأعضاء لأننا نحن الأمم المتحدة، ويجب أن نضمن توفير التمويل الكافي والدعم السياسي والقوات حسنة التدريب والمنضبطة والمجهزة جيداً على الدوام.

إن مملكة هولندا تتحمل مسؤوليتها. فنحن من بين كبار المانحين، ونساهم في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بطرق مبتكرة، ونساهم في البعثات في جنوب السودان والشرق الأوسط. إننا نريد بعثات أكثر فعالية ومرونة. ولكن كيف نحقق ذلك؟ اسمحوا لي أن أبرز بعض النقاط المحددة.

أولا، تشكل المعلومات الاستخبارية الجيدة أهم مفاتيح نجاح أي بعثة من البعثات. وقد أرست هولندا، جنبا إلى جنب مع بلدان أخرى، قدرات استخباراتية جديدة في مالي. وبذلك، يمكن تنفيذ ولاية الأمم المتحدة بشكل أكثر فعالية، ويمكن حماية المدنيين وحفظة السلام بشكل أفضل.

ثانيا، إن القدرات مثل المروحيات والمرافق الطبية نادرة على الرغم من أنها ضرورية.

والنرويج هي أول بلد يضع نظام للتناوب بهذا الخصوص. وبعد أن قدمت هولندا، ثم ألمانيا، طائرات عمودية في غاو، أعلنت كندا مؤخرا أنها ستضطلع بهذه المهمة. وهذا نبأ سار. فنُظم التناوب تخفض من سقف المشاركة في البعثات، وتزيد استدامتها وتحسن نوعيتها.

ثالثا، أود أن أشدد على أهمية اتباع نهج متكامل في بعثات الأمم المتحدة. فيجب أن يكون لدى كل بعثة استراتيجية شاملة، تتضمن نقاطا مرجعية، ويسرني أنه سيجري وضع استراتيجية كهذه لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي .

وأخيرا، تعمل الأمم المتحدة بشكل أكبر مع الشركاء الإقليميين، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ومن الأنباء السارة أن منظمات مثل الاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تضطلع بمسؤولياتها.

وهذه ليست سوى بعض التحسينات الكثيرة، الكبيرة منها والصغيرة، التي يجري القيام بها. وسنواصل الضغط من أجل تحديث بعثات الأمم المتحدة للسلام خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن وما بعد ذلك. ويحدوني الأمل في أن تؤدي مناقشة اليوم إلى زيادة الالتزام بجعل عمليات السلام أكثر فعالية لكي تتمكن الأمم المتحدة من إحداث تغيير في حياة الملايين من الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة ووزير الدفاع في كوت ديفوار.

السيد باكايوكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر مملكة هولندا على المبادرة بعقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن العمل الجماعي من أجل تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأود أن أنقل امتنان رئيس جمهورية كوت ديفوار، فخامة السيد الحسن واتارا، لرئيس وزراء هولندا، دولة السيد مارك روت، على دعوته الكريمة للمشاركة في هذه المناقشة الرفيعة المستوى. وكذلك أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأود أن أؤكد له دعم كوت ديفوار الكامل للمبادرات الرامية إلى جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة لمواجهة التحديات الراهنة في مجال منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام في العالم.

إنني أخاطب هذه الجلسة بصفتي وزير الدولة ووزير الدفاع في جمهورية كوت ديفوار، ولكن أيضا كمواطن إيفواري، يشهد على فعالية عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في توفير الحماية وإنقاذ الأرواح البشرية. فقد استفدت، بالفعل، أنا شخصيا من الحماية التي وفرتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي أنقذت حياتي، شأني في ذلك شأن الآلاف من مواطني بلدي. وكذلك يضم وفد بلدي السفير ألسيدي جيجي، الذي كان عضوا في المعسكر المعارض إبان الأزمة الإيفوارية، والذي استفاد كذلك من نفس الحماية. إننا هنا معا ونحن منخرطون في عملية إعادة إعمار وطنية، مكنت بلدنا من أن يُنتخب عضوا غير دائم في مجلس الأمن ومن أن يكون على استعداد لإرسال قوات إلى مسارح العمليات لإنقاذ أرواح الآخرين.

إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تجري في بيئات متزايدة الصعوبة، تشهد شن هجمات غير متناظرة على حفظة السلام والمدنيين. ويتعين على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تضطلع، بالإضافة إلى حماية المدنيين، بدورها في دعم العمليات السياسية المتمثلة في حل الأزمات وبناء السلام. وأود هنا، أن أثني على مبادرات قرابة ١١٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء المنتشرين في تلك البعثات، والذين يعملون من أجل تفادي المآسي. وأود أن أحيي ذوي الخوذات الزرقاء الذين يضحون كل يوم بحياتهم من أجل السلام في العالم.

إننا نناقش إدخال تحسينات على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتحتم على مجلس الأمن، في ذلك السياق، تكليف عمليات حفظ السلام بولايات قوية ذات أهداف واضحة وقابلة للتحقيق، وذلك بناء على تحليل دقيق للقيود البيئية والتشغيلية. إذ أن من الواضح أن بعثات حفظ السلام تواجه صعوبات في بعض الأحيان في الاتفاق على المعنى الدقيق للقيود التي تفرضها الولايات، وفي ترجمة المفاهيم والاستراتيجيات الكلية إلى أعمال ملموسة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هذه الولايات مرنة ومتسلسلة بحيث يمكن تكييف أولويات البعثة تدريجيا مع التطورات في السياق الاجتماعي والسياسي والأمني في البلد المضيف. وبالإضافة إلى ذلك، من واجب البلدان المساهمة بقوات أن تكفل تدريب وحداتها قبل النشر، وفقا لمعايير السلوك في الأمم المتحدة وتوفير معدات ملائمة للاحتياجات على أرض الواقع. وفي ذلك الإطار، يتعين على الأمانة العامة ومجلس الأمن والجهات المانحة – دعما للبلدان المساهمة بقوات – مواصلة توحيد جهودها لتعزيز قدرات القوات، ولا سيما فيما يتعلق بالاستخبارات، وتمكينها، بالتالي، من توقع الهجمات على المدنيين ووحدات الأمم المتحدة قبل وقوعها.

ويرحب وفد بلدي بالفرصة التي أتيحت لنا مرة أخرى لنتبادل خبراتنا بشأن هذه المسألة الهامة. لقد تمكنت كوت ديفوار، بعد تضحيات عديدة وبمساعدة المجتمع الدولي، من الخروج من حالة عدم استقرار دامت أكثر من عقد. وبينما كانت أكبر تغطية إعلامية لعملية تسوية الأزمة من نصيب نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وجهود إصلاح القطاع الأمني الجارية، فقد أسهمت جوانب هامة أخرى في الخروج من الأزمة. وتشمل هذه الجوانب الدعم المقدم للعملية الانتخابية وتأمين إقليم الدولة والمساعدة في إعادة بناء مؤسسات الدولة.

وتتيح لي تجربة بلدي هذه أن أذكر أمام مجلس الأمن أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مثل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، تمر بمراحل عديدة، وكلها بنفس الدرجة من الأهمية، وهي منظمة على نحو منهجي لبلوغ الأهداف المحددة. وفي كوت ديفوار، يمكننا أن نورد، على سبيل المثال، أهم المراحل: إبرام اتفاق سياسي قبل نشر عملية الأمم المتحدة؛ وإنشاء نظام جزاءات، بما في ذلك فرض حظر على الأسلحة والماس وجزاءات فردية؛ والإذن باستخدام القوة لتدمير

الأسلحة الثقيلة؛ واحترام الاتفاق السياسي ونتائج الانتخابات التي اعتمدتها الأمم المتحدة. وقد كان الأمر الأخير – تصديق الأمم المتحدة على نتائج الانتخابات – حاسما بالنسبة لمصداقية العملية الانتخابية.

غير أن جميع العمليات لا تتسق دائما مع ذلك المخطط الناجح، بل أن بعضها يواجه إخفاقات خطيرة أو يطول بها الأمد. ويدفعنا ذلك اليوم إلى النظر بجدية في طريقة عملها من خلال مبادرة إصلاح شجاعة. وتحقيقا لتلك الغاية، يود وفد بلدي أن يوجه الانتباه إلى ثلاثة شروط أساسية لنجاح هذه البعثات. الشرط الأول هو الوقاية، والتي يجب التعامل معها باعتبارها أولوية حقيقية، من المرجح أن تخفض حدة التوترات. وبعد ذلك، ينبغي أن يضمن وضوح الولاية وتوفر الوسائل المناسبة لتنفيذها حماية أفضل للمدنيين. وحماية المدنيين تلك هي جوهر عمليات حفظ السلام وتتطلب النظر في قواعد اشتباك القوات. والشرط الثالث هو ضرورة قيام تعاون نموذجي بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة الموجودة في السلطة.

وبينما يتم عقد هذه المناقشة الرفيعة المستوى، لا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء الأزمات التي لا تزال قائمة في قارتنا – في مالي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جنوب السودان وفي دارفور – أو في أي مكان آخر من العالم، وذلك على الرغم من وجود أفراد الخوذات الزرقاء.

واستمرار هذه الأزمات ينبغي أن يستوقفنا ويدعونا إلى توحيد جهودنا من أجل عودة السلام والاستقرار في تلك البلدان التي تضررت بشدة. ولذلك، يجب أن نتجاوز في عملنا الجماعي لدعم عمليات حفظ السلام عن تقسيم المهام والبناء على الاتساق والتنسيق فيما بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والشركاء المتعددي الأطراف. ويجب ألا يغيب عن بالنا أيضاً أن العمل الجماعي لن يكون فعالا إلا إذا استند إلى الوعي والقبول الكاملين من جانب كل الأطراف المعنية بمسؤوليتها الفردية وواجبها في التعاون مع الفاعلين الآخرين في حفظ السلام.

أخيرا، وبالرغم من أهمية ضمان استمرارية عمليات حفظ السلام من خلال آليات التمويل المستدام، نرى من الأهمية أيضا أن يراعى البعد الجنساني في الإدارة الاستراتيجية للقوات.

وجلسة المجلس اليوم هي بالتأكيد بداية سلسلة من مبادرات الأمين العام التي ترتكز على مفهوم المسؤولية الجماعية، وتسعى إلى ضخ دينامية جديدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكوت ديفوار، من واقع تجربتها، تدرك أهمية بعثات حفظ السلام وتود، من خلال صوتي، أن تؤكد دعمها واستعدادها لمساعدة الأمين العام في تنفيذ هذا المسعى الطموح.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أعرب عن امتنان حكومة بلدي للدول الأعضاء التي تساهم في عمليات حفظ السلام. وأود أن أكرر دعوة الأمين العام إلى تنشيط إطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ودعوته مجلس الأمن إلى تعزيز دعمه لتمويل قوات الاتحاد الأفريقي المنشورة في القارة.

السيد بيلان (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبصفة خاصة السيدة فاتيماتا توري على شهادتهم القوية للغاية بشأن المسألة. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم.

ونؤيد البيان الذي سيدلى به لاحقاً باسم بلدان الشمال الأوروبي.

لم تكن حاجة العالم إلى حفظ السلام الفعال يوما أكثر مما هي اليوم، ولم تكن التحديات التي يواجهها حفظة السلام أكثر تعقدا وجسامة مما هي عليه الآن. وبالتالي، فإن تشكيل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على النحو الأمثل لتحقيق

السلم والأمن الدوليين ومواجهة التحديات الراهنة أصبح أكثر أهمية من ذي قبل.

وفي السنوات الأخيرة، أجريت استعراضات مهمة وشاملة، سعيا إلى مواءمة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ضوء ديناميات الصراع المتغيرة والموارد المحدودة. غير أن التقدم المحرز في التنفيذ كان محدودا. ونرحب بالجهود المتجددة، بقيادة الأمين العام، لتوطيد الشراكات العالمية من أجل حفظ السلام والانتقال من السياسة إلى الممارسة ومن القول إلى العمل. ونحن بحاجة إلى مزيد من العمل. وبخلاف ذلك، لن يتسنى لنا جعل عمليات السلام مناسبة للقرن الحادي والعشرين.

ويجب أن نسعى لكفالة أن يكون انخراط الأمم المتحدة ككل مبكراً ومرناً وفعالاً في كل جوانب الصراع. وهذا أمر ضروري لكي يتحقق هدفنا النهائي المتمثل في السلم والأمن والتنمية المستدامة. ولذلك، تؤيد السويد بقوة البرنامج الإصلاحي للأمين العام، مما يضع الوقاية والحفاظ على السلام في صميم جهودنا. وحفظ السلام إحدى الأدوات المتاحة في هذا الصدد، وحفظ السلام على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة يمكن أن يقلل من المعاناة البشرية ويوفر الموارد على المدى الطويل. والمبدأ الذي نسترشد به يجب أن يتمثل في إحداث أكبر قدر ممكن من الاختلاف على أرض الواقع.

والسويد، شأنها شأن هولندا، لها تاريخ طويل واسع النطاق في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومنذ عام ١٩٤٨، عندما أرسلت المجموعات الأولى من المراقبين إلى هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، شارك من السويد أكثر من ٨٠ ٠٠٠ من النساء والرجال في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وتنشر السويد حاليا قرابة ٣٥٠ من العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي السجون والمدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتسهم بحوالي ٧٠ مليون دولار في عمليات حفظ السلام سنوياً.

وفي عام ٢٠١٤، عززت السويد مساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال مساهمتها في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. واستنادا إلى تلك التجربة، أود أن أتناول ثلاث نقاط على وجه الخصوص نعتقد أنها ستسهم في زيادة فعالية حفظ السلام.

أولا، ينبغي أن يكون بمقدورنا اتخاذ قرارات مستنيرة. والغرض من مناقشة اليوم توضيح مسؤوليات أي وكل طرف مشارك في حفظ السلام. ولتولي هذه المسؤوليات واتخاذ قرارات واعية، نحتاج إلى الحقائق ذات الصلة. وقبل عمليات تجديد الولايات، لا بد من تزويد مجلس الأمن بمعلومات عن الخيارات المتاحة والمفاضلة بين مهام البعثة والتكاليف والسلامة والأمن والموارد وكذلك التغيرات المهمة في بيئات التشغيل.

ونحتاج دوما إلى تطبيق منظور جنساني ونهج كامل للبعثة بأسرها، والتأكد من توفر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. كما ينبغي الاسترشاد بتحليل متكامل في عملية تشكيل القوات. والإبلاغ عن المخاطر والتقصير في الأداء، وخصوصا فيما يتصل بحماية المدنيين، يجب أن يكون متماسكا ومنهجيا. ونحتاج إلى تشجيع وإيجاد نماذج للحوار الصريح في هذا الصدد، حوار يجمع بين كل الجهات الفاعلة ذات الصلة.

ثانيا، يجب أن تترجم التصورات والولايات إلى نتائج على أرض الواقع. كما يجب أن تكون عمليات السلام متكاملة وملائمة للغرض. وهناك ثلاثة جوانب تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد: الإلمام بالحالة والقيادة المناسبة وأداء القوات.

ومن واقع تجربتنا مع البعثة المتكاملة، فإن استخبارات حفظ السلام ضرورية لكفالة اتخاذ قرارات مستنيرة وللتخطيط العملياتي، كما أشار الرئيس. ويجب تنظيم التحليل المشترك وتبادل المعلومات من بداية البعثة من أجل الإسهام في حماية أكثر فعالية للمدنيين وموظفي الأمم المتحدة. ومن المهم أيضا

أن تكون البعثات قادرة ومستعدة للتصرف بشأن المعلومات والتحذيرات المبكرة التي تتلقاها.

وهذا يقودني إلى مسألة القيادة. والبرنامج الإصلاحي للأمين العام يتوخى زيادة تفويض السلطة إلى الميدان. وإلى جانب الطابع المتعدد الأبعاد لعمليات السلام، يتطلب ذلك قيادة جيدة الإعداد ومتماسكة، مع وضوح الأدوار في حالات إدارة الأزمات. وينبغي استعراض عمليات الاختيار الحالية للقيادة العليا للبعثات وتعزيز التدريب المشترك لأفرقة الإدارة، بما في ذلك الموظفين المدنيين والعسكريين، وكذلك عناصر الشرطة.

وتعتمد شرعية حفظ السلام على أداء القوات وخضوعها للمساءلة. ولدينا جميعاً مسؤوليات في هذا الصدد. ويجب أن يتوفر للوحدات النظامية التدريب المناسب والمهارات والمعدات التي تمكنها من حماية المدنيين وحماية أنفسهم والوفاء بالولايات وفقا للقانون المعمول به. ولتحقيق ذلك، يتعين مساءلة البلدان المساهمة بقوات، ودعم بناء القدرات بأفرقة التدريب المتنقلة والتركيز على تدريب موظفي المقر واختيار ضباط الأركان المؤهلين.

إن الاستغلال والاعتداء الجنسيين لأشد الناس ضعفاً من قبل من أرسلوا لحمايتهم هو عمل حقير. ونحن نؤيد بقوة الجهود الجارية لمنع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين داخل منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، يمكن بل يجب عمل المزيد، بما في ذلك ضمان إخضاع جميع الجناة للمساءلة. ويجب الآن تنفيذ التدابير التي اقترحها الأمين العام على النحو السليم بحيث يصبح عدم التسامح مطلقا إزاء التحرش الجنسي واقعاً.

وذلك أمر بالغ الأهمية للحفاظ على مشروعية عمليات حفظ السلام.

ثالثا، إن الشراكة هي أفضل طريقة للسعي إلى السلام، وإلى جانب المشاركة النشطة للمنظمات الإقليمية في العمليات السياسية والجهود الأمنية في إطار بعثة الأمم المتحدة، فإن الاتساق الاستراتيجي شرط مسبق لتحقيق النجاح. وينبغي أن تستند تدخلاتنا إلى استراتيجية سياسية مشتركة تحدد الأدوار والدول المستفيدة وولاياتها. ويجب أن يكون التدريب وبناء القدرات وعمليات مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة جزءا أيضا من الحوار مع الشركاء.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسِم مناقشاتنا الصريحة علاقاتنا مع الدول المضيفة قبل نشر البعثات وأثناءها. ونحن بحاجة إلى أن تتسم الإرادة السياسية بالانفتاح والشفافية في أداء البعثات، فضلا عن الشجاعة التي تمكّننا من سؤال أنفسنا باستمرار عن كيفية تحسين أدائنا والقيام بما يمكن القيام به.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة إيجابية. فحتى لو كانت هناك الكثير من التحديات التي لا يمكننا حلها إلا بمشاركتنا جميعا – مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة – فقد شهدنا نجاحات ملحوظة في بعثات حفظ السلام. وتُعدُّ بعثة الأمم المتحدة في ليبريا – التي يُتوقَع إغلاقها بعد مضي ١٥ عاما – مثالا قويا على الإسهام الإيجابي لعمليات حفظ السلام بواسطة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام والاستقرار المستدامين. وأدى التخطيط الدقيق والمبكر للعملية الانتقالية على مستوى الأمم المتحدة برمتها، بما في ذلك من خلال لجنة بناء السلام، إلى إرساء الأساس اللازم لاستدامة تلك المكاسب في المستقبل. وهناك ضرورة للالتزام الطويل الأجل والدعم والتمويل الكافيين لضمان إمكانية ذلك. ويجب علينا تعلُّم تلك التجارب الناجحة.

وفي ذلك الصدد، قال الأمين العام السابق داغ همرشولد ذات مرة:

”يصبح مفهوم الولاء عرضة للتشويه عندما يفهم على أنه يعني القبول الأعمى، ويفسر على نحو صحيح حين يفترض أنه يشمل النقد النزيه.“

وتلك هي رسالتنا الرئيسية اليوم. وما يزال ولاؤنا وثقتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام راسخا، غير أن الولاء يتطلب منا أيضا أن نواصل إجراء استعراض وتقييم نقدي لأدوارنا ومسؤولياتنا. ويجب علينا ترك الأقوال إلى الأفعال.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على حضوره هذه الجلسة وعلى التزامه بحفظ السلام. وأود أيضا أن أشكر الرئيس محمد على إحاطته، وعليّ أن أبلغ السيدة توري بأن دعوتها وعاطفتها وكفاحها من أجل الشعب، كله مما يجدر بالإعجاب. ولا شك أنها ملهمة، غير أنه ينبغي الاستماع إليها. فقد تكلمت عن الكثير من الحقائق اليوم، وأعتقد أننا بحاجة إلى التأكد من تلك الحقائق عند الحديث عنها والتسليم بها. ويقتضي ذكر تلك الحقائق التحلي بالشجاعة التي ينبغي عدم التفريط فيها. وتجب علينا الإشادة بتلك الشجاعة عن طريق الاستجابة لها، وعليه أشكرها على نزاهتها. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي رئيس الوزراء، على مجيئكم لترؤس هذه الجلسة الهامة بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي جميع أنحاء العالم، يُعدُّ ذوو الخوذ الزرق أكثر رموز مهمة هذه المنظمة بروزا ويمكن التعرف عليها فورا. فنحن نوفد حفظة السلام لتولي بعض أصعب المهام تحديا في العالم مثل: حماية المدنيين العزل والفصل بين الأطراف المتحاربة والمساعدة على بناء مؤسسات الدولة في بلدان تنعدم فيها سيادة القانون. ولا يرد أي ذكر لعمليات حفظ السلام في ميثاق الأمم المتحدة. ولم يفكر أحد في هذه البعثات حين اجتمع مجلس الأمن للمرة الأولى، ولكن لا أحد يشك في قدرة هذه البعثات على الاضطلاع بدور أساسي في دعم السلام وإنقاذ الأرواح حين تتوفر لها الولايات ويتم تجهيزها وإدارتها على النحو المطلوب. ولذلك، فإن إصلاح عمليات حفظ السلام يمثل أولوية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة.

عندما وصلتُ إلى هنا، تمكنا من إرساء بعض المبادئ الموجهة لنهجنا. ويتعين على بعثات حفظ السلام دعم الحلول السياسية، وهي بحاجة إلى تعاون البلدان المضيفة، ويجب أن تتسم ولاياتها بالواقعية والقابلية للتنفيذ. ويجب أن تكون لديها جميعا استراتيجية للخروج. ويجب أن نكون على استعداد لتغيير الولايات حين لا تمضي الأمور كما ينبغي. ولا تعبّر هذه المبادئ عن المصالح الضيقة لأي من الدول الأعضاء، بل ينبغي أن نتفق جميعا على أن بإمكانها تحسين الأداء العام لعمليات حفظ السلام.

وما برحنا نعود إلى هذه المبادئ في كل مرة تنظر فيها الولايات المتحدة في ولايات حفظ السلام، ونعتقد أن البعثات تشهد تغيرا نحو الأفضل. فقد أصبحت البعثات أكثر فعالية وكفاءة. وضمن ذلك أعيد تشكيل البعثة في هايتي بغية تركيز جهودها على تحسين أداء الشرطة وكفالة سيادة القانون. وأحدثنا تغييرات على البعثة وقلصنا حجمها في دارفور كي تجسد الحقائق السياسية والأمنية الراهنة. وأيدنا تخفيض بعثات حفظ السلام كما حدث في ليبريا مؤخرا، مع ممارسة الضغط على حفظة السلام في لبنان لاستخدام جميع السلطات المنوطة بهم حتى يكونوا أكثر فعالية في أداء مهامهم.

إلا أنه لا يزال أمامنا الكثير للقيام به. ولعل خير مثال على ذلك ما يتعين عمله في مالي حيث تكافح البعثة لحماية نفسها من الهجمات الإرهابية التي جعلت منها بعثة حفظ السلام الأكثر خطورة في العالم. وتقع علينا المسؤولية عن جعل تلك الولاية واقعية وقابلة للتحقيق. ومع ذلك، فحين لا تعود الولاية واقعية أو قابلة للتحقيق، يتعين علينا تغييرها مع التركيز على معالجة أكثر الأولويات إلحاحا. وحين تصبح أي من الحكومات عقبة في طريق أي من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فإن علينا أن نمارس ما يلزم من الضغط على الحكومة لإجبارها على تغيير مسارها. وحين تعجز أي من

البعثات عن دعم الحل السياسي، فإن علينا إعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات أو أن نسأل أنفسنا: هل هناك ما يبرر وجود البعثة نفسها؟

ولدى الولايات المتحدة إيمان قوي بأننا بحاجة إلى وضع معايير أداء صارمة وتحليلات قائمة على البيانات لأداء حفظة السلام. وتدعو الولايات المتحدة الأمانة العامة إلى وضع وتنفيذ سياسة شاملة للأداء قادرة على تحديد معايير واضحة وتقييم أداء جميع الموظفين، بحيث تشمل تدابير رامية إلى ضمان المساءلة عند عدم الوفاء بتلك المعايير. ويتعين علينا تطوير ثقافة للأداء عندما يتعلق الأمر بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ويحق للشعوب التي تعمل الأمم المتحدة لصالحها أن تدرك مدى تأهيل ذوي الخوذ الزرق وتجهيزهم واستعدادهم لأداء واجباتهم منذ لحظة وصولهم إلى أي من البلدان.

ويجب علينا – في ذلك الإطار – تكثيف جهودنا للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام. وقد اتخذ الأمين العام إجراءات إيجابية للتصدي للتجاوزات في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلا أن التجاوزات لا تزال تحدث ولا سبيل لتبريرها لأي سبب كان. وندعو إلى الاستخدام الكامل لسلطات القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، بما في ذلك الاستجابة للادعاءات بشأن ما يحدث في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. ويجب على جميع الدول الأعضاء دعم الأمين العام حين يتخذ الإجراءات لضمان تقيد حفظة السلام بأعلى معايير السلوك.

ولا شك في أهمية الموارد اللازمة لحفظ السلام. وما تزال الولايات المتحدة أكبر متبرع بالأموال لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى الآن. ولن يتغير ذلك، إلا أن حفظ السلام مسؤولية مشتركة بطبيعة الحال. وتقترن المسؤولية المشتركة بتقاسم التكلفة والأعباء. ولا ينبغي لبلد واحد أن يتحمل ما يزيد على ربع ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونتطلع إلى توزيع الميزانية بطريقة أكثر إنصافا بين الدول الأعضاء.

وبالتالي، لن تدفع الولايات المتحدة أكثر من ٢٥ في المائة من إجمالي ميزانية حفظ السلام. وذلك سقف منصوص عليه بموجب قانون الولايات المتحدة. ونتعهد بالعمل مع الدول الأعضاء والمنظمة لضمان إنصاف ذلك التعديل ومعقوليته وقدرته على حماية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولكل منا دور يؤديه ويجب علينا جميعا القيام بذلك. ويجب على مجلس الأمن والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والحكومات المضيفة، أن تعمل جميعا معا.

وإذ نمضي قدما، فإن علينا أن نذكر دائما الأسباب التي تدعونا إلى نشر بعثات حفظ السلام في المقام الأول.

ونحن نرسل حفظة السلام إلى الخط الأمامي لمساعدة أولئك الذين وقعوا ضحايا للحرب والذين كثيرا ما يعانون فظائع لا يمكن تصورها. وإذا كنا نفكر في الأشخاص المعنيين بتلقي الخدمات التي يقدمها حفظة السلام ونضعهم في صدارة تفكيرنا، فلا ينبغي لأي منا أن يتردد في القيام بدوره لجعل حفظ السلام فعالا قدر الإمكان.

السيد ماجيروفسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أعرب عن امتناني لهولندا ولرئيس الوزراء مارك روت شخصيا على عقد مناقشة اليوم، وللأمين العام على ملاحظاته القيمة. كما أود أن أشكر السيد موسى فقي محمد والسيدة فاتيماتا توري على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والمؤثرتين والزاخرتين بالمعلومات.

وأود أن أشير إلى كلمات الأمين العام في نيسان/أبريل الماضي، عندما قال في نفس هذه القاعة إن الهدف من كل

بعثة من بعثات حفظ السلام هو ”التمهيد لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام“ (S/PV.7918، صفحة ٢). وفي ضوء ذلك، يجب أن نعمل معا لجعل عملية تحسين عمليات حفظ السلام أكثر اتساقا وفعالية، مما سيمكننا من إرساء أسس متينة وشاملة للجميع لتحقيق السلام المستدام في جميع أنحاء العالم. وما برحت بولندا تدعم بقوة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فنحن ننظر إليها باعتبارها أداة هامة لدى المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على السلم والأمن العالميين. بيد أن التحديات الأمنية الراهنة تتطلب اتباع نهج قائم على إشراك الأمم المتحدة برمتها واستخدام كل الوسائل المتاحة. وأود أن أكرر التأكيد في هذه المرحلة على أن بولندا تؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الوساطة والدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات. وأود الآن أن أركز على أربع مسائل، ينبغي أن نسترشد بها في عملنا في مجلس الأمن خلال هذا العام.

أولا، نشهد الآن تغييرات في هيكل الجغرافية السياسية العالمي، تؤثر تأثيرا كبيرا على طبيعة النزاعات، وبالتالي على طبيعة بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي أن يكون واضحا أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتطور وأن البعثات الجديدة بحاجة إلى ولايات تختلف كثيرا عن تلك التي كانت قائمة منذ عقود. ويتعين علينا التصدي للتحديات الجديدة من خلال تشجيع أنفسنا، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، على إعداد ولايات واقعية ومصممة خصيصا ومحددة السياق، استنادا إلى تحليل شامل وعميق للاحتياجات على أرض الواقع. وينبغي أن يشمل ذلك الرصد المستمر لحقوق الإنسان، فضلا عن الأوضاع الأمنية. ومن ثم، يجب أن تقر ولايات البعثات بأولوية العمل السياسي في عملية السلام بأكملها وأن توفر رؤية للنتائج النهائية المنشودة من البعثة. ودور مجلس الأمن في هذه العملية أساسي.

ثانيا، إن دور حفظ السلام في حماية المدنيين بالغ الأهمية. وتولي بولندا هذه المسألة أهمية كبرى. وقد أشار تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) بحق إلى أن مبادئ حفظ السلام ينبغي ألا تُستخدم أبدا كمبرر لعدم توفير الحماية للمدنيين. وقد استمعنا بالفعل إلى الكثير من الأعذار فيما يتعلق بالتقاعس عن العمل، وهو في الواقع أمر لا يُغتفر. ولا تزال حماية المدنيين مسألة ذات أولوية قصوى بالنسبة لبولندا، ولهذا السبب انضممنا إلى مبادئ كيغالي وندعو جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، إلى إقرارها. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أهمية الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يشكل أولوية أساسية بالنسبة لبلدي. إن الإفلات من العقاب أمر غير مقبول، ولذلك، يجب أن نعيد التأكيد على أنه ينبغي تقديم كل الجناة إلى العدالة. كما ندعو إلى التنفيذ الصارم لسياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وندين أي أعمال من هذا القبيل يرتكبها أفراد حفظ السلام.

ثالثا، ترى بولندا أن أمن حفظة السلام أمر بالغ الأهمية. ولا يشمل ذلك القوات فحسب، بل وجميع العاملين في المجال الإنساني وموظفي الدعم في البعثات. وقد أثار التقرير الذي قدمه الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز مناقشة طال انتظارها بشأن الحالة الراهنة فيما يتعلق بأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وسيتطلب التنفيذ الفعال للتوصيات المنبثقة عن التقرير التعاون الكامل وبذل جهود حثيثة من جانب جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة ومجلس الأمن.

وأخيرا، يؤثر التدريب غير الكافي وغير الفعال لحفظة السلام تأثيرا مباشرا على أدائهم في مجال حماية المدنيين وأمن موظفي البعثة. ولا يمكن تنفيذ استجابة مناسبة دون القيام بعملية تحضير مناسبة. وينبغي أن تزود دورات تدريب حفظة

السلام ذوي الخوذات الزرقاء برؤية واضحة لأولويات البعثة. وبولندا ملتزمة بكفالة توفير الدعم في هذا المجال. ونحن نعرض قدراتنا التدريبية ومستعدون للتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في مجال تعزيز مهارات حفظة السلام.

وينبغي ألا ننسى البعد الإقليمي للبيئة الأمنية التي يعمل فيها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة. فهم يُنشرون داخل مجتمعات معيشية ومجتمعات مضطربة. وإذا ما أُريد إتاحة فرصة لهم لحماية المدنيين المعرضين للخطر، فإنهم بحاجة إلى شراكات قوية مع البلدان المضيفة والجهات الفاعلة المحلية والإقليمية في هذا المجال.

وينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بكل الجهود الممكنة وأن يحقق الاستفادة القصوى من ولايته لتحسين فعالية عمليات حفظ السلام، إذ أنها تؤدي دورا حاسما في بناء أسس السلام المستدام. أود أن أختتم بياني بالاقتباس من كلام الأمين العام مرة أخرى.

> ”إن عمليات السلام تقف عند مفترق طرق. ومهمتنا الحفاظ على أهميتها من خلال تحديد ولايات واضحة وقابلة للتنفيذ، ووضع الاستراتيجيات الصحيحة وتقديم الدعم. والنجاح يتوقف على جهودنا الجماعية“. (المرجع نفسه، صفحة ٥)

السيد مختاروف (كازاخستان) (*تكلم بالروسية*): أود أن أشكر وفد مملكة هولندا على تنظيم مناقشة اليوم بشأن مسألة بالغة الأهمية. كما أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وكذلك للسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيدة فاتيماتا توري، مديرة ”مجموعة البحوث والدراسات والتدريب في مجال العمل النسوي“، على إحاطاتهم الإعلامية الملهمة والزاخرة بالمعلومات.

على الرغم من أن عمليات حفظ السلام قد عززت السلام والاستقرار في العديد من مناطق النزاع، فإن بعض البعثات استمرت لعقود نتيجة لغياب الحسم السياسي. وتضطلع بعثات حفظ السلام بأنشطتها في ظروف تكون فيها هياكل السلطة المحلية غير قادرة على ضمان تحقيق الأمن الكامل. وتتزايد التهديدات غير المتناظرة ويصبح حفظة السلام أهدافا للهجمات. ومنذ عام ٢٠٠٠، صدرت تقارير عديدة عن تحسين اضطلاع الأمم المتحدة بحفظ السلام، بما في ذلك ثلاثة تقارير في عام ٢٠١٥ تضمنت توصيات محددة.

وعلى الرغم من إدخال تغييرات في حفظ السلام، فقد ازداد عدد الوفيات، لا سيما في خمس من أكبر بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا. وكل ذلك يدل على أن حل النزاعات، خاصة التي طال أمدها، يتطلب اتباع نهج جماعي وبذل جهود ترمي إلى تحسين عمليات حفظ السلام التي تُنفذ من خلال الإجراءات المشتركة بين جميع الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، نود أن نشاطر المجلس الملاحظات والتوصيات التالية التي تستند إلى نهجنا وخبرة زملائنا في إطار دراسة كازاخستان للجوانب العملية لنشر وحدات عسكرية في عمليات حفظ السلام، وذلك من خلال تحليل التدابير والعمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام.

بادئ ذي بدء، يتطلب إيجاد حلول للمشاكل الحالية في مجالي الأمن والتنمية اتباع نهج شامل ثلاثي الأبعاد، تتمثل عناصره الرئيسية في: أولا، لترابط بين الأمن والتنمية. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه إذا أردنا تحقيق السلام والأمن على المدى الطويل، يجب أيضا أن ننفذ برامج تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت نفسه. كما أننا بحاجة إلى اتباع نهج إقليمي للتعامل مع التحديات والتهديدات العابرة للحدود بدلا من تكرار اتباع نهج قُطري ضيق، نظرا لأنه لا يمكن إيجاد حلول للمشاكل الراهنة داخل حدود دولة واحدة.

ثم هناك مبدأ وحدة العمل في الأمم المتحدة، والذي يقتضي زيادة التنسيق والتبسيط والكفاءة في المقر وفي الميدان. ويجب تجنب التجزؤ المفرط للبرامج والمشاريع، ويلزم توحيد جهود مختلف أجزاء برامج الأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطوات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً، إن عمليات حفظ السلام لا بد أن تتقيد تقيداً صارماً بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن تستعرض اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بعناية جميع الاقتراحات والظروف الجديدة.

ثالثاً، نظراً لأن عمليات حفظ السلام اليوم تجسد القضايا الراهنة في بيئة أمنية معقدة للغاية، يجب علينا أن نركّز على ضمان التعاون بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال بناء الثقة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من أجل تسخير جميع الآليات المتاحة. ويمكننا تحسين الكفاءة العامة من خلال زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والتقسيم الفعال للمسؤوليات.

رابعاً، إن عمليات حفظ السلام بحاجة إلى ولايات وأهداف وهياكل قيادية محددة بوضوح وموارد كافية استناداً إلى تقييم واقعي للحالة وتمويل مستدام على المدى الطويل. ونحن بحاجة إلى نُهج جديدة عملية وواقعية وقابلة للتحقيق. وهذا يتطلب زيادة الإلمام بالحالة مع احتمال تنفيذ استجابات سريعة في مكافحة التحديات والتهديدات غير المتناظرة.

خامساً، نظراً لأن وحدات حفظ السلام ليست الآليات المناسبة لعمليات مكافحة الإرهاب، نود أن نشير إلى أن القوات الإقليمية عادة ما تكون أقدر على مكافحة الجماعات الإرهابية، كما أظهرت العديد من تلك الحالات. وفي الوقت نفسه، يجب على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة التقيد بدورهم المحدد بدقة في حالة نشرهم بصورة مشتركة مع قوات إقليمية.

وأخيراً، ينبغي أن يكون نشر ثقافة السلام أولوية بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام، فضلاً عن منظومة الأمم المتحدة والأفرقة القطرية في الميدان والشركاء الدوليين ووسائط الإعلام المحلية والمجتمع المدني. ومشاركة المرأة في جميع المراحل وعلى كل المستويات في أنشطتنا لحفظ السلام ستجعلها أكثر فعالية. كما ينبغي أن نستفيد بصورة خلاقة ومبتكرة من وسائط التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية لزيادة فعالية القيادة، وكذلك في مكافحة التطرف العنيف والعنف الجنساني.

إن النزاعات الحديثة معقدة لدرجة أن عمليات حفظ السلام وحدها لا تستطيع حلها. وفي هذا السياق، فإن مفتاح النجاح في أعمالنا يكمن في إجراء تحليل شامل للأسباب الرئيسية للنزاع والاستثمار في التنمية ومكافحة تغير المناخ ومعالجة انعدام الأمن الغذائي ونقص المياه والطاقة. واتباع نهج كهذا يمكن أن يساعد على وضع خطة عمل فعالة لإرساء السلام وتعزيزه. وبعبارة أخرى، يكمن مفتاح النجاح في القضاء على أسباب عدم الاستقرار، لا مجرد معالجة أعراضه.

السيد لوموان (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أودّ أولاً أن أتوجه بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. وأعتقد أن إسهاماتكم أنتم والأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومديرة ”مجموعة البحوث والدراسات والتدريب في مجال العمل النسوي“ هي بمثابة دليل فعال لنا في سيرنا على طريق الإصلاحات التي تم إطلاقها بجرأة.

وتود فرنسا أن تشيد إشادة حارة بالتالية أسماؤهم: بيتر، وهو من هولندا، في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ عايشاتو، وهي نيجيرية، أيضاً في البعثة ذاتها؛ راتيه، وهي إندونيسية، في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ ولويس، وهو من شيلي، في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وهم من بين ١٠٠ ٠٠٠ من الجنود وأفراد الشرطة والمدنيين الذين يخاطرون بحياتهم يوميا في عمليات حفظ

السلام لحماية عشرات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. وفي المقام الأول، فإن ذوي الخوذات الزرقاء باتوا تجسيداً للأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. إنهم منارة أمل، كما شهد السيد باكايوكو بنفسه. وأود أيضاً أن أشيد بذكرى حوالي ٣ ٧٠٠ من حفظة السلام قتلوا أثناء أداء واجبهم، بمن فيهم ١١٣ من أبناء بلدي. ولن تُنسى أبدا التضحية التي بذلوها في خدمة السلام. وإذا سمحتم لي، سيدي الرئيس، في وقت تثني فيه الأمة الفرنسية كلها على بطولة المقدم بيلترام، أود إدراج اسمه في إشادتي بأولئك الذين يضحون بحياتهم كي يتمكن غيرهم من العيش والنجاة.

وتفهم الدول الأعضاء لماذا ستظل فرنسا دائماً ملتزمة بالجهود الرامية إلى تحسين عمليات حفظ السلام بعزم وإيمان لا يتزعزعان. ويرجع ذلك إلى أن هذه العمليات جزء لا يتجزأ من الطموحات الأصلية للأمم المتحدة، ومن ثم فإن مصداقيتنا الجماعية على المحك، وينبغي أن تعزز هذه الجهود الإصلاحية فعالية عمليات حفظ السلام. والهدف من ذلك هو بالطبع المساعدة على تسوية النزاعات بالوسائل السياسية في بيئات متزايدة التعقيد وحماية المدنيين الذين يمثلون ضحايا النزاع والعنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وباختصار، فإن الأمر يتعلق بالقيام بعمل متعدد الأطراف بالتعاون مع أعضاء الأمم المتحدة لخدمة السلام والأمن.

وكما أكد الأمين العام، وأنا أثني على رؤيته وتصميمه، فإن ذلك مهمة معقدة وصعبة ولكنها ضرورية. وإذا نظرنا إلى أمثلة كوت ديفوار وليبريا وتيمور – ليشتي، نجد أنها يمكن أن تنجح. ومع ذلك، فإنها تواجه أحيانا تحديات سياسية وأمنية جديدة في التصدي للتهديدات غير المتناظرة. وفي ضوء ذلك، يجب بالطبع أن نتدبر الأمر، وأن نتصرف في المقام الأول. فعمليات حفظ السلام تصب في مصلحتنا المشتركة. ولهذا السبب، جنباً إلى جنب مع جميع الحاضرين، نود أن نُلهم طموحاً جديداً.

ومن أجل تحقيق ذلك، أعتقد أننا يجب أن نعيد التأكيد أولاً على المبدأ الأساسي المتمثل في أن حفظ السلام أداة لتحقيق الهدف السياسي المتمثل في السلام. ويجب أن تكون عمليات حفظ السلام جزءاً من هذا الأفق السياسي. وفي أغلب الأحيان، يقود تلك العمليات السياسية أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي والإقليمي والمتعدد الأطراف، ويجب أن تسهم عمليات حفظ السلام بنشاط في هذه العمليات بالتنسيق الكامل معهم. وأعتقد أن التنسيق أمر أساسي، وينبغي أن ينطبق أيضاً على العلاقات بين مختلف الكيانات الموجودة في الميدان بحيث لا تصبح الصلة بين الأمن والتنمية مجرد مفهوم بحثي، بل أن تكون فعالة حقاً على أرض الواقع.

وإذا أردنا كفالة نجاح عمليات حفظ السلام، فلدينا مهمة مزدوجة – تتمثل في تحسين تحديد الأولويات وتسلسل الولايات لتفادي ما سماه الأمين العام بالولايات الشبيهة بأشجار عيد الميلاد. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتعددة الأبعاد التي ترتبط ببناء السلام. ويجب أن تكون الأهداف القصيرة والطويلة الأجل مفهومة جيداً لدى جميع عناصر البعثة، فضلاً عن الشركاء الخارجيين. ومن ثم، يجب تحويل الولايات إلى مفاهيم للعمليات وقواعد للاشتباك، ينفذها جميع أفراد الخوذات الزرقاء في إطار مبادئ حفظ السلام.

ويتطلب هذا الطموح إلى زيادة فعالية حفظ السلام بصورة مطردة تنفيذ العمليات في ظروف مثلى. وقد دعتنا الرئاسة الهولندية عن حق إلى معالجة مسألة تحديد معايير للنجاح وقياس التقدم المحرز وتقييم الأداء. وهذا الأمر يعنينا جميعاً – أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة والمساهمين بقوات والبلدان المضيفة والمنظمات الإقليمية. وتلتزم فرنسا بذلك بوصفها بلداً مساهماً بقوات، وثاني أكبر مساهم في أوروبا وثاني أكبر مساهم من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ولا يتعلّق الأمر بإعطاء علامات جيدة أو سيئة بل بتحسين المستوى العام لعمليات

حفظ السلام. ويشكل وضع أدوات التقييم والتحليل والعمل والاستعراضات الاستراتيجية التي تجريها الأمانة العامة بالطبع جزءا من هذا المسعى. وينبغي أيضاً أن تشارك البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة مشاركة كاملة في هذا الجهد. وسيتسنى تحسين الأداء عندما يتوفر الاحترام الواجب للمبادئ التوجيهية للبعثة ولظروف عملها. وهذا سيمكننا من خفض عدد حفظة السلام الذين يُقتلون أو يصابون في العمليات وهو عدد لا يزال مرتفعاً جداً.

وكما أشار زميلي، فإن تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وتقرير كروز قدموا توصيات عملية وهامة لتحسين الأداء العام لحفظ السلام. والآن، حان وقت العمل. وجلسة اليوم تمثل مرحلة هامة في العملية التي أطلقها الأمين العام. ونرى أن هناك ثلاثة عناصر أساسية لتحسين الأداء.

أولاً، التدريب – قبل وأثناء وبعد النشر– في مناطق العمليات العسكرية الرئيسية، وكذلك لغوياً. ولن يحقق حفظة السلام الفعالية الكاملة من دون التفاعل مع السكان المحليين. وهذه هي المسألة التي نوقشت في المؤتمر الوزاري المعقود في باريس في أواخر عام ٢٠١٦ بشأن حفظ السلام في بيئة فرنكوفونية. وفرنسا تسهم بشكل كبير في هذا الصدد. فنحن نقوم بتدريب قرابة ٣٠٠٠ جندي أفريقي من الناطقين بالفرنسية سنوياً، حيث يزود هؤلاء عمليات حفظ السلام بوحدات رئيسية.

ونحن عازمون على مواصلة تطوير تعاوننا مع البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. كما أننا عازمون على زيادة مشاركتنا في تعليم الفرنسية في الأكاديميات العسكرية وأكاديميات الشرطة، لا سيما في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا. ونسعى أيضاً إلى النشر على أوسع نطاق للمفاهيم العقائدية التي وضعتها الأمانة العامة في البلدان الناطقة بالفرنسية المساهمة بقوات، وبالتالي مساعدتها على تعزيز مشاركتها في عمليات حفظ السلام عن طريق اكتساب المهارات التشغيلية الضرورية، الأمر الذي سيعزز حصولها على شهادات فعالية ونجاح مرحلة ما قبل النشر.

والعنصر الرئيسي الثاني في تحسين الأداء هو تحسين تشكيل القوات، نظرا للحاجة إلى تعزيز التنقل وإسقاط القوات، وكما قيل زيادة تواجد المرأة في العمليات.

ثالثا، أعتقد أن عمليات حفظ السلام يجب أن تحظى بالموارد اللازمة لتنفيذ جميع عناصر ولاياتها واستخدامها على الوجه الأمثل. وتساهم فرنسا مساهمة كاملة بوصفها خامس أكبر مساهم مالي في ميزانية حفظ السلام. وتتشاور فرنسا بشكل منهجي مع البلدان المساهمة بقوات قبل تجديد أي ولاية تكون مسؤولة عنها. ونحن ملتزمون بالقيام بذلك على نحو أكثر انتظاما على مدار السنة.

والطابع النموذجي لعوامل حفظ السلام أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا.وفرنسا تؤيد تماما سياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقا إزاء الانتهاك الجنسي. فمنع العنف الجنسي وقمعه أساسيان. وأي انتهاك للقانون لا بد أن يعاقب عليه بشدة. ويجب أن يمتد عدم التسامح إطلاقا ليشمل جميع السلوكيات التي يمكن أن تعوق سير عمل البعثة بسلاسة.

ويجب أن ينعكس طموحنا فيما يتعلق بحفظ السلام بالكامل في علاقات الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية، التي تؤدي دورا متزايدا في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وكان ميثاق الأمم المتحدة ثاقب النظر إذ نص على ذلك في الفصل الثامن.

ويؤدي الاتحاد الأوروبي دورا لا غنى عنه، وكذلك الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في القارة، بطبيعة الحال. فعملياتهم يمكن أن تؤدي دورا تكميلياً لعمليات الأمم المتحدة، وهذا ما أشار إليه الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضوح. ويمكن تبين ذلك في القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي من شأن تفعيلها بالكامل أن

ييسر تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وترحب فرنسا بتطور العمليات من هذا القبيل وتدعمها تماماً، ولا بد أنها قد اعتمدت نظماً للتخطيط والمساءلة، فضلا عن آليات التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به. وستواصل فرنسا الإسهام في الجهود المبذولة في هذا الاتجاه. وفي الوقت المناسب، وكما قال رئيس الجمهورية في واغادوغو، ستدعم فرنسا – في إطار مجلس الأمن – مبادرة الاتحاد الأفريقي لضمان توفير تمويل مستقل ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام الأفريقية.

ويصادف هذا العام مرور مائة عام على انتهاء الحرب العالمية الأولى. ويذكرنا ذلك بمسؤوليتنا الجماعية بعدم السماح بأن يكرر التاريخ نفسه المرة بعد الأخرى. ولذلك، تلتزم فرنسا التزاما كاملاً بضمان نجاح تعددية الأطراف، وخاصة الأمم المتحدة، في مواجهة التحديات الراهنة. وحفظ السلام هو التعبير عن هذا الطموح. ومن الطبيعي أن يكون في صلب منتدى باريس للسلام المقرر عقده في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، الأمر الذي سيدعم جهود الأمم المتحدة للتخفيف من عواقب الحرب دعما كاملا. وسيكون أول اجتماع سنوي يضم الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني من أجل تعزيز الحوكمة العالمية من خلال جعلها أكثر فعالية وتوافقاً مع التحديات العالمية المعاصرة.

ونحن الجالسون في هذه القاعة وسط أسباب الراحة مدينون بذلك للسكان رهينة النزاع، ولشعوبنا التي تطالب بالعمل عوضاً عن الإذعان. نحن مدينون بذلك لعيشاتو وبيتر وراتيه ولويس الذين يمثلون التجسيد الفعلي للأمم المتحدة وللأمل في الميدان.

البارون أحمد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة وعلى إسهامكم في وقت هو الأكثر ملاءمة وأهمية.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر للأمين العام غوتيريش على قيادته والتزامه بإصلاح حفظ السلام، والرئيس محمد والسيدة توريه، التي قدمت تذكرة حماسية قوية ومؤثرة من خلال تأملاتها فيما يتعلق بدور عمليات حفظ السلام وكيفية تحسين فعاليتها. وأنا على يقين من أننا جميعا سمعنا صوتها ونداءها وإسهامها بعبارات واضحة تماماً.

ونحن نحتفل بمرور ٧٠ عاما على بداية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من الملائم أن نتوقف ونفكر في الأرواح العديدة التي أُنقذت والمناطق والبلدان التي استقرت على مر السنين. وهناك الملايين من الأشخاص يعيشون في بعض من أخطر الأماكن على وجه الأرض. لقد مُنحوا الأمل وأتيحت لهم الفرصة. وهذا هو الإرث الجدير بالاعتزاز لما بذله مئات الآلاف من الرجال والنساء من جهد وتضحيات معرضين حياتهم للخطر. وقد جاد البعض بأرواحهم لحماية أكثر الفئات ضعفا. وفي الذكرى السنوية السبعين التي تحل هذا العام، نحيي ما قدموه من خدمات هم وأولئك الذين يدعمون جهود الأمم المتحدة من خلال الهيئات الإقليمية مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وخلال السنوات السبع الماضية، تطورت التحديات التي يواجهها حفظة السلام. وأصبحت النزاعات متزايدة التعقيد. وأضحت بيئات البعثات متزايدة الخطورة، وكثيرا ما أخفق إسهامنا الجماعي في هذا الميدان في مواكبة الحالة. وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من الأهمية بحيث ينبغي ألا تفشل. وفي السنوات الأخيرة، أحرزنا تقدما بالفعل، على سبيل المثال في مجالي التخطيط وتشكيل القوات. وقدم مؤتمرا وزراء الدفاع المعنيين بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في لندن عام ٢٠١٦ وفانكوفر عام ٢٠١٧–٨٠ تعهدا جديدا بتوفير الأفراد والقدرات. وهذا التقدم يجب أن يستمر.

ونرحب بدعوة الأمين العام إلى العمل هذا العام، كما نرحب ببيانه اليوم بشأن زيادة التركيز على سلامة حفظة السلام وأمنهم. كما تأتي خطة عمل الأمم المتحدة لتنفيذ بعض

التوصيات في وقت مناسب للغاية.وأرحب أيضاً ببيان الأمين العام اليوم الذي أشار فيه إلى أنه سيقدم معلومات مستكملة بانتظام بشأن تنفيذ خطة العمل. وإذ نشرع في هذا الجهد الجماعي لتحسين حفظ السلام للأمم المتحدة، تقترح المملكة المتحدة مجالات ثلاثة للتركيز عليها.

أولا، يجب أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته بجدية وأن تتاح المعلومات من أجل القيام بذلك. ويجب أن نحدد أهدافا واضحة وقابلة للتحقيق لحفظ السلام وألا نخشى تحديد التسلسل بحيث توفر الولايات الاتجاه الصحيح والموارد المناسبة في الوقت المناسب. وعلينا أن نفعل ما هو أكثر من ذلك، بوضع ولايات استراتيجية واعتماد رؤية أطول أجلا. ولتحقيق ذلك، يحتاج المجلس إلى توافر معلومات وتحليلات دقيقة وعالية الجودة وجيدة التوقيت.ونحتاج نحن، الدول الأعضاء والمؤسسات على السواء، إلى أن نعمل معا بشكل أفضل لتحقيق ذلك.

ثانيا، إن النجاح يتطلب تكملة عمليات حفظ السلام بجميع الأدوات المتاحة في متناول الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونحن بحاجة إلى تنسيق أفضل في المقر وفي الميدان مع بناء السلام، وتنمية أفضل، على أن تدعم ذلك كل الأذرع الأخرى للأمم المتحدة. ولهذا السبب، نؤيد الرؤية والأفكار التي تنطوي عليها اقتراحات الأمين العام بشأن الحفاظ على السلام وإصلاحاته التي تتناول هيكل السلام والأمن.

ثالثا، يجب علينا تحسين الأداء وتعزيز المساءلة عن ضعف الأداء. وهناك حاجة إلى تحسين المواءمة بين قدرات القوات والمهام المطلوب منها القيام بها. ويتطلب ذلك من إدارة عمليات حفظ السلام العمل على تعزيز تشكيل القوات وتدريبها، ورصد أدائها وفي الواقع تقييمها. ويتطلب أيضا من الدول الأعضاء توفير القدرات التي التزمت بها. ويجب أن نواصل الاعتراف بالدور الأساسي الذي تقوم به المرأة في كفالة النجاح في إنجاز عمليات حفظ السلام، وإشراك المزيد من النساء في جميع عناصر البعثات كافة.

ويجب علينا، قبل كل شيء، أن نقوم بوقف الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب الذين أُرسلوا لحماية المدنيين، ويتعين علينا توفير الحماية الفعلية للنساء والأطفال وجميع المجتمعات المحلية الضعيفة، كما أبرزت السيدة توري في إسهامها هذا الصباح. وعلاوة على ذلك، يتسم التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات بنفس القدر من الأهمية. وتعتزم المملكة المتحدة استضافة اجتماع دولي في عام ٢٠١٩ لتقييم التقدم المحرز والخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع قبل خمس سنوات. وعلى الرغم من أننا نرحب بالتقدم المحرز، لا سيما اتباع الأمم المتحدة لنهج جديد يركز على الضحايا، لايزال هناك العديد من الحوادث المثيرة للقلق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

من خلال قيادة الأمين العام، لدينا فرصة لجعل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ملائمة لعصرنا. ومن مسؤوليتنا جميعا أن نعمل معا على اغتنام هذه الفرصة. ويعني ذلك المجلس والأمانة العامة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية والدول المضيفة والجهات التي تقدم القوات وأفراد الشرطة والتمويل. علينا ألا ننسى أن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تعمل تحت راية الأمم المتحدة، إنما تعمل باسمنا جميعا. وبالتالي، من مسؤوليتنا أن نضمن أنها تجسد المُثل العليا لميثاق الأمم المتحدة، لأننا من خلالها نوحد، في نهاية المطاف، قوانا لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن امتناننا لعقد هذه المناقشة، ونرحب بصورة خاصة بمشاركتكم، يا دولة رئيس الوزراء، وإسهامكم في المناقشة. ونحن ممتنون أيضا لحضور السلطات الرفيعة المستوى الأخرى، ونرحب بالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيدة فاطمة توري، مديرة

مجموعة البحوث الدراسات الخاصة بالمرأة ونود بوجه الخصوص، أن نبرز رؤية وقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش على رأس عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن بيرو ملتزمة بهذه العمليات. لقد ساهمنا بقوات منذ عام ١٩٥٨، ولدينا الآن وجود في ستة بلدان، بما في ذلك وحدة هندسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤمن بأن الخوذ الزرق عامل أساسي في حماية المدنيين وتعزيز العمليات الانتقالية المؤدية إلى تحقيق السلام المستدام في البلدان الـ ١٥ المنتشرة فيها حاليا. ونشيد إشادة خاصة بجنود أكثر من ١١٠ بلدان ملتزما بتلك المهمة النبيلة.

نعتقد أن المناقشة الحالية مهمة لكونها تتعلق بفعالية عمليات حفظ السلام في الحالات التي لا بد من أن تستجيب فيها لولايات متزايدة التعقيد، بما في ذلك الحالات التي في الواقع لا يوجد في ظلها سلام للحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أولا أن نعتبر تكاليف حفظ السلام رمزية بالمقارنة بالتكاليف المتصلة بالحرب والدمار، وأن النجاح في الحفاظ على السلام يتطلب إجماعا دوليا حازما وداعما يبدأ بمجلس الأمن ويجب ترجمة ذلك إلى قدرات عملياتية ملموسة. ويتطلب ذلك ولايات محددة الأهداف واستراتيجيات متسقة وموارد مالية ولوجستية كافية، وبالمقابل يعني أنه يتعين على المجلس أن يستعرض ويحدث بصورة دورية ولاياتها والنهج العام الذي يتبعه المجتمع الدولي تجاه عمليات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على النقاط الأربع التالية.

أولا، من الضروري وضع تعريف واضح لأهداف البلدان المساهمة بقوات ومهامها من أجل زيادة فعالية العمليات. ويجب أن تكون المنظمة قادرة على رفع مستويات عمليات حفظ السلام لأنها ذات صلة بحالات الطوارئ والاحتياجات المحددة. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من مواصلة الحوار السلس فيما بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة بخصوص السياسات والأبعاد العملياتية. وبالتحديد، نعتقد أنه من الضروري، وفقا لما ورد في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، أن نمضي قدما في إنشاء آليات النشر السريع، وتدريب القوات واستخدام التكنولوجيا الحديثة والقدرات المتخصصة. وتعتبر زيادة مشاركة المرأة وتوليها مراكز قيادية تطورا هاما أيضا.

ثانيا، من المهم تكييف استراتيجيات عمليات حفظ السلام مع سياقاتها على أساس كل حالة على حدة. ويجب على المنظمة أن تحدد بوضوح جدوى أي ولاية معينة وصلاحيتها على أساس التطورات في الميدان. وفي هذا الصدد، نشدد على شرطين وهما: ينبغي أولا الحصول على موافقة الدولة المضيفة وتعاونها، ووجود عملية سياسية حقيقية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المنظمة أن تقدم تقييما ملائما للمخاطر المرتبطة بالصراع والأسباب الكامنة وراءه. ومن المستصوب أيضا التآزر مع البلدان المجاورة للبلد المضيف للبعثة وذلك لمنع الاتجار بالأسلحة عبر الحدود الذي يذكي نيران النزاع في بعض الأحيان.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون بوسع عمليات حفظ السلام الاعتماد على القدرات التي تشمل الاستخبارات وممارسة التأثير على المحاورين في الميدان. إن استخدام الجزاءات العامة والمحددة أثبت فعاليته، ولكن في بعض الحالات يمكن استكماله بتدابير أخرى تشمل الضغوط السياسية. ومن المهم استكشاف أفضل أشكال التكامل التي تشمل القوات العسكرية أو التحالفات الإقليمية من أجل تحديد أفضل مسار للعمل. وينبغي أن تستكمل المنظمة هذه المشاركة ماليا.

ثالثا، من الضروري كفالة أمن عمليات حفظ السلام. إنّ عدد ذوي الخوذ الزرق الذين قضوا في الآونة الأخيرة أثناء أداء الواجب أمر غير مقبول. إنّ بيرو، إلى جانب الأمانة العامة، ترى أن تلك المسألة ذات أولوية عالية ويجب معالجتها بالتنفيذ الفوري لخطة العمل التي تشمل التدريب والإنذار المبكر. وتماشيا مع التقرير الذي وضعه القائد السابق لقوة الأمم المتحدة،

الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وتقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، نعتقد أن من الضروري تحليل البيئة التي سيتم إرسال وحدة معينة إليها، وتزويدها بالموارد اللازمة والتدريب. ففي نهاية المطاف، تعتمد مصداقيتها وقدرتها على ذلك للوفاء بولايتها. وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل الهام الذي يقوم به الأمين العام لمعالجة جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام بشكل حازم وحاسم.

أخيرا، من الضروري مواءمة عمليات حفظ السلام مع جهود بناء السلام ومع الهدف العام ومع عملية تحقيق السلام المستدام التي ترمي إلى ضمان الانتقال السلس إلى البيئات المستقرة والآمنة، واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة. لذلك، من المهم أن يواصل المجلس الحفاظ على التعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات ومع الأمانة العامة، وكذلك مع لجنة بناء السلام. ويتعين على عمليات حفظ السلام أن تفعل الشيء نفسه في الميدان وهي تعمل مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين وفريق الأمم المتحدة القُطري.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى كلمات الأمين العام السابق خافيير بيريز دي كوييار عندما تسلم باسم عمليات حفظ السلام أول جائزة نوبل للسلام. قال عندها إنها رمز لإرادة المجتمع الدولي لإحلال السلام، وتمثل الحيادية وتجسد عمليا تلك الإرادة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئاسة مملكة هولندا على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن عمليات حفظ السلام والبناء على الزخم الذي تولد خلال السنوات الأخيرة بشأن جدول أعمال الإصلاح. ويسرنا أن نراكم يا سيادة رئيس الوزراء، تترأسون هذه الجلسة، الأمر مما يبرهن على الأهمية التي يوليها بلدكم لإصلاح دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيزها.

نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وعلى دوره الريادي بشأن هذه المسألة. وأود أن أعرب عن عميق امتناننا لبيانه اليوم، الذي كان صريحا وثاقبا وشاملا. لقد قال كل ما ينبغي أن يقال. إنه بيان يجب قراءته حقاً.

كما سرنا أن الرئيس موسى فقي محمد استطاع الانضمام إلينا عن طريق التداول بالفيديو، ونشكره على ملاحظاته. ونحن فخورون بما يقوم به من أجل تنشيط مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن اغتباطنا للتعاون الممتاز بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تحت قيادتيهما الجديدتين.

ونشكر كذلك السيدة فاتيماتا توري على ملاحظاتها. وبعثة مجلس الأمن زارت مالي وبلدين آخرين من بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. وبالتالي، أتيحت لنا فرصة لتفهم الشواغل الشديدة التي أعربت عنها وأطلعتنا عليها. ونشكرها على ذلك.

ونحن نتفق جميعا على أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أهم الأدوات التي لدينا من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين وصونهما. ولذلك، لا نزال نعلق أهمية كبيرة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. بيد أننا، في الوقت نفسه، ندرك أن تحديات السلام والأمن التي نواجهها اليوم تختلف اختلافاً كبيرا عن تلك التي واجهناها في الأيام الأولى لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولذلك، ثمة حاجه إلى التغيير والتكيف مع الواقع الجديد حتى نتمكن من التصدي بفعالية للتحديات والتهديدات التي نواجهها في أوقاتنا هذه.

وبطبيعة الحال، فإن المناقشات بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مستمرة منذ عامين أو أكثر. وهناك العديد من الأفكار والتوصيات الجيدة التي تمخضت عنها هذه المناقشات. ولذلك، يبدو لنا، كما أشار الأمين العام، أن الوقت قد حان لإيلاء الأولوية للتنفيذ. وأهم شيء هو اتخاذ

خطوات عملية للمضي قدما بعملية الإصلاح. ومن الأهمية بمكان تجنب الخوض في مستنقع المناقشات القديمة، التي استمر بعضها معنا منذ تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، الذي صدر قبل أكثر من ١٧ عاما. ونشكر الأمين العام على وضع خطة الإصلاح في صدارة أولوياته، وعلى التدابير الهامة التي يتخذها في هذا الصدد حاليا. وكان ذلك واضحا في بيانه اليوم. وأود الآن أن أطرح مسألتين.

نحن نتفق على أن هناك حاجة إلى تغيير طريقة تفكيرنا من أجل نجاح عملية الإصلاح. وهذا أمر مهم للغاية. وجزء من أسلوب التفكير الجديد ينبغي أن يتمثل في أن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يتطلب مشاركة الجميع. ولذلك، فإن فكرة المسؤولية المشتركة التي تشمل جميع الجهات الفاعلة – بما في ذلك الدول المضيفة والمنظمات الإقليمية ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة والأمانة العامة – هي فكرة بالغة الأهمية. وينبغي أن يكون ذلك في صدارة عملية الإصلاح ومركزها، لأن هناك حاجة ماسة إلى تغيير التوجه، البادي للعيان بشدة، للنظر إلى الإصلاح من منظور ضيق فحسب. ومن الأهمية بمكان تجنب هذا التوجه وإغفاله.

إننا نقدر بشدة أن أموراً كثيرة تجري في الوقت الراهن فيما يتعلق بالإصلاحات، وهي لا تقتصر على السلام والأمن. وما ينطوي عليه الأمر هو عملية إصلاح على مستوى المنظومة، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بالإدارة والتطوير كذلك. ومن المؤكد أننا نرى الكثير من التآزر بين جميع عمليات الإصلاح هذه، ونحن نتفهم الأهمية الكبيرة التي يولونها لتلافي التجزؤ وضمان اتباع نهج كلي للتصدي للتهديدات وتحديات السلام والأمن خلال دورة النزاع برمتها، من منع نشوب النزاع والحل إلى حفظ السلام وبناء السلام.

ومع ذلك، فإننا نفهم أنه من المستحيل عمليا تنفيذ تلك الإصلاحات دفعة واحدة وفي نفس الوقت، ونرى من الأهمية تحديد الأولويات. واتباع نهج تدريجي في تنفيذ تلك الإصلاحات يتيح فرصة أكبر لتحقيق النتيجة المرجوة. وكما يوصي بذلك تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/466)، ينبغي للأمانة العامة أن تكون أكثر تركيزا على مجريات الأمور في الميدان. ولئن كنا نقدر الخطوات الجريئة المقترحة للحد من المعوقات البيروقراطية وكفالة قدر أكبر من الكفاءة، ينبغي الحرص على عدم الإفراط في تركيز عمليه الإصلاح على الهياكل والعمليات في المقر، دون أن يكون لها أثر كبير في الميدان. وقد طرحت المقترحات والرؤى بطريقة مقنعة. وما يتبقى هو التنفيذ على أرض الواقع بطريقة مقنعة بنفس القدر.

ولا ينتظر من حفظة السلام إلا التنفيذ الفعال للولاية المنوطة بهم لحماية المدنيين، مع ضمان أمنهم وسلامتهم الشخصية، إذا توفرت لهم الموارد والقدرات اللازمة التي تتناسب مع الاحتياجات والمتطلبات في الميدان. وقد أكد الرئيس موسى فقي محمد على هذه النقطة بحق. ويمكن معالجة مسالة الأداء والمساءلة معالجةً مجدية إذا ما استوفيت تلك الشروط الضرورية. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال التقليل من أهمية ضمان المساءلة والامتثال لمعيار الأداء المطلوب. بل هي دعوه إلى الموضوعية والحكم المتوازن. ومن الواضح تماماً أنه ما زال يتعين علينا مواجهة هذا التحدي. وهذا هو رأي البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ويحدونا الأمل في أن يتصدى الإصلاح الجاري لهذا التحدي بجدية، وهو أمر بالغ الأهمية لفعالية حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

أما النقطة الهامة الأخرى التي ينبغي التشديد عليها أيضا فتتمثل في الحاجة إلى إقامة شراكات إقليمية – عالمية، وتلك لم تعد مسألة اختيار بل ضرورة. وكانت هذه موضوعاً للمناقشة هنا في المجلس، ونشعر بالارتياح أن نلاحظ الآن تقديرا أكبر لهذه الحقيقة الهامة. ولا شك في أهمية هذه الشراكات في تعزيز

استجابة الأمم المتحدة في معالجة النزاعات، وكذلك في ضمان تحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية. ويسرنا أن الأمين العام يولي أهمية كبيرة لهذه المسألة، ويتخذ بالفعل خطوات هامة من أجل تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأفريقي بصورة ملحوظة، ولأسباب واضحة.

ولا يمكن تنفيذ هذه الإصلاحات الهامة بدون مشاركة جميع الدول الأعضاء في ذلك. وهذا أمر محبط بلا شك، لأن توافق الآراء الضروري ليس سهلا على الإطلاق، ولكن لا غنى عنه ولا بديل له. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن استجماع الإرادة السياسية اللازمة، في الوقت الحالي، أمر صعب، وإن كان يمكن تحقيقه. وهو أمر قابل للتنفيذ لأن ضمان نجاح الإصلاحات يصب في المصلحة المشتركة للجميع، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بعمليات السلام. إلا أن ذلك سيتطلب بذل كل جهد ممكن لبناء الثقة والروح التوفيقية فيما بين الدول الأعضاء. ولذلك، نحتاج إلى العمل بالتشاور الوثيق والشراكة مع البلدان المساهمة بقوات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين.

وكواحدة من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، من المؤكد أننا نولي أهمية كبيرة لتعزيز عمليات السلام للأمم المتحدة من جميع جوانبها. ومساهمتنا منذ أمد طويل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تنطلق من تاريخنا الذي يمليه إيماننا القوي بتعددية الأطراف والأمن الجماعي. ويشهد على ذلك سجلنا طيلة ٧٠ عاما، فضلا عن أداء الآلاف من حفظة السلام من أبنائنا الذين يعملون حاليا في بعض من أكثر حالات النزاع اضطرابا، ويقدمون التضحيات من أجل قضية السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام إثيوبيا بمواصلة القيام بدور نشط في تعزيز دور حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم لكم بالشكر، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2018/184، المرفق) التي أعدت لمناقشة اليوم. كما أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته القيمة، ولمعالي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي، وكذلك السيدة فاتيماتا توري، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وانطلاقا من مسؤوليتنا تجاه حفظ السلام وتجربتنا السابقة كدولة مساهمة بقوات وكدولة مستضيفة لبعثة ناجحة لحفظ السلام لمدة ١٢ عاما وهي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت التي انتهت مهامها عام ٢٠٠٣، فقد تكفلت الكويت خلال تلك الفترة بالالتزام بتسديد ثلثي ميزانية هذه القوات طوال فترة وجودها. ونود في هذه الكلمة التركيز على مسألة تحسين كفاءة أداء عمليات حفظ السلام من خلال أربع زوايا.

أولا المسؤولية المشتركة، إن عمليات حفظ السلام وما تستدعيه من تضافر لجهود الأطراف المعنية وأجهزة الأمم المتحدة لهو أمر يتطلب التعامل بما يتناسب مع الظروف الملحة على الأرض والتي تمثل نداء لاستخدام أحد أنجح وسائل الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو حفظ السلام. وعندما نتحدث عن مبادئ حفظ السلام الثلاثة وهي موافقة الأطراف والحياد واستخدام القوة عند الدفاع عن النفس. فإننا نبدأ من حجر الزاوية المتمثل برأي الدولة المستضيفة، وهي الطرف الذي تتوجب استشارته في جميع مراحل الولاية من صياغتها إلى تحقيقها بالكامل مرورا بالتمديد والاستعراض.

كما أن التعاون والتشاور والتنسيق من خلال الآلية التي أنشأها مجلس الأمن بالتواصل مع الدول المساهمة والأمانة العامة أو ما نسميه بالتعاون الثلاثي يعد أسلوبا آخر وضروريا لضمان التعاون مع الدول المساهمة بقوات والاستماع لرأيها ومشاغلها على مر مراحل ولاية عمليات حفظ السلام. كما يضاف إلى ما سبق من تعاون ثلاثي ما تضمنته المذكرة الرئاسية (S/2017/507) لمجلس الأمن بشأن التنسيق مع البلدان المساهمة بقوات.

ثانيا التحديات الراهنة، لقد وفرت لنا مناقشات العام الماضي حول عمليات حفظ السلام العديد من الأفكار والرؤى. وآخرها ما تناولته جلسة مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي (انظر S/PV.8150)، عندما تناولت الدول الأعضاء في المجلس ومساعدة الأمين العام لعمليات حفظ السلام مسألة تزويد قوات حفظ السلام بالمعلومات اللازمة بشكل مستمر ومستدام لكي تتوفر لديها صورة واضحة للتهديدات التي تعترضها وتعترض المدنيين. إضافة إلى ضرورة سد الفجوة ما بين متطلبات عمليات حفظ السلام والحاجات العسكرية والمدنية من تدريب ومعدات ومهارات ولغة.

إن تعاون الدول المساهمة بقوات في تبادل الخبرات وبناء القدرات على مر مراحل انتشار القوات يضمن اتساق الجهود والتنسيق أمام التحديات التي تواجه حفظ السلام. وتدعم الكويت كافة الإجراءات والجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين كفاءة وأداء عمليات حفظ السلام، ومعالجة أوجه القصور التي تعوقها عن تنفيذ ولايتها على أكمل وجه. ونقدر هنا الحس العالي بالمسؤولية لدى الأمانة العامة وقيامها حاليا بدراسة مستفيضة لمسألة الأداء وكذلك خطة العمل الحالية بشأن تقرير الفريق كروز من أجل التعامل مع الأعداد المتزايدة من قتلى حفظة السلام، الذين نقدر عاليا تضحياتهم بأرواحهم لحفظ السلام وحماية المدنيين في مختلف مناطق العالم.

ثالثا، العوامل الخارجية المؤثرة على عمليات حفظ السلام، إن المتغيرات التي تواجه عمليات حفظ السلام لا تقتصر على ما سبق بشأن التنسيق أو التعامل مع التحديات خلال مراحل الانتشار، بل تمتد إلى توفيق أركان عمليات حفظ السلام مثل الدفاع عن النفس والولاية مع التهديدات المتزايدة التي لا تكترث لعلم الأمم المتحدة وما يمثله من حماية مثلما أشار إلى ذلك معالي الأمين العام. إن التعامل مع العوامل الخارجية والتحديات العابرة للحدود وانعكاساتها على عمليات حفظ السلام كتغير المناخ والهجرة والنزوح وامتداد رقعة النزاعات وازدياد الحاجة للاستجابة لنداءات الأمم المتحدة يتطلب تضافر الجهود من أجل تحقيق نهج كامل للبعثة يضمن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع واستدامة السلام وعدم العودة للنزاع. وهنا تبرز أهمية عمليات الاستعراض الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام كل على حدة والتي تجريها الأمانة العامة والتي يجب ألا تنقطع وأن تكون أداة يستثمرها المجلس من أجل التكيف مع المتغيرات التي لا تسيطر عليها الدول الأعضاء.

رابعا التعاون الإقليمي، لقد وفر لنا الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أداة فاعلة من أجل التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، خاصة عندما يتطلب انتشار قوات حفظ السلام مشاركة من دول الجوار مثلما نشهد في عدد من البعثات في القارة الأفريقية. كما أن التعاون الإقليمي لا يقتصر على حشد ونشر القوات، بل يستدعي إشراك الأطراف المعنية بدءا بالدولة المستضيفة في مراحل صياغة الولايات واستعراضها بشكل مبكر وعند بروز أول بوادر التحديات والتغيرات وقبل تفاقم الأوضاع.

وفي الختام، إن ما سبق ذكره من عوامل وتحديات يستدعي ضرورة صياغة ولايات مرنة وواضحة المعالم من أجل منح حفظة السلام القدرة على التكيف مع التغيرات على الأرض ومع مستوى التهديد الذي يعترض أعضاء البعثة وكذلك من أجل أن تستمر عمليات حفظ السلام دون الحاجة إلى انتشارها إلى أمد غير معلوم بأهداف يصعب تحقيقها. ويجب علينا أخذ زمام المبادرة والاستفادة مما تراكم لدى المجلس من تقارير ومراجعات وخبرات وتوصيات بشأن السلام وحفظ السلام على مدى أكثر من ربع قرن. ونجدد تقديرنا لمملكة هولندا على اختيار وطرح مناقشة هذا الموضوع من أجل الاستماع إلى أكبر قدر من مشاركات الدول الأعضاء في المنظمة سعيا إلى تحسين أداء عمليات حفظ السلام والتي تعتبر ومنذ ٧٠ عاما من أهم الأدوات المتاحة لمجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم بشأن العمل الجماعي من أجل تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشكر الأمين العام غوتيريش والسيد موسى فقي محمد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والمديرة فاطمة توري على إحاطاتهم الإعلامية.

إننا ندعم تركيز الأمين العام على تحسين فعالية عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتشديده على أهمية تحقيق الحلول السياسية للنزاعات. وفي الواقع، فإن المهمة الأساسية لوجود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتمثل في مساعدة الأطراف على التوصل إلى الاتفاقات السياسية بشأن التسويات السلمية وضمان تنفيذها في أسرع وقت ممكن. وفي حال عدم إحراز تقدم على المسار السياسي، يمكن أن تظل البعثات في البلدان لسنوات. وبالطبع يجب تكييف مبادرات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع وقائع اليوم. تنشر العمليات في ظروف معقدة وخطيرة وعلى نحو متزايد في حالات أزمات سياسية داخلية تفاقمها الظروف الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية الصعبة. التحديات الأكثر إلحاحا هي تلك التي تشكلها المسائل العابرة للحدود مثل نقل الأسلحة والجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالمخدرات.

مع ذلك، وحتى في ظل هذه الظروف الصعبة، من الأهمية بمكان احترام ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحفظ السلام – وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس وحماية الولاية. ونرى أن المقترحات التي تطرح مؤخرا بتوتير متزايدة لتفسيرها بشكل مرن أو تنقيحها تضر بها. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدعوات إلى الاستعاضة عن الأيديولوجية وراء تنفيذ عمليات حفظ السلام بما يسمى حفظ السلام الاستباقي والقوي ومنح ذوي الخوذ الزرق حق البدء باستعمال القوة. ومن المشكوك فيه للغاية أن هذا النهج يمكن أن ييسر تحقيق الهدف المنشود، وهو خفض عدد القتلى بين حفظة السلام.

وعلى العكس، فإن هذه النهج يخاطر كثيرا بإحداث تأثير معاكس. وإذا قوض حياد سلطة ذوي الخوذات الزرق، فإنه يمكن أن يحولهم إلى مشاركين نشطين في النزاعات، مع زيادة لا مفر منها في عدد الاشتباكات مع المعارضين وبالتالي زيادة أعداد الضحايا. ولا يمكن للولايات القوية أن تصبح روتينية ويجب أن تعاير بشكل دقيق لكل حالة فردية حيث تعتبر ضرورية حقا، لا سيما بالنظر لكون التجربة المتوفرة حتى الآن لمنح صلاحيات إضافية لحفظة السلام، على سبيل المثال في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، لم تقنعنا بعد بأن النتائج على أرض الواقع تبرر تماما التضحيات التي قدمها حفظة السلام في تلك العمليات. وأكثر من أي شيء، نعتقد أن أكبر إمكانية لزيادة سلامة حفظة السلام تكمن في تعزيز تدريبهم المهني وتجهيزاتهم المادية والتقنية.

إن مبدأ النزاهة أساسي أيضا، بما في ذلك في سياق تنفيذ ولايات حماية المدنيين. وينبغي ألا ينحاز حفظة السلام إطلاقا، تحت أية ذريعة، مهما كانت حسنة النية، إلى طرف أو آخر من أطراف النزاع، ناهيك عن الإشارة إلى أي مبدأ من غير مبادئ الأمم المتحدة قد يسمح بإمكانية استخدام القوة فيما يتعلق بأي دولة مضيفة.

إن النجاح الشامل لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن أنشطة كل بعثة بمفردها، يتوقف إلى حد كبير على اتساق جهود الجهات المشاركة في العملية، وفي المقام الأول مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والحكومات المضيفة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان ليس كفالة أن تضطلع كل حلقة في السلسة بمسؤولياتها بوازع من الضمير فحسب، بل أيضا أن يكون التعاون بين كل تلك الحلقات فعالا وسريا وشفافا.

وكما هو الحال دائما، فإن التحديات الجديدة للمنظمة في مجال حفظ السلام تتطلب مناقشة شاملة والنظر فيها من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة بهدف التوصل إلى نهج متسقة ومتوازنة، والتعامل مع الطابع المجزأ للأطر السياسية والقانونية، وتطوير المذاهب ذات الصلة وإعداد الوثائق المعيارية في الوقت المناسب وعلى أساس تحليل التجربة المتراكمة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان ضمان تنفيذ أي إصلاح لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام بالتوافق الكامل مع قرارات الدول الأعضاء. ويمكن لأي تفسير تعسفي، كما كان الحال مع مفهوم جمع المعلومات وتحليلها من أجل الاستخبارات في عمليات حفظ السلام، أن يحدث تأثير سلبيا على تفاعل الدول الأعضاء مع الأمانة العامة ويمكنه أيضا أن ينطوي على خطر الإضرار بمصداقية الأمم المتحدة في إدارة عمليات حفظ السلام.

ونرى أن استخدام الاستخبارات من أجل تنفيذ الأنشطة التي كلفت بها عمليات حفظ السلام أمر ينبغي أن يتم حصرا بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة وبموافقة الحكومة المضيفة، وحصرا للأغراض المشروعة المحدودة والمحددة بوضوح المتعلقة بضمان سلامة حفظة السلام وحماية المدنيين. ومن غير المقبول أي استخدام لمرونة الاستخبارات لأغراض سياسية، بما في ذلك الاضطلاع بالمهام السياسية لأية ولاية. ونأمل أن تستخلص الاستنتاجات ذات الصلة، وأن نرى النتائج قريبا. كما أن من الأهمية البالغة بمكان إقامة تعاون بناء مع الدول المضيفة، لأن إمكانية نجاح عمليات الأمم المتحدة تعتمد اعتمادا مباشرا على ذلك. وينبغي أن تدعم المساعدة الدولية الجهود المحلية والإقليمية، لا أن تحل محلها.

وينبغي أن تكون ولايات عمليات حفظ السلام واضحة وواقعية وقادرة تماما على التصدي للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة والحالة المعينة على أرض الواقع، مع التركيز على معالجة الأسباب المحددة للنزاعات الفردية، وليس على تسوية المبادرات العامة غامضة المختلفة. ومن أجل تنفيذ عمليات حفظ السلام بالشكل الأمثل على الصعيد الاقتصادي، من المستصوب أن يترافق تعديل ولاياتها مع تركيز على الحد من هذه الأنواع من المسائل الجانبية. كما أن من الضروري وضع استراتيجيات خروج مدروسة جيدا، إلى جانب خطط، عند الاقتضاء، من أجل تحويل عمليات حفظ السلام إلى أنواع أخرى من الوجود السياسي أو كدعم لجهود أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجالي الإصلاح والتنمية. وفي ذلك الصدد، من المهم أن تؤخذ بعين الاعتبار آراء الحكومات المضيفة والأفرقة القطرية على السواء من أجل تجنب تشويه تفسير ولايات البعثات أو احتمال تحميلها فوق طاقتها، وهذا ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى جعل تنفيذ الولايات أكثر فعالية.

ومن العوامل الهامة بشكل خاص في تنفيذ عمليات حفظ السلام إقامة شراكة حقيقية من جانب أعضاء المجتمع الدولي. لقد أصبحت جهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية العاملة في مجالات المسؤولية المنوطة بها، على النحو المبين في الفصل الثامن من الميثاق، متزايدة الأهمية في ذلك الصدد. وفي الواقع، لم تحرز أية جهة تقدما بشأن هذه المسألة أكبر مما أحرزه الاتحاد الأفريقي. ونعتقد أنه سيكون من غير الممكن إرساء السلام الدائم في جميع أنحاء القارة بدون الجهود الحثيثة التي يبذلها الأفارقة أنفسهم. ولذلك سيكون من المهم العمل على ضمان أن تكون بلدان أفريقيا هي التي تضطلع بالدور الرئيسي في تحديد سبل السلام والأمن وفقا لمبدأها الخاص لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

إن للاتحاد الروسي خبرة كبيرة في تدريب حفظة السلام. فقد قامت مؤسسات التعليم العالي الروسية بنجاح بتدريب موظفين، بمن فيهم نساء، لهيئات إنفاذ القانون الأفريقية. ومنذ عام ٢٠٠٠، تم تدريب أكثر من ٣٥٠ من حفظة السلام من أفراد الشرطة الأجانب في مركز الإعداد المعتمد من الأمم

المتحدة التابع لمعهد عموم روسيا للتدريب المتقدم التابع لوزارة الداخلية في دوموديدوفو، خارج موسكو. كما أن المركز العسكري التعلمي والعلمي التابع لأكاديمية الاتحاد الروسي العسكرية المشتركة للقوات العسكرية البرية في نارو – فومينسك، وكذلك مركز قواتنا المسلحة الدولي مكافحة الألغام في ناخابينو، على استعداد لتدريب حفظة السلام من البلدان النامية. وطورنا نظاما يشمل كلا التدريب العام والمتخصص على إرسال حفظة السلام مباشرة في بعثات محددة. وسنواصل تقديم كل المساعدة اللازمة من أجل تعزيز قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد ما جاوتشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعرب الصين عن امتنانها لرئاسة هولندا للمجلس على عقد مناقشة اليوم المفتوحة، وترحب بكم، رئيس الوزراء روت، في المجلس. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما استمعت بعناية للبيان الذي أدلت به السيدة توري.

وأود أولا أن أشيد إشادة تامة بحفظة السلام في جميع أرجاء العالم الذين يعملون في خدمة قضية السلام. وفي ٧٠ عاما لتاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قدمت هذه البعثات إسهاما هائلا في صون السلام والأمن. وفي السنوات الأخيرة، ووجهت هذه البعثات ببيئات وولايات أكثر تعقيدا، مع المخاطر الأمنية غير لمتناظرة والخسائر المتزايد على الدوام في صفوف حفظة السلام. ولا يدعم التوسع المستمر لولايات حفظ السلام إلا بموارد محدودة، وينبغي للدول الأعضاء والأمانة العامة أن تعمل معا لمساعدة عمليات حفظ السلام على التكيف في ضوء التطور المستمر للحالات على أرض الواقع. إن الصين عازمة على المشاركة بفعالية في إصلاح هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن والإدارة الداخلية، وستعمل مع جميع الأطراف المعنية لتحسين قدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الحفاظ على السلام العالمي.

أولا، من الأهمية بمكان الالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبالمبادئ الأساسية التي توجه عملياتنا لحفظ السلام. وذلك شرط لازم وضمان لتمكن البعثات من القيام بأعمالها على نحو فعال وكسب ثقة البلدان المضيفة. ومن الأمور المهمة الاحترام الكامل لسيادة البلدان المضيفة، وتعزيز التواصل معها، على أساس الاستجابة لاحتياجاتها الحقيقية، ومساعدتها على تحقيق السلام والاستقرار وتعزيز بناء قدراتها في ذلك الصدد. ومن المهم تجنب التعسف في تولي المسؤوليات التي تقع في نطاق اختصاص السيادة الوطنية .

ثانيا، يجب أن تكون ولايات مجلس الأمن واضحة وقابلة للتطبيق، وأن يكون لها تركيز واضح. ويجب أن يعطي المجلس الأولوية للتسويات السياسية، وأن يركز على المهام الأساسية لحفظ السلام وأن يأخذ في الاعتبار بشكل كامل الحالة الميدانية، والموارد المتاحة، وقدرات البلدان المساهمة بقوات وغيرها من العوامل الهامة. ويجب تعديل الأولويات والمهام الأساسية في الوقت المناسب حسب ما تمليه الحالة. ويتعين في الوقت المناسب، صياغة استراتيجيات خروج قابلة للتنفيذ، إذا كانت الظروف تسمح بذلك وطلبت البلدان المضيفة ذلك. ويجب منح البلدان المساهمة بقوات مزيدا من الفرص للمشاركة في المناقشة عند صياغة الولايات وتعديلها، مما سيساعد أيضا على تحسينها.

ثالثا، من المهم تعزيز الدعم والضمانات التي توفرها الأمانة العامة لعمليات حفظ السلام. ويجب تحسين الدعم اللوجستي لعمليات حفظ السلام لضمان أقصى قدر من الفعالية للموارد المخصصة لها. وينبغي أن تقوم كل من الأمانة العامة وبعثات حفظ السلام بتحديد أولويات سلامة وأمن حفظة السلام من خلال وضع قواعد في هذا الصدد، وتعزيز الرصد والتحليل الداخليين للحالة الأمنية المحلية، وتحسين قدرات الإنذار المبكر وتبادل المعلومات الداخلية بشأن التهديدات الأمنية المحتملة

وضمان توافر الأموال والمعدات لهذا الغرض. ومن المهم تعزيز وضمان القدرات الطبية، لا سيما من أجل العلاج الطبي والإخلاء في حالات الطوارئ.

رابعا، من الأهمية بمكان تعزيز بناء قدرات البلدان المساهمة بقوات وتوسيع نطاق الشراكات مع المنظمات الإقليمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ الاحتياجات الحقيقية للبلدان المساهمة بقوات، لا سيما عندما يتعلق الأمر بدول نامية، بعين الاعتبار بشكل كامل. ويجب تعزيز بناء قدراتها في مجال حفظ السلام. ومن المهم أيضا ضمان التدريب المحدد الأهداف والموارد لعمليات حفظ السلام.

ويجب إيلاء الاهتمام والدعم للاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى التي تقوم بدور هام في مجال صون السلام والأمن الدوليين في أفريقيا. ويجب مساعدة الاتحاد الأفريقي لتمكينه من إنشاء قوة احتياطية أفريقية وقوة تدخل سريع في أقرب وقت ممكن. وتؤيد الصين اقتراح الاتحاد الأفريقي بشأن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتأمل أن ترى تفاصيل عن عمليات حفظ السلام التي يتولاها الاتحاد الأفريقي.

لقد شاركت الصين بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقدمت إسهامات كبيرة فيها. إننا ثاني أكبر بلد مساهم بقوات بين أعضاء مجلس الأمن وثاني أكبر مساهم مالي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث ينتشر الآن ٢ ٥٠٠ من حفظة السلام الصينيين في ١٠ بعثات، بما في ذلك في جنوب السودان ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور. وفي مواجهة الأوضاع الأمنية المعقدة والظروف الطبيعية الصعبة، فإنهم يعملون بجد للحفاظ على السلام وحماية المدنيين المحليين، مما يجلب الإشادة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التابعة لها.

وتفي الصين بنشاط بالالتزام الذي أعلنه رئيسنا شي جين بينغ تجاه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أنشأنا قوة احتياطية لحفظ السلام قوامها ٨ ٠٠٠ فرد ووحدتين احتياطيتين من وحدات شرطة حفظ السلام، وقد أنهينا تسجيلهما في نظام تأهب قدرات حفظ السلام بالأمم المتحدة. وأرسلنا أول فريق مروحيات لدينا إلى إحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا ونقدم المساعدة العسكرية بنشاط إلى الاتحاد الأفريقي. ويعتبر الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية، أن بناء قدرات حفظ السلام مهمة أساسية، يهدف من خلالها إلى مساعدة الأمم المتحدة في تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام ودعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، في بناء قدراتها في مجال حفظ السلام .

وأخيرا وليس آخرا، فإن الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لمواصلة تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى يتمكن العالم من التمتع بالسلام والأمن الدائمين.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالترحيب شخصيا بكم في نيويورك، رئيس الوزراء روتي، وأهنئكم على الرئاسة الهولندية الممتازة لمجلس الأمن خلال لشهر آذار/مارس، الذي ينتهي بهذه المبادرة المناسبة من حيث التوقيت، والمتمثلة في عقد مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أيضا أن أرحب بجميع الوزراء الذين انضموا إلينا اليوم، وكذلك السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيدة فاطمتا توري، مديرة مجموعة العمل المعنية بدراسة شؤون المرأة، وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية الممتازة.

وترحب جمهورية غينيا الاستوائية اليوم بالمناقشة المفتوحة الهامة للغاية، التي تمكّننا من تحليل ومعالجة الجوانب الرئيسية للمسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة، المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تود حكومة بلدي الإشادة بالمبادرات التي يقودها الأمين العام، والهادفة لإدخال إصلاحات

في مختلف مجالات منظمتنا، ولا سيما عملياتنا الخاصة بحفظ السلام، مع الأخذ في الاعتبار أنها تمثل أحد البرامج الرئيسية للأمم المتحدة، لأننا نعايش من خلالها الأحداث مباشرة، وتركز فيها الأمم المتحدة جهدها الرئيسي وعملها المشترك للوفاء بولاياتها. كما نثني على أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، لمهارتهم وقدراتهم وعلى إعدادهم ببراعة للدراسة والاستعراض المتعمق للقضايا المتصلة بعمليات حفظ السلام بغية تحقيق الإصلاح وتمكين البعثات من الاضطلاع بمهامها الهامة بفعالية وكفاءة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا لجميع موظفي عمليات حفظ السلام في الخدمة الفعلية على شجاعتهم، والإعراب عن أعمق تعازينا لأقرباء وأصدقاء الذين ضحوا بحياتهم أثناء قيامهم بواجباتهم.

وتعتقد غينيا الاستوائية أن الوقت قد حان لإطلاق إصلاحات لإضفاء دينامية جديدة على تخطيط وتنفيذ المنظومة الاستراتيجية للسلام والأمن الدوليين التي تدعمها الأمم المتحدة، وذلك بهدف تمكينها من مواجهة التحديات والاتجاهات الجديدة للصراعات التي نشهدها اليوم. إن التحليل الدقيق للمسائل التي تركز عليها جهود الإصلاح الحالية يقودنا إلى الاستنتاج بأنها تقدم الإرشاد والرؤية الاستراتيجية الأكثر واقعية ومصداقية وقدرة على التكيف مع الأحداث المتغيرة والطبيعة المتطورة للصراعات.

وتمثل جميع عناصر هذه الإصلاحات ونقاطها العمود الفقري للدعم لعمليات حفظ السلام. ونحن ندرك أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وأن عمليات حفظ السلام، تحت قيادة مجلس الأمن، تمثل إحدى الأدوات الأساسية المتاحة للأمم المتحدة لإنجاز مهمتها النبيلة. إن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بصفتها الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة المكلفة بإجراء دراسة شاملة لجميع المسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام من جميع جوانبها، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين قدرة المنظمة على تنفيذ تلك العمليات، وفقا للقرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، وقد قامت بعملها، ونشيد بأهمية الجهود الرامية إلى وضع إطار للإصلاحات. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه سيكون لاعتمادها وتنفيذها أثر إيجابي على تنفيذ عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في المستقبل، وسيحسن هيكلها ووظائفها الاستراتيجية بحيث يمكنها العمل بمزيد من التنسيق والمرونة في حالات الصراع المختلفة، مهما كانت معقدة.

ومن المهم أن تفي الأطراف المشاركة في عمليات حفظ السلام والأمن الدولي وجميع الجهات الفاعلة بالتزاماتها ومسؤولياتها، وأن تفسر بأمانة القواعد الواردة في الولايات، وأن تولي على الدوام عناية دقيقة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة والتشديد على أنه عند حل المسائل الأفريقية من الضروري، توخي مراعاة تقاليد وثقافات المجموعات الإثنية الأفريقية، وتقاليد أسلافها في حل المنازعات والنزاعات، بدءا بمشورة الشيوخ وزعماء القبائل والزعماء الدينيين وجمعيات الشباب الأهلية. إن تلك الفئات من الجهات الفاعلة التقليدية تؤدي دورا بالغ الأهمية في حل المشاكل، وتشكل الخلايا والصلات الأساسية التي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي في حل أي نزاع يؤثر على مجتمعها. يؤدي ذلك إلى المزيد من الثقة والشفافية ويولد القليل جدا من الانتقادات للبعثات وهي تؤدي مهامهما.

ويجب أن يسمع صوت أفريقيا وأن يوضع في الاعتبار عند تصميم وتشكيل عمليات حفظ السلام، إذ أن أكثر من نصف جميع البعثات ينتشر على التراب الأفريقي. والدول الأفريقية هي البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في تلك العمليات. ونحن نعتقد أن تحسين الاتصال والتنسيق مع البلدان الأفريقية أمر لا غنى

عنه من أجل تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام. والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وبلدان المناطق المتأثرة أصحاب مصلحة ينبغي أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من نشر أي عملية من عمليات حفظ السلام في أفريقيا. ومن المهم أن تتآز تلك العمليات وتتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وترحب جمهورية غينيا الاستوائية، في ذلك الصدد، بالتعاون والتنسيق الممتازين القائمين حاليا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبين الأمين العام أنطونيو غوتيريش ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد محمد.

ينبغي ألا تعتبر عمليات حفظ السلام غاية في حد ذاتها، بل وسيلة للتوصل إلى حل للنزاع حتى يتسنى ضمان الانتقال إلى بناء السلام والتعمير والتنمية لاحقا. ولذلك من المهم أن تكون عمليات حفظ السلام مصممة لدعم جهود البلد المضيف في بناء القدرات وتعزيز الأمن والاكتفاء الذاتي وتحقيق التنمية المستدامة. ويجب على وكالات الأمم المتحدة الإنمائية أو المنظمات الأخرى كذلك أن تضطلع بالدور الرئيسي في هذه الجهود.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون الإعراب عن قلق وإدانة حكومة جمهورية غينيا الاستوائية فيما يتعلق باستمرار الهجمات الإجرامية على حفظة السلام وبعثات الأمن الدولي، التي يرتكبها الإرهابيون والجماعات المسلحة وأعداء السلام. يجب أن تتوقف هذه الهجمات. ويجب على الحكومات المعنية أن تتحمل مسؤوليتها عن حماية بعثات حفظ السلام، ولا بد من تقديم مرتكبي الانتهاكات إلى العدالة.

وتشيد غينيا الاستوائية، في الوقت نفسه، إشادة خاصة بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء الذين يخدمون وخدموا في عمليات حفظ السلام وتثني عليهم لتحليهم بالروح المهنية ولتفانيهم وشجاعتهم، ولا سيما أولئك الذين جادوا بأرواحهم من أجل صون السلام والأمن. إننا نشجع جميع الجهات الأخرى في الميدان على مواصلة الدفاع عن السلم والأمن الدوليين، لأن العديد من الأطفال والنساء وكبار السن في جميع أنحاء العالم في حالة يأس، ويتمثل أملهم الوحيد في حفظة السلام. ونرجو منهم أن يواصلوا جهودهم. إننا نقف إلى جانبهم.

وفي الختام، تعيد جمهورية غينيا الاستوائية تأكيد التزامها بمواصلة دعم جهود ومبادرات الأمم المتحدة في إطار هيكلها للسلام والأمن الدوليين، كما فعلت بالفعل في العديد من النزاعات الأفريقية والحالات الطارئة بتقديم الدعم المالي والسلع المادية وتدريب الموظفين لصون السلام والأمن الدوليين.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب برئيس وزراء هولندا، دولة السيد مارك روت، في جلسة اليوم، ونشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. وكذلك أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد؛ وممثلة المجتمع المدني، بصفتها مديرة مجموعة البحوث والدراسات والتدريب في مجال العمل النسوي، السيدة فاطمة توري، على إحاطاتهم الإعلامية.

يود وفد بلدي أن يبدأ بتوجيه تحية خالصة لجميع الرجال والنساء في الوحدات في بعثات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم الذين لم يدخروا أي جهد في الاضطلاع بمهامهم وولايتهم. ونشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومراقبين مدنيين على سخائها وتضامنها والتزامها تجاه منظومة الأمم المتحدة والبلدان التي تعاني من آثار النزاع وعدم الاستقرار.

لا شك في أن الساحة الدولية ليست ساكنة. فهي تشهد تغييرا هائلا. وقد كشفت التهديدات المستمرة للسلام والأمن الدوليين من قبل الجماعات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود الوطنية عن الحاجة الماسة إلى أن تخضع عمليات حفظ السلام لإصلاح هيكلي عميق يتيح لكل منها التكيف بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية مع بيئتها.

لقد تلقت الأمم المتحدة مدخلات ومعلومات وتوصيات هامة للدعوة إلى تغيير وتحسين أداء البعثات المنشورة، مع تحسين المستويات المختلفة لصنع القرار والتخطيط داخل المنظومة. ونشير إلى تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) وإلى تقرير وتوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446) الذي درس مختلف الخيارات والآليات والمهام، فضلا عن التحديات التي تواجه عمليات السلام الآن.

ومن ناحية أخرى، فإن التقرير المتعلق بتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، المعروف باسم تقرير كروز، يشكل أداة هامة تسهم إسهاما كبيرا في المسائل المتصلة بأمن حفظة السلام وفي المسائل الهيكلية لعمليات حفظ السلام، مثل قيادة وعقلية ومعدات وتدريب وقدرات القوات.

فالنهج الواردة في التقارير المذكورة أعلاه تمكننا من تحديد الأولويات المختلفة لعمليات حفظ السلام. كما تحدد السبل لتعزيزها من أجل وضع نظام متسق قابل للتكيف لمواجهة حالات جديدة من النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وستسترشد العمليات بولايات واضحة ومحددة وقابلة للتحقيق، توضع وفقا للواقع على الأرض، وترافقها خطط عمل محددة لتجنب التعقيدات التشغيلية.

وتعتقد بوليفيا، بوصفها دولة تناصر الحوار وآليات الحل السلمي للنزاعات والمنازعات، أن التدابير السياسية هي القوى المحركة للشكل الجديد لتصميم بعثات السلام وتنفيذها. وينبغي استخدام تلك التدابير لإيجاد حلول سياسية تؤدي إلى سلام مستدام ودائم. إن الحوار السياسي يعني ضمنا التعلم؛ وهو يتطلب التفكير والاعتراف بالاختلافات، بل وكذلك بنقاط الاتفاق. إنه ييسر للتعافي من الأزمات، ويمكن أن يعمل على تجنب تصعيد العنف.

إننا نشدد على أنه لا غنى عن النهج الوقائي، في إطار إجراء دراسة متعمقة لكل حالة على حدة، للتصميم المناسب للولايات وفهمها، أيا كانت طبيعتها، فيما يتعلق بسيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، مع تعزيز الملكية الوطنية ومن دون استخدام ذلك النهج كأداة للتدخل. ويلزم إجراء تحليل تقني ولوجستي، وقبل كل شيء، واقعي لتحديد الموارد الاقتصادية والبشرية والمادية التي تحتاج إليها البعثات، بفعالية وعلى نحو كاف.

وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة الملحة إلى تحسين القدرات المؤسسية من حيث سرعة نشر القوات، وكذلك اختيار أفضل القوات تدريباً وأكثرها تخصصاً للاستجابة للسياقات غير المتناظرة، التي أشرنا إليها آنفا. وتجدر الإشارة إلى أن توفير مستويات مناسبة من المعدات وتدريب القوات ليس مسؤولية البلدان المساهمة بقوات فحسب، بل هي مسؤولية هذه المنظمة ككل أيضاً.

إن الهجمات المستمرة ضد أفراد قوات حفظ السلام والحصيلة المؤسفة لخسائرها من الأفراد تبين ضرورة تعزيز الأجزاء الرئيسية للبعثات، ولا سيما تلك المتصلة بالمعرفة الميدانية وقدرة الوحدات على التعبئة والتفاعل بسرعة، وفي المقام الأول تعزيز تدابير الدفاع والحماية للمخيمات والموظفين أنفسهم.

وفي هذا الصدد، يجب أن نأخذ في الاعتبار كل طرائق الدعم الممكنة لتمويل عمليات السلام بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها ومرنة. ويجب تقييم هذه الطرائق وتنقيحها بحيث تسمح بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي للأمم المتحدة إزاء البلدان التي تقدم دعماً أكبر للبعثات، لأن العنصر المالي قد يكون ضد تحقيق الغرض والهدف من البعثات ذاتها.

وتجدر الإشارة إلى أن أي بعثة لحفظ السلام لا يمكن أن تنجح إن لم تحظ بدعم البلد المضيف. والتنسيق المستمر والمرن وتبادل المعلومات وآليات بناء الثقة بين البعثات والسلطات المحلية كلها أمور أساسية.

أخيرا، وبما أن هذه المناقشة المفتوحة هي الأخيرة في آذار/ مارس، أود أن أغتنم هذه الفرصة، باسم وفدي، لتهنئة وفد هولندا على النجاح والفعالية في قيادة أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

كما أود إبلاغ كل المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ لا يزال لدينا عدد كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية إندونيسيا.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الهولندية على عقد هذه المناقشة المفتوحة في وقتها المناسب. وأعرب عن التقدير للإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين.

يشرفني أن أتكلم باسم الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وإذ نحيط علماً بالجهود الجارية بغية جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة، ينبغي إيلاء الأولوية للبعثات الميدانية والأشخاص الموجودين في الميدان. وفي ضوء ذلك، تود رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تطرح النقاط التالية.

أولا، ينبغي توجيه الإصلاح نحو تعزيز الأداء والقدرات وتحسين عمليات صنع القرار في البعثات الميدانية وتسريعها. ثانيا، بغية اختتام البعثة بنجاح، يجب أن تتناسب الميزانية والموارد الأخرى مع ولايات البعثة. ثالثا، إن سلامة وأمن حفظة السلام لدينا مسؤولية مشتركة لنا جميعا في هذه الهيئة. ويمكن لأعضاء المجلس أن يطمئنوا إلى أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ستواصل تعزيز ودعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال الآليات التي تقودها الرابطة والجهود الجماعية.

سأتكلم الآن بصفتي الوطنية.

ما فتئت إندونيسيا تقدم خدمات حفظ السلام لأكثر من ٦٠ عاما، ومنذ عام ١٩٥٧، نشرت أكثر من ٠٠٠ ٣٧ من حفظة السلام في مختلف بعثات الأمم المتحدة. وتعد إندونيسيا اليوم واحدة من أكبر عشر دول مساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث يوجد لها أكثر من ٦٥٠ ٢ فرداً في تسع بعثات، من بينهم ٨٣ من الإناث. وفي الشهر الماضي، قمت بزيارة قواتنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تساهم إندونيسيا فيها بأكبر عدد من القوات. وأود أن أتشاطر مع المجلس ملاحظاتي من الميدان.

أولا، نحتاج إلى النظر في أفكار جديدة في مجال حماية المدنيين في حالات النزاع، بما في ذلك تدابير جديدة لضمان سلامة حفظة السلام وأمنهم في الميدان. ثانياً، لم يعد من الممكن بقاء الأمور على حالها. يجب أن تكون بعثات حفظ السلام وحفظة السلام مدربين تدريبا جيدا ومجهزين تجهيزا جيدا ومزودين بالموارد الكافية لكسب قلوب وعقول المجتمع المحلي.

ولأن لكل نزاع ديناميته الخاصة، من المهم أن يتم تصميم بناء القدرات خصيصاً لحفظة السلام. ولذلك، أنشأت إندونيسيا مركزها الخاص لحفظ السلام في عام ٢٠٠٧ باعتباره ساحة لتدريب حفظة السلام الإندونيسيين ومجمعاً لمراكز التدريب على حفظ السلام في المنطقة. ونحتاج، معاً، إلى إيجاد طريقة جديدة لشراء المعدات بصورة مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة لمعالجة الثغرات في قدرات بعثات حفظ السلام، بما في ذلك مشاركة الصناعات الاستراتيجية من البلدان النامية.

ثالثا، يجب تحسين الشراكة القوية واتباع نهج منسق بين جميع أصحاب المصلحة. وينبغي أن تُعطى البلدان المساهمة بقوات

وأفراد شرطة والدول المضيفة صوتا أكبر في تصميم الولايات. وينبغي لمجلس الأمن أن يحرص على أن تكون الولايات واضحة وواقعية، ولديها استراتيجية خروج قابلة للتحقيق، وتركز على دعم العمليات السياسية. وينبغي للأمانة العامة أن تضع سياسات تتسم بالمرونة وتكون أقل بيروقراطية، مما يسمح للبعثات بأداء أكثر فعالية. ونرحب بجهود الأمين العام في اقتراح إصلاح ركيزة السلم والأمن في منظومة الأمم المتحدة.

رابعا، ينبغي تعزيز المشاركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دعماً للعمليات السياسية في بعثات حفظ السلام. خامسا، ينبغي أن يكون لدينا المزيد من حفظة السلام من النساء. وقد شهدت بصورة مباشرة كيف أن النساء حفظة السلام يمكنهن المساعدة في كسب قلوب وعقول السكان المحليين وحماية المدنيين بشكل فعال، فضلاً عن منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وكمرشح للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، ستظل إندونيسيا ملتزمة بأن تكون شريكا حقيقيا للسلام العالمي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ألمانيا.

السيد ماس (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر رئيس الوزراء روتي على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن حفظ السلام. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. ويشرفني أن أكون هنا اليوم، بعد أيام قليلة من تولي منصبي الجديد.

إن العمل الجماعي أمر بالغ الأهمية بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما هو الحال في أي مجال آخر من مجالات السياسة العامة. وسواء أكان تغير المناخ أو الهجرة أو التنمية الاقتصادية؛ أو حقوق الإنسان أو الصحة العالمية أو الحفاظ على السلام والأمن – نحن بحاجة إلى المزيد من العمل الجماعي. نحتاج إلى مؤسسات متعددة الأطراف قوية وفي صميم نظامنا القائم على القواعد، نحتاج إلى أمم متحدة قوية. وأين لنا أفضل من هذه القاعة للتشديد على حاجتنا إلى مجلس أمن متحد في الغرض والمسؤولية على السواء؟

والخوذ الزرق لحفظة السلام تعني المساعدة والحماية. وهي ترمز للسلام والأمن. وبالنسبة للمجتمع الدولي، هي دعوة للعمل المشترك والمسؤولية المشتركة. إن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام الذين يساعدون البلدان على اجتياز المسار الصعب من النزاع إلى السلام يستحقون منا الاحترام والامتنان العميق والدعم.

وعودة النزاعات العنيفة تسببت في معاناة إنسانية هائلة بتكلفة اجتماعية واقتصادية ضخمة. وسوريا مثال صارخ على ذلك، حيث كثيرا ما وقف هذا المجلس عاجزاً عن اتخاذ القرارات، أو أن قراراته لم تنفذ.

والرد على حالات الأزمات المحتدمة ليس إلا اتباع نهج أكثر اتساقا للحفاظ على السلام.

وقد وضع الأمين العام ذلك في مقترحاته المتعلقة بالإصلاح وحظي بالدعم الكامل من جانب ألمانيا.

وتقدم ألمانيا دعما ماليا وسياسيا قويا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونقدم المساعدة أيضا في تعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم، وجعل المهام الشرطية أحد المجالات الرئيسية في عمليات حفظ السلام، فضلا عن تعزيز دور المرأة في عمليات حفظ السلام. ولدعم جهود الأمم المتحدة في منع نشوب الأزمات والاستجابة لدعوة الأمين العام إلى إحداث نقلة كبيرة في تمويل بناء السلام، زادت ألمانيا إسهاماتها في هذه المجالات بثلاثة أضعاف.

ونُشر في مالي أكبر عدد من قوات الأمم المتحدة،ووافق البرلمان الألماني بالمساهمة بنحو ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام،

بالإضافة إلى توفير القدرات الرفيعة مثل الطائرات العمودية والطائرات بلا طيار. ونأمل أن يساعد هذا الجهد المشترك في ضمان السلام والاستقرار الدائمين في البلد وفي منطقة الساحل برمتها. ويندرج الدعم الألماني المقدم إلى مالي وجنوب السودان ولبنان، على سبيل المثال لا الحصر البلدان، دائما في استراتيجية سياسية شاملة نتّبعها سواء على الصعيد الوطني أم في إطار الاتحاد الأوروبي. وعلى النحو المبين في اتفاق الائتلاف الذي أُعتمد مؤخرا، ستواصل ألمانيا البناء على ذلك الجهد خلال السنوات القادمة بصفتها دولة مرشحة – ونأمل أن تكون عضوا في مجلس الأمن – في فترة السنتين القادمتين ٢٠١٩-٢٠٢٠.

وختاما، أود الإدلاء بثلاث نقاط. أولا، من الضروري إقامة شراكات أقوى وأكثر فعالية بين الأمم المتحدة والمنظمات مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ثانيا، إن حفظ السلام ليس غاية في حد ذاته، بل أداة لدعم الحلول السياسية. ويتعين علينا وضع استراتيجية سياسية متماسكة واضحة الرؤية والأهداف والتوقعات الواقعية منذ البداية. ثالثا، لن يكون حفظ السلام فعالا إلا بقدر ما نحرص على جعله كذلك. ويجب أن نوفر للبعثات الوسائل التي تمكّنها من الوفاء بولاياتها.

ولا بد من القول أيضا أن حفظة السلام قد خذلوا – أحيانا – السكان أنفسهم الذين أدوا القسم لحمايتهم، بما في ذلك بواسطة الاعتداء والاستغلال الجنسيين. وذلك أمر غير مقبول ولا بد من المساءلة عن تلك التصرفات. ولزيادة تحسين عمليات حفظ السلام، فقد أحطنا علما مع الاهتمام بالمقترحات التي قدمها الأمين العام. ويجب أن تترجم أقوالنا إلى أفعال، ونحن مدينون بذلك للسكان الذين كُلفنا بحمايتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن إلى وزير الدفاع في إستونيا.

السيد لويك (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالقول أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما برحت تؤدي دورا فريدا في كفالة السلام والاستقرار على الصعيد العالمي منذ فترة طويلة جدا. ونشكر مملكة هولندا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

تؤيد إستونيا أيضا البيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لقد شهد المناخ الأمني الدولي تغيرا كبيرا في الآونة الأخيرة. وأصبحت التهديدات التي نواجهها أكثر تعقيدا وصعوبة، علاوة على كونها غير متناظرة أحيانا. وبالمثل، حدث تغير في بيئة حفظ السلام، وأصبح حفظة السلام أقل اعتمادا على الحماية التي يوفرها لهم اللون الأزرق لأن استهدافهم أنفسهم يزداد على النحو المبين في تقرير كروز. وفي الوقت نفسه، تنفذ بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولايات وتستجيب لمطالب أكبر ولم تعد معنية بحفظ السلام فحسب، بل تنتشر في الميدان لبناء السلام وحماية المدنيين والمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، فضلا عن المساعدة في إيجاد الحلول السياسية لها.

ونعتقد أن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور ريادي في تحقيق السلام والاستقرار في مختلف المناطق. ولكي تواصل الأمم المتحدة القيام بذلك بصورة ناجحة، فإنه يتعين عليها التكيف مع البيئة الأمنية الجديدة. وعليه، نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لإصلاح الكيفية التي تدير بها الأمم المتحدة بعثات حفظ السلام وركيزة السلام والأمن برمتها. وبناء عليه، أود أن أبدي بعض الملاحظات المحددة.

أولا، نحن نتشاطر الفكرة القائلة أن في الإمكان أن تكون الولايات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن عمليات حفظ السلام أكثر واقعية وفعالية. والمجلس هو الهيئة السياسية الرئيسية المناط بها المسؤولية عن التوجيه والتشاور مع الشركاء في الميدان. وينبغي للمجلس تعزيز اهتمامه باعتماد المزيد من الولايات المخصصة

للبعثات على وجه التحديد. ومن شأن التنسيق الوثيق مع قادة بعثات الأمم المتحدة أن يساعد أيضا على تحقيق المهام اللازمة للنجاح في تنفيذ الولايات.

ثانيا، ينبغي تحسين عملية صنع القرار. وباستطاعة الأمم المتحدة أن تكون أكثر سرعة ومرونة في التعامل مع ديناميات المناطق التي تعاني من الأزمات. ونؤيد، تحقيقا لتلك الغاية، زيادة تفويض السلطات الميدانية، وهو ما قد يساعد على ضمان أن تكون عمليات الاستجابة للحالات الميدانية المعقدة والمتغيرة أكثر سرعة وفعالية. ونرى أن بوسع ذلك النهج الاستفادة من تحسين التوازن بين الجنسين في عمليات حفظ السلام أيضا.

ثالثا، تقع على عاتق الدول الأعضاء المسؤولية عن توفير ما يكفي من القوات والقدرات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وليس من قبيل المصادفة أن شهد عام ٢٠١٧ أكبر عدد من الوفيات في صفوف حفظة السلام من جراء أعمال العنف وحدها خلال العقدين الماضيين. ونشهد بمشاعر الحزن على النقص في تجهيز وتدريب العديد من بعثات الأمم المتحدة العاملة في المناطق التي تعاني من الأزمات بالمقارنة إلى العمليات التي تقودها جهات فاعلة أخرى.

وتضيف المحاذير الوطنية التقييدية صعوبات أكبر تحول دون تحقيق ذوي الخوذ الزرق النجاح الشامل للبعثات. وتقع المسؤولية عن توفير التدريب المناسب والمعدات للقوات على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب اعتماد الإجراءات المتعلقة بتعزيز تنفيذ تدابير المساءلة والإجراءات الإصلاحية لضمان استعداد قواتنا وقدرتها على الاضطلاع بالمهام المسندة إليها. ويجب التنويه أيضا إلى عدم التسامح مطلقا مع ممارسات الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

رابعا وأخيرا، أود أن أشدد على أن تحقيق الأمن والاستقرار يتطلب التعاون والتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في الميدان على تحقيق أهداف مماثلة. وفي ذلك الصدد، قررت حكومة إستونيا مؤخرا نشر قوات تابعة لها في إطار عملية بارخان التي تقودها فرنسا للمساعدة في تحسين الاستقرار في جمهورية مالي ومنطقة الساحل برمتها. وسيكون مقر قواتنا في غاو القريبة جدا من قاعدة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتعمل هاتان البعثتان على تحقيق الاستقرار وضمان سلامة السكان في مالي، ومن الضروري أن تواصلا دعم جهودهما معا.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن جميع العمليات العسكرية أو عمليات حفظ السلام تواجه تحديات لا بد منها. وفي رأينا أن تمكين الأمم المتحدة من مواكبة التغيرات التي تحدث في الميدان يقتضي منها التركيز على بضعة مواضيع رئيسية: مثل الولايات القطرية أو الأقاليمية المخصصة، وتحسين استعداد القوات وزيادة القدرات مع التقليل من القيود. وستواصل إستونيا المساهمة لإحداث التغيير المؤدي إلى عالم سلمي وتعزيز هذه الأفكار طوال فترة حصولنا على مقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدفاع في كندا.

السيد ساجان (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، - وهي عبارة عن شبكة غير رسمية تضم ٥٣ من الدول الأعضاء المعنية وتمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة برئاسة كندا. وتود المجموعة أن تؤكد - في سياق المناقشة المفتوحة اليوم - أهمية مشاركة المرأة والمنظورات الجنسانية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وكما يسلّم القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) فإن المرأة تؤدي دورا لا غنى عنه في حفظ السلام. وتكتسي مشاركتها في صنع القرار على جميع المستويات أهمية بالغة في الفعالية العملياتية للبعثات.

كما أن التجربة تبين أن المرأة تجلب آراء قيمة للبعثات وتزيد الوعي بالأوضاع فيها من خلال الوصول إلى تنوع أكبر للمعلومات بشأن التهديدات والنزاع وتساعد على بناء الثقة مع المجتمعات المحلية. ومن شأن هذا أن يدعم سلامة وأمن حفظة السلام والفعالية العملياتية للبعثات.

ولذلك، فإننا نؤيد الدعوات، بما في ذلك الأهداف المحددة الواردة في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، لزيادة عدد النساء بالزي العسكري والمدني في عمليات حفظ السلام. ويجب مضاعفة جهودنا والانخراط في تفكير جديد وإبداعي لإيجاد حل لسد الفجوات في الحواجز الهيكلية التي تحول دون مشاركة المرأة وقيادتها. ونحن ندرك أهمية الإرادة السياسية وتغيير التوجه، والموارد الضرورية لزيادة المشاركة الفعالة للمرأة في حفظ السلام. ونشجع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على الانتهاء من وضع استراتيجية جنسانية للمقر وكفالة تنفيذ الأهداف في البعثات الميدانية.

وإلى جانب زيادة عدد النساء في البعثات، ينبغي بذل مزيد من الجهود لتعميم الاعتبارات الجنسانية في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يتعين تزويد عمليات حفظ السلام بالخبرات والتحليل المناسب للنزاع والمراعي للمنظور الجنساني على كل المستويات وفي جميع المراحل، بما في ذلك في تطوير الولايات. ويجب أن تكفل القيادة في عمليات حفظ السلام تزويد هؤلاء الخبراء، بمن فيهم مستشارو الشؤون الجنسانية ومستشارو حماية المرأة، بإمكانية الوصول والموارد اللازمة لأداء مهامهم البالغة الأهمية.

وأخيرا، فإننا ندين بأقوى العبارات حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام والمساعدة الدولية. والادعاءات الأخيرة على صعيد الأمم المتحدة قد عززت الحاجة إلى اتباع نهج على مستوى المنظومة. ونرحب بالمبادرات الأخيرة للأمين العام، بما في ذلك تعيين هيئة دفاع عن حقوق ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين ومدافعين ميدانيين عن حقوق الضحايا، كما نرحب بالجهود لمكافحة التحرش الجنسي.

ومع ذلك، لا هناك الكثير مما يتعين القيام به لضمان المساءلة وإعادة تشكيل نهجنا الجماعي بشكل أساسي لكي تصبح الضحية هي محور الاستجابات.ونشجع الأمين العام على كفالة وضع معايير موحدة وتنفيذها في جميع كيانات الأمم المتحدة ومشاركتها مع الشركاء المنفذين من أجل منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاستجابة لهما على نحو أفضل. ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة والدول الأعضاء دورها. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات عن المرأة في حفظ السلام والأمن بصفتي الوطنية.

وكندا تعتبر مشاركة المرأة في جميع جوانب حفظ السلام أساسية لنجاح البعثة. ورغم هذه الحقيقة، فقد فشلت الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مرارا في بلوغ الأهداف المحددة لنشر النساء. وحان الآن وقت التغيير ويجب أن نتحلى بالجرأة. ومؤخراً، أطلقت كندا مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام، وهي مبادرة إبداعية تجريبية متعددة الأطراف لتصميم وتنفيذ وتقييم مجموعة من التدابير للتغلب على الحواجز التي تحول دون نشر النساء في عمليات الأمم المتحدة للسلام ودعم فعاليتها من خلال وجودها ضمن البعثات. وفي الشهر الماضي، استضافت كندا ممثلين من الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في حلقة عمل للتصميم فيما يتعلق بمبادرة إلسي. كما أنشأت كندا فريق اتصال للاضطلاع بأنشطة الدعوة في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بتمثيل المرأة في عمليات الأمم المتحدة للسلام لمساعدتنا في وضع وتنفيذ المبادرة التجريبية لمدة خمس سنوات.

إن عمليات حفظ السلام تؤدي دوراً ينقذ الحياة في حماية الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك الأطفال.وتعتقد كندا أن هناك الكثير مما يمكننا القيام به لتعزيز حماية الأطفال.وكما يعلم

الكثير من الحاضرين، فقد وضعت كندا مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد الأطفال واتخاذهم جنودا. وأطلقت كندا هذه المبادرة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بالشراكة مع الجنرال المتقاعد روميو دالير. وهي تسعى إلى تحديد علامات الإنذار المبكر، واتخاذ إجراءات لإنهاء تجنيد الأطفال، والتشجيع على الإبلاغ عن التجاوزات والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ومنذ إطلاق مبادئ فانكوفر قبل خمسة أشهر، أقرها ٦٢ من الدول الأعضاء بالفعل. وفي العام القادم، تعقد كندا اجتماعات مع الدول التي أقرتها والأمم المتحدة وأعضاء مجتمع حماية الطفل لوضع إرشادات عملية لتنفيذية هذه المبادئ.

ويجسد كل من المبادرات التي ذكرتها فهم كندا أنه ينبغي لنا ننفيذ عمليات حفظ السلام بشكل مختلف وبطريقة تعكس حقائق النزاع في أيامنا هذه. وعمليات حفظ السلام ساعدت لعقود على منع العنف والحفاظ على السلام وتوفير الحماية لملايين من الضعفاء المتضررين من النزاع. علاوة على ذلك، وكما قال رئيس وزرائنا، فإن عمليات حفظ السلام تكتسي أهمية بالنسبة لنا ليس لأنها تتيح لنا مساعدة الملايين من المستضعفين في مناطق النزاع فحسب، ولكن أيضا لأن عالماً يسوده السلام هو عالم أكثر أمنا لكندا.

بيد أن ما شهدناه خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية ولايات أكثر تعقيدا تحتاج إلى المزيد والمزيد من موظفينا ونظم الاستجابة لدينا. وعلى الرغم من أن مجتمع حفظ السلام ما برح يتواءم ويدمج الدروس المستفادة، فقد بات لزاماً علينا أن نستمر في التكيف مع التحديات الجديدة والابتكار والاستجابة لها. ويجب أن نحدد الأسباب الجذرية للنزاعات والمظالم التي تغذيها. باختصار، لا بد لنا من النهوض بعمليات حفظ السلام بشكل مختلف وعلى نحو أفضل ومعاً.

وهناك الكثير من التحليلات والتقارير والعديد من المبادرات المطروحة التي تشجعنا على النظر إلى عمليات حفظ السلام بطريقة شاملة. وكندا تثني على قيادة الأمين العام وجهوده للإصلاح في جميع الأركان، الأمر الذي يؤكد أن الحفاظ على السلام لا يزال في صميم ما نقوم به. كما نرحب بالعمل الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة بشأن تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا. وقدم الفريق سانتوس كروز وفريقه تقييمات صريحة ومشورة صادقة. وزمام الأمور في أيدينا الآن.

وكأعضاء في الأمم المتحدة، سواء كدول مضيفة أو مساهمين بقوات أو أفراد شرطة أو موارد مالية أو معدات، علينا جميعا دور أساسي يتعين القيام به. ولذلك، تعتز كندا بترؤس الفريق العامل التابع للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وفي العام الحالي، أنجزت اللجنة واحدة من أكثر مفاوضاتها إلحاحا، جمعت خلالها أصوات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لمناقشة مختلف الجهود الرئيسية لتحسين طريقة تنفيذنا لحفظ السلام. ولذلك، أيضا، عقدت كندا خلال مؤتمر وزراء الدفاع بشأن عمليات حفظ السلام، المعقود في فانكوفر في تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماعا ضم ٨٠ من الدول الأعضاء وخمس منظمات دولية للقيام بذلك. وفي الفترة التي سبقت المؤتمر وأثناءه، درسنا كيف يمكننا بشكل جماعي ضمان قدر أكبر من الأمان للسكان المعرضين للخطر. واستكشفنا الإنذار المبكر والانتشار السريع والتعهدات الذكية والتدريب وبناء القدرات. وتم التعهد بثمانية وأربعين تعهدا جديدا في مجال حفظ السلام، مما يعزز قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل كبير. وبعد مؤتمر فانكوفر الوزاري، تظل كندا ثابتة في التزامها المستمر بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمشاركة فيها.

ولهذه الغاية، بدأت كندا نشر عناصر التمكين الرئيسية والقدرات العسكرية التي تستفيد من الخبرات الكندية. وتهدف تلك البرامج إلى تزويد الأمم المتحدة بالأدوات الذكية والمرنة التي تحتاج إليها لتعزيز الأداء والفعالية التشغيلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، التزمنا بتوفير طائرة من طراز هيركوليز سي –٣٠

لتقديم الدعم الجوي التكتيكي لمركز الأمم المتحدة الإقليمي لتقديم الخدمات في عنتيبي، ويجري الإعداد للنشر حاليا. وهذه المساهمة تدلل على دعمنا في المساعدة على تمكين قدرات النشر السريع للأمم المتحدة والتنفيذ الفعال في الميدان.

وقد التزمت كندا بتوفير فرقة عمل جوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتشمل هذه المساهمة طائرات مروحية من طراز شينوك لتوفير قدرات النقل والجوانب اللوجستية المطلوبة بشكل عاجل، ومروحيات غريفون لتوفير الحراسة المسلحة والحماية. ونتطلع للانضمام إلى البلدان الشريكة في البعثة وعددها ٥٧ بلدا في جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام المستدام والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل.

ختاما، فإن كندا مقتنعة بأن عمليات حفظ السلام تظل من أكثر الأدوات المتاحة للمجتمع الدولي من حيث المرونة والفعالية في التصدي للأزمات متى أُحسن تفويضها وتوفير الموارد والدعم لها. ونرحب بهذه المناقشة المفتوحة باعتبارها فرصة لمواصلة تطوير تفكيرنا الجماعي بشأن كيفية الاستجابة للتحديات الرئيسية في السنوات المقبلة.وجميعنا نتشاطر هذه المسؤولية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأخذ الكلمة والإدلاء بهذا البيان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

في البداية، نود أن نعرب، باسم الدول الأعضاء في الحركة، عن احترامنا لدولة السيد مارك روت، رئيس وزراء مملكة هولندا، وأن نعرب عن امتناننا لوفده على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن مسألة بهذه الأهمية. كما نعرب عن امتناننا لإعداد المذكرة المفاهيمية (S/2018/184، المرفق) التي جرى تعميمها للاسترشاد بها في مناقشاتنا اليوم.

كما نغتنم هذه الفرصة للتنويه باجتهاد وفد دولة الكويت، الدولة العضو في الحركة، أثناء رئاسته للمجلس خلال شهر شباط/فبراير القصير وإن كان حافلا بالعمل.

بالإضافة إلى ذلك، نشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والسيدة فاتيماتا توري على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

إن كل ما يتعلق بتحسين كفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفعاليتها مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لحركة عدم الانحياز، نظرا لكون ٨٨ في المائة من أفراد حفظ السلام المنتشرين في الميدان ينتمون إلى بلدان حركة عدم الانحياز. ولذلك، سنشدد في بياننا في هذه المناقشة المفتوحة على ضرورة إجراء مشاورات ثلاثية فعالة، أو بالأحرى تجديد وتنشيط تحالف المسؤولية المشتركة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة من أجل إجراء تقييمات موضوعية وتسخير إمكانات ولايات وعمليات حفظ السلام. وقد يتمخض ذلك التحالف، في جملة أمور، عن صياغة ولايات واضحة وعملية تعكس حجم التحديات القائمة في الميدان، على أن يكون هذا التعاون متواصلاً وموضوعياً وتمثيلياً ومجديا، بما في ذلك قبل تجديد الولايات.

وفي هذا الصدد، فإن خطة العمل المنبثقة عن تقرير سانتوس كروز بشأن تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، التي نحيط علما بها، توفر أساسا جيدا للاستجابة بصورة مشتركة للمسائل ذات الأهمية والتحديات المشتركة التي نواجهها، وكذلك من أجل تحديد استراتيجية طويلة الأجل، لضمان أن يكون بإمكان عمليات حفظ السلام أن تعالج الحقائق ميدانياً.

وتؤكد الدول الأعضاء في الحركة مجددا التزامها بتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا لأحكام المادة الثانية والفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي في مجموعه، من أجل الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والنزاع المسلح، بما في ذلك عن طريق تعزيز دور الأمم المتحدة في التسوية السلمية للمنازعات ومنع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز الثقة وتحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلام بعد انتهاء النزاع وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار والتنمية.

ولئن كان هناك اتفاق على الدور الأساسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تحقيق الأمن والحفاظ على السلام، على النحو الوارد في المذكرة المفاهيمية (S/2018/184، المرفق)، فإننا نؤكد أنه، في سياق نهج متكامل وبهدف تحقيق السلم والأمن الدائمين، يجب دعم تنفيذ جميع المهام المأذون بها وأن تقترن بعملية حفظ سلام سياسية جامعة ومتوازية وشاملة يجري التخطيط لها وتصميمها بعناية وتقوم على الملكية الوطنية ودعم المجتمع الدولي وموافقة الأطراف المعنية والتزامها. وبعبارة أخرى، فإن عمليات حفظ السلام يجب ألا تستخدم كبديل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات أو لإدارة النزاعات.

وجدير بالذكر أنه خلال مؤتمر القمة السابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في عام ٢٠١٦ في فنزويلا، أكد رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الحركة من جديد على موقفهم المبدئي بشأن عمليات حفظ السلام التي يجب تنفيذها بالامتثال الصارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وشددوا أيضاً على أن احترام مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية عناصر أساسية في الجهود المشتركة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وأكدوا مجدداً على أن احترام المبادئ الأساسية لحفظ السلام – في المقام الأول موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية – أمر أساسي لنجاح عمليات حفظ السلام.

وكما يرد في تقرير سانتوس كروز، يؤثر الأداء على أمن أفراد حفظ السلام. مع ذلك، وعند تناول مسألة الأداء، يجب تقييم أداء البعثة ككل، لا أداء وحداتها فحسب. وضمان التنفيذ الفعال لولايات البعثة يقع على عاتق الأطراف المعنية ويخضع لمجموعة متنوعة من العوامل الحاسمة، منها على سبيل المثال لا الحصر، الولايات المجدية والواقعية والمحددة بشكل جيد، والإرادة السياسية والقيادة والأداء والمساءلة على جميع المستويات، والموارد المالية والبشرية الكافية؛ والسياسات والمبادئ التوجيهية والتخطيط والتدريب العملياتي. وإلى جانب ذلك، نؤكد من جديد دعمنا لسياسة الأمين العام التي تقضي بعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين .

وبالإضافة إلى ذلك، تكرر الدول الأعضاء في الحركة التأكيد على الأهمية التي توليها للمناقشة وتقارير الدورات الموضوعية السنوية للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهي المحفل الوحيد في الأمم المتحدة المكلف بولاية النظر في كل جوانب مسألة عمليات حفظ السلام بصورة شاملة.

وفي الختام، نود أن نذكر بأن سلامة أفراد بعثات الأمم المتحدة ما زالت تبعث على القلق. وندين بشكل قاطع جميع الاعتداءات وأعمال العنف ضد أفراد حفظ السلام والتي شهدت زيادة ملحوظة في العام الماضي. كما ندعو إلى اتخاذ كل التدابير الضرورية للتأكد من أن المسؤولين عن تلك الهجمات سيخضعون للمساءلة ويقدمون للمحاكمة. وفي هذا الصدد، نود نحن الأعضاء الـ ١٢٠ في حركة عدم الانحياز أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشيد ونقر بأهمية العمل الذي يقوم به جميع أفراد حفظ السلام، رجالاً ونساء على السواء، الذين يعملون في خضم النزاعات المسلحة، وغالباً في ظل ظروف صعبة في

الميدان، ويخاطرون بأرواحهم يوميا. ونعرب عن خالص تقديرنا لهم جميعا، بمن فيهم أولئك الذين جادوا بأرواحهم في العمليات الميدانية دفاعاً عن راية الأمم المتحدة وقضية السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الناجحة وعلى اختيار هذا الموضوع المهم والمناسب للغاية من حيث التوقيت موضوعا لهذه المناقشة المفتوحة في وقت يواجه السلام وحفظته تحديات صعبة.

لقد كان لبنان والأمم المتحدة شريكين استراتيجيين بشأن مسألة حفظ السلام لما يقرب من نصف قرن تقريبا، من خلال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وهذه القوة مستمرة منذ ٤٠ عاما. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تستند إلى القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). واليوم، تضم هذه القوة ١٠ ٥٠٠ جندي من ٤١ بلدا، مما يجعلها واحدة من أكبر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، التزمت الحكومة اللبنانية بنشر ١٥ ٠٠٠ جندي في عام ٢٠٠٦ في جنوب لبنان لأول مرة منذ ٣٠ عاما.

وفي مذكرتكم المفاهيمية (S/2018/184، المرفق)، سيدي الرئيس، تتساءلون عما يمكن أن تفعله البلدان المضيفة لمساعدة حفظة السلام. سأجيب على هذا السؤال من خلال الحديث عن العلاقة الاستراتيجية بين لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. لكن أود أولا، وباسم لبنان، أن أعرب عن عميق امتناننا لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولكل بلد، وكثير منها ممثل حول هذه الطاولة وفي هذه القاعة، على مشاركته في بعثة حفظ السلام. وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فقدت ٣١٢ جنديا منذ عام ١٩٧٨ وسيكون لبنان دائما مدينا يقف متواضعاً أمام تضحيات أسر أولئك الجنود وبلدانهم.

وقد توطدت الشراكة بين القوات المسلحة اللبنانية والقوة المؤقتة وترسخت منذ عام ٢٠٠٦ عندما نشرت الفرقة الخامسة للجيش اللبناني في الجنوب لبسط سلطة الحكومة وضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. ويقوم جنود القوات المسلحة اللبنانية والقوة المؤقتة بدوريات منتظمة ويعملون في تنسيق وثيق بشأن جميع المسائل المتصلة بالأمن والاستقرار في منطقة العمليات. ولئن كانت الحالة على الحدود لا تزال هشة، فقد ساعدت تلك الشراكة على تهيئة بيئة استراتيجية جديدة في الجنوب، ورغم أنها ليست مثالية، هناك هدوء على طول الخط الأزرق. وتجري القوة المؤقتة مناورات برية وبحرية مشتركة مع القوات المسلحة اللبنانية وتسهم في إزالة الألغام والتوعية وتثقيف السكان المحليين بشأن الألغام.

وهناك متطلبات حيوية من البلد المضيف من أجل دعم وتعزيز قوات حفظ السلام. وسأتناول بالتفصيل الآن خمسة من هذه المتطلبات التي ما فتئت الحكومة اللبنانية تلبيها.

أولا، منذ اتخاذ القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، تعمل الحكومة اللبنانية على تشكيل فوج عسكري نموذجي للانتشار في الجنوب لزيادة تعزيز الوجود الأمني للحكومة اللبنانية في المنطقة. لقد كان مؤتمر روما مثالا بليغا على التزام الحكومة اللبنانية بتعزيز القوات العسكرية وقوات الأمن الوطنية. فذلك مكّن الحكومة من بسط سيطرتها وتحمل مسؤوليتها عن الأمن في البلد وتخفيف عبء حفظة السلام.

ثانيا، أظهرت الحكومة اللبنانية إرادة قوية والتزاما لا نظير له بضمان نجاح مهمة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في.

ثالثا، أعرب المسؤولون اللبنانيون عن دعمهم للقوة المؤقتة من خلال التصريحات العلنية المتكررة الصادرة عن الحكومة اللبنانية حول تأييد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتنفيذه تنفيذا كاملا، بالاقتران مع زيارات لكبار المسؤولين لمقر منطقة عمليات القوة.

رابعا، الاتصالات والعلاقات الطيبة مع السكان المحليين على نفس القدر من الأهمية بالنسبة لنجاح أي عملية من عمليات حفظ السلام، ولبنان تشجع هذه العلاقات. تساعد قوة الأمم المتحدة السكان المدنيين المحليين من خلال العديد من المشاريع، من قبيل مشاريع الأثر السريع، التي تعالج أشد الاحتياجات الملحة للسكان المحليين.

خامسا، الوقاية أحد أهم الأدوار الحيوية استراتيجيا لقوة حفظ السلام. في ذلك الصدد، تمكن لبنان والأمم المتحدة، من خلال اللجنة الثلاثية، من نزع فتيل التوترات، وحل المشاكل، وتفادي تصعيد الصراع في الجنوب اللبناني على أساس يومي تقريبا.

بعد مضي اثنتي عشرة سنة على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لم نر أي دليل على إحراز تقدم في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وحل المشاكل السياسية الكامنة في المنطقة، من قبيل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة، أو وقف انتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية برا وجوا وبحرا. ونحن في لبنان نشعر بالتشجع لإصلاح هيكل السلام والأمن الذي وضعه الأمين العام وندعم مساعيه، غير أن ما نحتاج إليه من مجلس الأمن هو القيام بعمل لحل المشاكل السياسية والتصدي للأسباب الجذرية للمسائل. إذ أن عمليات حفظ السلام المفتوحة الأجل لا تنهي النزاعات؛ بينما تنفيذ قرارات الأمم المتحدة هو الذي يعمل على إنهاء النزاعات.

على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته وأن يعمل على إنهاء حالة الجمود التي تكتنف عمله في السنوات القليلة الماضية. إن بناء السلام والوقاية وتوحيد إرادة مجلس الأمن، للعمل على إيجاد حلول دائمة، هي التي ستجعل السلام الدائم حقيقة واقعة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط، وليس مجرد السعي إلى حل أمني مؤقت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد تطور دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تطورا هائلا على مر السنين. إن التوقعات العالية التي اقترنت بزيادة القيود على الموارد أبرزت الصعوبات التي تواجهها البعثات المنشأة في بعض الأحيان، مما ولد الشعور بالإحباط إزاء قدرة عمليات حفظ السلام على تحقيق أهدافها. ولا تزال البرازيل تؤمن بقدرة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الإسهام إسهاما كبيرا في التوصل إلى حل ناجح للنزاعات. ومهما يكن من أمر، التغيير لازم. لذلك، أشكركم، يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة، ونرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تجديد الحوار بشأن عمليات حفظ السلام.

إن حفظ السلام أداة فريدة للتعامل مع النزاعات. ونأمل أن تنفذ الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام بطريقة تعزز التكامل في حفظ السلام مع الصكوك الأخرى على نحو متسق، مع الاعتراف بتميزها والحفاظ عليه.

إن التغييرات التي نسعى إليها لا تتطلب فقط العمل من جانب مجلس الأمن، بل أيضا من جانب الهيئات الأخرى المسؤولة عن حفظ السلام. إن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، على وجه الخصوص، تتيح فرصة كبيرة للدول الأعضاء للتفكير والمساعدة في تعزيز الديمقراطية الأساسية، والتوصل إلى توافق الآراء السياسي الذي ترتكز عليه الشراكات في مجال حفظ السلام. وينبغي لتلك اللجنة أن تتولى المسؤولية عن إعطاء التوجيهات، وليس مجرد الرد على قرارات مقررة سلفا. وخلال دورة هذا العام، طلبت اللجنة الخاصة إلى الأمانة العامة وضع إطار متكامل لسياسات الأداء لتنفيذ الولاية، استنادا إلى معايير واضحة لجميع المدنيين المعنيين والأفراد العسكريين. كذلك شجعت اللجنة الخاصة الأمانة العامة على وضع

إجراءات واضحة وشاملة وشفافة بشأن المحاذير، بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بأفراد شرطة.

وترحب البرازيل بمبادرة الأمين العام الرامية إلى التطرق إلى العدد المتزايد من القتلى في عمليات حفظ السلام، ونقر بالمساهمة المهمة التي يقدمها تقرير سانتوس كروز. ونرحب بتشديده على ضرورة توفير ما يكفي من الموارد والمعدات وتدريب حفظة السلام، ولا سيما التدريب المتخصص لتهديدات محددة. ونوافق أيضا على ضرورة الشعور بالمسؤولية المشتركة في الميدان. وكما أبرز تقرير سانتوس كروز فإن بعض الوحدات المنشورة تميل إلى العمل بمعزل عن الآخرين الذين تم نشرهم في البعثة نفسها. وبالعمل معا، ستسهم الوحدات العسكرية في رفع كفاءة تنفيذ الولايات، وفي خفض عدد الوفيات التي يتعرض لها حفظة السلام.

إن القيادة المدنية والموظفين بحاجة أيضا إلى الاضطلاع بدور أكثر فعالية في اتخاذ ما يلزم من تدابير وقائية لتفادي الخسائر البشرية، بما في ذلك عن طريق تعزيز زيادة الوعي بالحالة السائدة، وتحقيق أثر مناسب للبعثة، وضمان أن تكون القرارات اللوجستية موجهة نحو تلبية الاحتياجات.

يركز التقرير على الحد من الإصابات، ومع ذلك، ينبغي ألا يؤدي إلى فهم مؤداه أن زيادة إضفاء الطابع العسكري على العمليات سيكون السبيل الرئيسي لجعلها أكثر فعالية. تؤكد البرازيل من جديد أن نجاح عمليات حفظ السلام لن يحدد فقط الإجراءات التي اتخذتها العناصر العسكرية، بل أيضا قدرتها على توفير الحماية واستدامة السلام، وتهيئة بيئة تفضي إلى حلول سياسية طويلة الأجل. إن نجاح عمليات حفظ السلام يعتمد أيضا على وجود ولايات قابلة للتحقيق، والأهم من ذلك، على الإرادة السياسية للجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي.

في جهودنا الرامية إلى تحسين عمليات حفظ السلام، يجب علينا ألا نغفل الاعتراف بالمساهمات التي تحققت عن طريق تلك الأداة. إن تقليص حجم البعثات أو إغلاقها، كما في حالات هايتي وكوت ديفوار وليبريا، حيث أوجدت البعثات فيها ظروفا تفضي إلى إحلال السلام والأمن تظهر الأثر الإيجابي الذي تخلفه عمليات الأمم المتحدة، وتبعث على الأمل في مستقبل أفضل للملايين من الناس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاساي (تايلند): (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مملكة تايلند البيان الذي أدلت به معالي الوزيرة مارسودي، ممثلة إندونيسيا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن جلسة اليوم والإحاطات الإعلامية التي قُدمت تؤكد نقطتين هامتين. أولا، مسعى حفظ السلام التزام جماعي، وثانيا، يجري نشر عمليات حفظ السلام حاليا في بيئات تشغيلية متزايدة التعقيد.

نهنئ اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٨، التي أنتجت مشروع تقرير مجد A/AC.121/2018/L.3 يتناول للمرة الأولى المسائل المتعلقة بأداء القوات والمساءلة. ونود أن نشدد على العناصر الرئيسية التالية.

أولا، التخطيط هو الخطوة الأولى الهامة. يجب التخطيط على نحو وافٍ لولايات حفظ السلام وأن تكون الولايات ممكنة التحقيق وواقعية ومحددة السياق ومرنة. ينبغي أيضا أن يتم التخطيط المتأني في مرحلة مبكرة للفترة الانتقالية للبعثات والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة بعد انتهاء البعثة. ومن الضروري أيضا لجميع أصحاب المصلحة تبادل المعلومات استنادا إلى تقييم صريح وواضح للحالة. ويجب أن تتناسب الولايات مع مستوى كافٍ من الموارد المالية والبشرية لدعم القيام بالمهام التي يصدر تكليف بها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، بما في ذلك المعدات والأصول الأخرى.

ثانيا، تتوقف الكفاءة والفعالية في تحقيق الولاية على خصال وقدرات حفظة السلام. من المهم ضمان تقيد حفظة السلام بالمعايير الوطنية والدولية ومعايير الأمم المتحدة. إن مملكة تايلند تعمل من أجل تحقيق هذا الهدف قبل النشر وأثناءه. وينبغي أن يكون ذلك أولوية للجميع. إذ أن التدريب السابق للنشر والتدريب الميداني يتطلبان اتباع نهج منتظم في للإدارة، بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من التخطيط التشغيلي.

ولتحقيق هذه الغاية، تلتزم تايلند بكفالة إعداد جميع حفظة السلام لدينا، بما في ذلك سرية الهندسة العسكرية الجديدة التي ستنضم قريبا إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وتدريبهم وتجهيزهم على الوجه الصحيح من أجل التصدي للتحديات المتنوعة التي قد يواجهونها في الميدان.

ثالثا، من المهم وضع ومواءمة فهم مشترك فيما بين أصحاب المصلحة لضمان الوفاء بأهداف الولاية وتحقيقها بفعالية. وفي هذا الصدد، يجب التشديد على أهمية التشاور الوثيق والاتصال فيما بين مجلس الأمن والبلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة وغيرها من الوكالات المعنية في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة ومرنة. ومن المهم أيضاً أن تتماشى ولايات البعثات مع الأولويات الوطنية وأن تدعمها. وينبغي أن ينصب التركيز على استخدام الآليات القائمة في المجتمع لبناء القدرة على الصمود الإيجابي ومحركات السلام الطويلة الأجل .

رابعاً، نحن بحاجة إلى شراكات أقوى. إن تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أمر ضروري. وعلينا أيضاً أن نضمن تعزيز الحوار فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومجلس الأمن، فضلا عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى، من أجل تحقيق التآزر وكفالة التكامل.

وأخيرا وليس آخراً، فإن الإصغاء باهتمام وبعقلية منفتحة في البحث عن أفكار جديدة والتحلي بالإبداع أمور أساسية لضمان ملاءمة عمليات حفظ السلام لتحقيق الغرض المنشود.

وكمثال ملموس على العمل المتضافر بشان الأفكار الجديدة المفيدة، انضمت مملكه تايلند إلى وفود أخرى لإنشاء مجموعه أصدقاء لدعم إدارة الأثر البيئي للبعثات الميدانية طوال دورات حياتها. ونحن مقتنعون بأن ترك أثر أخفّ سيتيح تحقيق أوجه الكفاءة من حيث التكلفة، وتحسين سلامة قوات حفظ السلام وأمنها وتحسين تنفيذ الولاية بشكل عام.

وفي الختام، فإن التخطيط الجيد، وتوفير الموارد الكافية والموظفين الأكفاء أمر لا غنى عنه لنجاح أي عملية من عمليات حفظ السلام. ويحدونا وطيد الأمل في أن نواصل جهودنا في هذا الاتجاه، وأن نستمر في تبادل الأفكار والخبرات، من أجل زيادة تحسين عملنا الجماعي في مجال حفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نوك (اليابان) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر رئاسة هولندا على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت اليوم، في أعقاب تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)، ومختلف اجتماعات ومناقشات الدول الأعضاء على مستوى رفيع في مجلس الأمن، بما في ذلك اتخاذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧).

وتعرب حكومة بلدي عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام الرامية إلى كفالة تنفيذ بعثات حفظ السلام لولاياتها بمزيد من الفعالية، واستمرارها في دعم إجراءات الأمم المتحدة المختلفة، مثل تحسين أمن حفظة السلام، وحماية المدنيين ودور المرأة. وفي هذا الصدد،

تؤيد اليابان أنشطة وبيانات فريق الأصدقاء الذي تنتمي إليه.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤكد اليابان أيضا أن الجهود السياسية ذات أهمية قصوى لحل النزاعات، كما يدل على ذلك القرار ٢٤٠٦ (٢٠١٨)، الذي جدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مؤكدا بوضوح على أهمية دعم عملية السلام وولاية البعثة.

ولكي تتمكن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من تنفيذ ولاياتها، وفي الوقت نفسه ضمان سلامة وأمن موظفيها في البيئات التشغيلية المعقدة اليوم، يجب أن يكون حفظة السلام مجهزين ومدربين بالقدر الكافي. ومنذ عام ٢٠٠٨، دعمت اليابان مراكز حفظ السلام في ١٣ بلدا أفريقيا. علاوة على ذلك، تدعم اليابان، بالتعاون مع البرازيل وسويسرا، بناء قدرات حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في إطار مشروع الشراكة الثلاثية للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات والدول الأعضاء الداعمة.

وفي إطار هذا المشروع، قامت اليابان منذ عام ٢٠١٥ بتدريب في كينيا على تشغيل المعدات الهندسية الثقيلة وصيانتها لفائدة ١٣٠ مهندسا، من خمسة بلدان أفريقية، سيعملون في حفظ السلام مستقبلا. وأعمال الهندسة عامل تمكيني بالغ الأهمية بالنسبة لأمن الموظفين من خلال تحسين الأمن المادي والتنقل في بعثات حفظ السلام. وسيتم تعزيز مشروع الشراكة الثلاثية وتوسيع نطاقه ليشمل مناطق وقدرات أخرى. وكما قال وزير خارجيتنا، السيد تارو كونو، في أيلول/سبتمبر الماضي، فإن التدريب سيجري في بلدان منطقة المحيطين الهندي والهادئ نظرا لأن أكثر من ٣٠ في المائة من حفظة السلام يأتون من تلك المنطقة (انظر S/PV.8051).

علاوة على ذلك، فإن القدرات الطبية ضرورية للسلامة والأمن. وأكرر ما ورد في تقرير كروز في هذا الصدد. وتدعم اليابان بالفعل الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوحيد التدريب على معونة إسعاف الزميل، وستدعم تدريب الموظفين الطبيين في أفريقيا في إطار مشروع الشراكة الثلاثية.

ويؤكد القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) والرسالة المتطابقة إلى الأمين العام (S/2017/766) على أهمية فعالية وكفاءة التدريب وبناء القدرات. إن الشراكة الثلاثية تمكّن تقاسم الأدوار فيما بين الدول الأعضاء لتطوير القدرة على حفظ السلام. وتشجع اليابان بقوة الدول الأعضاء على الإسهام في الشراكة. ومع مشاركتها، ستكون جهود التدريب طريقة مستدام لتبادل المهارات والخبرات.

وفيما يتعلق بالتدريب وبناء القدرات، أود أن أشدد على أهمية الصلة بين تكوين القوات والتدريب وبناء القدرات. وتحتاج الأمانة العامة أيضا إلى تقييم الاحتياجات الخاصة بالبعثة للتدريب الفعال وبناء القدرات.

(تكلم بالفرنسية)

وقد ذكرت الحاجة إلى أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة إجراءات جماعية وملموسة من أجل التصدي للتحديات في مجال حفظ السلام. وستواصل اليابان، تحت شعار المساهمة الاستباقية في تحقيق السلام، في إسهاماتها الملموسة في جعل حفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة في الاستجابة للتحديات الراهنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة ستينر (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة، آيسلندا والدانمرك وفنلندا والسويد وبلدي، النرويج.

إننا نرحب ترحيبا حارا بمبادرة هولندا تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الكيفية التي يمكن بها تعزيز عمليات الأمم المتحدة للسلام. كما أود أن أشكر الأمين العام على تحديد ملامح رؤيته والجدول الزمني المقترح. أعرب أيضا عن امتناني لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة فاتيماتا توري على

إسهاماتها القيمة اليوم. وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تثير أربع نقاط.

أولا، إن نجاح أو فشل عملية من عمليات حفظ السلام يحدده في المقام الأول ما إذا ساعدت على تحقيق تسوية سلمية ومستدامة للنزاع. ولذلك، يجب أن تسترشد جميع البعثات باستراتيجية سياسية واضحة. وهي بحاجة إلى الدعم الكامل من مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، والأطراف الإقليمية الفاعلة والبلد المضيف من أجل إنجاز هذه الاستراتيجية. وينبغي أن تضم المشاورات بشأن نشر عملية من العمليات وتوقيته والكيفية التي يتم بها جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ومن المهم أيضا التشاور مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نرحب بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، بوصفه أساسا لتوطيد تلك الشراكة.

ثانيا، يجب أن يتم إصدار تكليف للبعثات والتخطيط لها وتصميمها استجابة لكل سياق محدد. وينبغي أن تسترشد تلك العملية بمراعاة الاعتبارات الجنسانية واتباع نهج شامل على نطاق المنظومة. وينبغي أن يكون هدفنا هو تقليص الفجوة بين التوقعات والقدرة على الإنجاز. إن الممارسة الجديدة المتمثلة في إجراء الاستعراضات المستقلة للبعثات هي خطوة رئيسية نحو اتباع نهج أكثر استراتيجية. ويمكن أن تكون هذه الاستعراضات التي يستخدمها مجلس الأمن عند صياغة الولايات وتنقيحها من أجل ضمان أن تغدو أفضل تسلسلا وترتيبا على سلم الأولويات. ومن الضروري التنسيق الوثيق فيما بين الجهات التي تصدر التكليف بولاية العملية والتخطيط لها وتنفيذها.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال هذا الشهر بشأن المبادئ التوجيهية لتحسين الآليات القائمة للتعاون الثلاثي، وندعو جميع الأطراف إلى استخدامها بفعالية.

ثالثا، يجب أن تتكيف بعثات الأمم المتحدة بصورة أفضل مع البيئات المتزايدة التعقيد والعالية المخاطر التي تعمل فيها. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي تماما خطة عمل الأمين العام لمتابعة التقرير الذي أعده القائد السابق لقوة الأمم المتحدة الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة“، لمعالجة الشواغل الحاسمة الأهمية المتعلقة بالسلامة والأمن. إن أفراد الوحدات النظامية يجب أن يكونوا مدربين بشكل مناسب ومزودين بالمهارات والمعدات اللازمة لتمكينهم من حماية أنفسهم والوفاء بولايتهم. ويجب أن نسعى بشكل جماعي إلى قياس الأداء وتحسينه على جميع المستويات وبالنسبة لجميع فئات الموظفين. وسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين يجب تنفيذها واحترامها بصورة كاملة. ولا يمكننا تحقيق تلك الأهداف إلا بالعمل معا.

وأخيرا، فإن بلدان الشمال الأوروبي من أشد الداعمين لطموح الأمين العام إلى مضاعفة عدد النساء في صفوف حفظة السلام. ونحن نؤيد هدف الوصول بتمثيل المرأة في عمليات الأمم المتحدة إلى نسبة ١٥ في المائة في صفوف الأفراد العسكريين و٢٠ في المائة بين أفراد الشرطة بحلول عام ٢٠٢٠. ونعتقد اعتقادا راسخا أن زيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام ستكون ذات أثر إيجابي على قدرة عمليات الأمم المتحدة على إنجاز الولايات المنوطة بها

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن إثيوبيا والنرويج وبلدي، جمهورية كوريا. إن بلداننا الثلاثة تقود مجموعة أصدقاء عمليات الأمم المتحدة للسلام، وهي مجموعة أقاليمية غير رسمية، هدفها جعل عمليات السلام أكثر ملاءمة لتحقيق الغرض

المنشود. ونشكر هولندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام. كما ننضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومديرة ”مجموعة البحوث والدراسات والتدريب في مجال العمل النسوي“ على إحاطاتهم الحافلة بالمعلومات.

يتضمن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، بالإضافة إلى غيره من التقارير الأخيرة، مجموعة واضحة من التوصيات لتعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة للسلام. وقد حان الوقت لأن تعمل جميع الجهات الفاعلة المعنية – مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأطراف الإقليمية الفاعلة والأمانة العامة والبلدان المضيفة – معا وأن تنفذ هذه التوصيات بطريقة استراتيجية وكلية. ولهذا السبب، نؤيد تماما خطة عمل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، التي تحشد جميع الشركاء وأصحاب المصلحة لدعم فعالية عمليات السلام. واليوم، نود أن نتناول خمس نقاط.

أولا، ينبغي أن تحسن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دعمها للعمليات السياسية التي تقودها الجهات المحلية الفاعلة. وينبغي أن تكون الولايات أكثر تركيزا وواقعية وأن تستند إلى تحليل دقيق ومتعمق تجريه الأمانة العامة للسياق المحدد. وينبغي أيضا تصميم الولايات بوصفها جزءا من استراتيجية سياسية أوسع نطاقا، تراعي متوالية السلام برمتها من منع نشوب النزاعات وحفظ السلام إلى بناء السلام والتنمية في الأجل الطويل. ويمكن لهذه الاستراتيجية السياسية، بالترادف مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أن توجه الجهود الرامية إلى تحديد تقسيم العمل بين البعثات والأفرقة القطرية للأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى. كما أن لجنة بناء السلام في وضع يؤهلها لتقديم المشورة إلى مجلس الأمن في متابعة عناصر بناء السلام، لا سيما أثناء الفترات الانتقالية.

ثانيا، يتعين علينا ضمان أن تعمل بعثات حفظ السلام بشكل أكثر فعالية في البيئات الراهنة المعقدة والعالية المخاطر. وبما أن الخسائر البشرية في عمليات حفظ السلام قد بلغت مستويات مرتفعة تاريخية، يتعين على كل من الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات إعطاء الأولوية لسلامة وأمن حفظة السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بخطة عمل الأمين العام الرامية إلى معالجة هذه الشواغل، مع التمسك بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. كما يجب تعزيز قدرات عمليات حفظ السلام للنهوض بولاياتها على نحو أفضل. وينبغي النظر في الاستخبارات وإدخال تكنولوجيات جديدة وزيادة الانخراط مع المجتمعات المحلية لكفالة الملكية المحلية.

ثالثا، في مواجهة التحديات المتعددة الأبعاد، تتطلب عمليات حفظ السلام الفعالة تقاسم المسؤولية بين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، التي تقود العديد من العمليات السياسية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام الأمين العام غوتيريش بتعزيز الشراكة الاستراتيجية، لا سيما مع الاتحاد الأفريقي، وذلك بعقد أول مؤتمر سنوي على مستوى القمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، من بين أمور أخرى.

رابعا، تتيح مبادرة الأمين العام لإصلاح هيكل السلام والأمن فرصة حاسمة لتعزيز عمليات حفظ السلام. وينبغي أن نضمن أن تسفر جهود الإصلاح الجارية، جنبا إلى جنب مع جهود إصلاح منظومة الإدارة والتطوير، عن إعداد نهج كلي ومتماسك حيال أنشطة الأمم المتحدة على أرض الواقع.

أخيرا، ينبغي تعزيز ثقافة الحوار لإجراء مناقشات صريحة وبناءة بشأن حفظ السلام بين الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة والبلدان المضيفة. فعندما تكون المخاطر كبيرة، يصبح العمل الجماعي مسألة حتمية.

وتواصل إثيوبيا والنرويج وجمهورية كوريا، جنبا إلى جنب مع الأصدقاء الآخرين لعمليات الأمم المتحدة للسلام، الالتزام

بالعمل بشكل وثيق مع الأمانة العامة وعموم الأعضاء في الشهور المقبلة بغية إيجاد حلول وتيسير الحوار من أجل تحسين عمليات السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الوزراء روت وهولندا على عقد مناقشة اليوم الحسنة التوقيت. كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين الذين استمعنا إليهم في هذا الصباح.

تؤيد أيرلندا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

تحتفل أيرلندا في هذا العام بالذكرى السنوية الستين لبدء مساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولم يمر أي عام ولا شهر منذ ذلك التاريخ إلا وكانت هناك قوات أيرلندية تعتمر الخوذات الزرقاء في الخارج. وذلك جزء من هويتنا في الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن ٨٦ من الجنود الأيرلنديين فقدوا أرواحهم في خدمة هذه البعثات، فإن أيرلندا لا يساورها أدنى شك في أهمية هذه المناقشة. وللأسف، أصبحت هذه الخسائر متكررة بكثرة. وتقع على عاتقنا مسؤولية تحديد الكيفية التي يمكن بها تفادي هذه التضحيات.

وهذه ليست المرة الأولى التي ندرس فيها هذه المسألة. وقد أظهرت المناقشات السابقة أنه على الرغم من أننا غالبا ما نكون صريحين بشأن أوجه قصورنا، فإننا أقل مهارة في التصدي لها. فقد اعترفنا مرارا وتكرارا بالانفصام بين الولايات والتوجيه الاستراتيجي وبين الولايات والموارد الكافية. ولكي تكون بعثات حفظ السلام ناجحة ويكون حفظة السلام آمنين، يجب ألا تكون البعثات مجرد وسيلة لإظهار الإرادة السياسية. بل يجب أن تكون أداة مفيدة لتحقيق السلام.

ويجب أن تتناسب الولايات مع الاحتياجات التي يمليها النزاع، ويجب أن تضاهي الموارد الولايات، ولا بد من تعزيزها بالدعم السياسي. وتمثل الاستعراضات الاستراتيجية لعمليات حفظ السلام أداة إضافية جيدة للتأكد من أن العمليات لا تزال تفي بالغرض. ومع ذلك، يجب أن نضمن إجراء تحليل سليم من البداية كي نتأكد، بدءا من مرحلة بلورة الأفكار وانتهاء بالتنفيذ، من تصميم الولايات ورصد الموارد للعمليات على نحو يكفل مواجهة التحديات الأمنية الحقيقية التي تواجهها هذه البعثات في الميدان. ويجب أيضا أن نعمل بشفافية وانفتاح عند تحديد الإخفاقات. فالتعلم من أخطائنا ومحاسبة أنفسنا هما السبيل الوحيد لضمان ألا تكون عبارات التأييد التي نتلفظ بها في هذه القاعة جوفاء، وعدم تكرار الأخطاء. وهذا الأمر أساسي لمصداقية مجلس الأمن.

يبرز التقرير الذي أعده القائد السابق لقوة الأمم المتحدة، الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة“، الافتقار إلى الاتساق في كثير من الأحيان بين الولايات والقدرات. وهذا ليس شاغلا بيروقراطيا أو نظريا. وإذا واصلنا التقاعس عن العمل بناء على ذلك النداء، سنكون مسؤولين، حسبما يؤكد تقرير كروز، عن تعريض موظفينا للأذى عن وعي. فالعمليات الفعالة والمركزة والمزودة بالموارد اللازمة تتسم بالكفاءة. ويجب أن نضمن ألا يعمينا سعينا إلى تحقيق الكفاءة عن تلك الحقيقة. وتعكف المنظمات الشريكة الإقليمية الرئيسية، مثل الاتحاد الأوروبي، على إعداد برامج للقدرات، يمكن أن تساعد في معالجة بعض التحديات المتعلقة بالموارد التي تواجهها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأيرلندا مستعدة للعمل مع الأمم المتحدة في إطار التعاون المنظم والدائم لتطوير واستخدام هذه الأدوات من أجل مصلحة الجميع.

يجري أيضا تعزيز الفعالية من خلال زيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام، وهو هدف تلتزم به أيرلندا، فضلا عن مضاعفة المشاركة النسائية في قواتنا الدفاعية. وقد شاركت أيرلندا مؤخرا في

استضافة حدث في هولندا بالتعاون مع وزارة الخارجية الهولندية، والذي ركز على التحديات المتبقية في التصدي للحواجز الهيكلية والمجتمعية التي تواجه هذه المشاركة. وعلينا أن نصغي بقدر أكبر إلى النساء من حفظة السلام في الميدان حتى يتسنى لنا إحداث تغيير على نحو استراتيجي. وبالمثل، يتعين علينا أن نتبنى نظرة استراتيجية بقدر أكبر حيال مسألة القدرات. إننا نعلم جميعا أن التدريب مسألة رئيسية، وقدم العديد من الأعضاء عروضا في هذا المجال. ونحن الآن بحاجة إلى تحديد الثغرات التي لا تزال قائمة والنظر في أفضل السبل للتصدي لها. والآن أكثر من أي وقت مضى، يتعين على الأمم المتحدة أن تبرهن على أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها. ويتطلب ذلك تطوير قدرات أولئك الذين نلجأ إليهم للاضطلاع بهذا الدور.

إن الاستجابة والتصدي للنزاعات يتطلبان استخدام أوسع طائفة ممكنة من الأدوات والصكوك.

إن الأمن ما هو إلا خطوة أولية على طريق السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد أيرلندا تأييدا تاما جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام، لا سيما من أجل زيادة التركيز على الوقاية والاستراتيجيات السياسية. إن أكثر الوسائل فعالية المتاحة لنا لحماية مواطنينا وحماية حفظة السلام التابعين لنا تتجلى في القيام بعمل يعني أنهم لن يكونوا بحاجة إلى الانتشار بعد ذلك أبدا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيدساندوفال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر هولندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الحسنة التوقيت، حيث أنها تتيح لنا الفرصة لإبراز أهمية الشراكة الجماعية في تنفيذ ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحسينها.

لقد كان عدد الصراعات العنيفة في عام ٢٠١٦، الأعلى في الـ ٣٠ عاما الماضية. ولا تزال النسب المئوية المرتفعة للصراعات داخل الدول مستمرة، مما أسفر عن خسائر مؤسفة في الأرواح البشرية والنكسات في مستويات التنمية والتوترات المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة، من بين أمور أخرى. وعلاوة على ذلك، يشير التقرير عن الوفيات والإصابات الناجمة عن العنف في عمليات حفظ السلام، الذي قدمه الفريق سانتوس كروز إلى الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر الماضي، إلى أن عدد هذه الحوادث في عام ٢٠١٦ كان الأعلى منذ عام ١٩٩٤.

إن هذه الفترة التي تتسم بتحديات رئيسية لأداء عمليات حفظ السلام في الميدان وتنفيذ مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام تجعل من المناسب استعراض التوصيات الواردة في تقرير عام ٢٠١٥ الذي قدمه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) لتحسين عمليات حفظ السلام. ويجب تفضيل الخيارات السياسية. ويتعين تمكين عمليات حفظ السلام من اتخاذ إجراءات وقائية متعددة الأبعاد لبناء السلام. وينبغي توجيه حلول الأمن والتنمية وحقوق الإنسان والتأكيد على دور المرأة في السلام. وتنبغي معالجة القضايا الإنسانية، مع جعل المجتمعات المحلية والأفراد الهدف النهائي لأنشطتها في جميع مراحل السلام المتتالية، بالشراكة مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، وبالتعاون الوثيق مع الدول المضيفة.

لقد أكد قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار المجلس ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام تلك التوصيات التي تقع في صميم مقترح الأمين العام الداعي إلى إصلاح الهياكل الإدارية وبهذه الطريقة يتسنى تعزيز الفعالية والاتساق في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. وهذه التوافقات في صلب الاستراتيجية الرامية إلى صياغة الولايات التي يجب على مجلس الأمن اتباعها لتحسين عمليات حفظ السلام. ويجب على المجلس أن يلتزم باستمرار باستعراض الولايات لضمان توافقها مع الاحتياجات الراهنة وكفالة سلامة الأفراد المشاركين في العمليات.

نكرر توصيات الأمين العام ومفادها أنه ينبغي الطلب إلى مجلس الأمن إيلاء المزيد من التأكيد على أن تكون ولايات عمليات حفظ السلام واضحة، وواقعية وحديثة، فضلا عن وضع أولويات محددة وجداول زمنية مرنة ومتسلسلة يمكن أ تغييرها وتعديلها وفقا للحقائق في الميدان ونأمل أن ينظر المجلس، في إطار استعراض الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في تلك التوصيات لتحسين العملية السياسية الكامنة وراء إنشاء العمليات وتحديثها ونقلها وسحبها.

لقد أكدت المناقشات التي جرت في سياق اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هذا العام على أنها الطريق الواجب السير فيه، غير أنها أقرت أيضا بأن تحسين عمليات حفظ السلام لا يزال أمامه طريق طويل، ولايزال يتعين تحقيق الأهداف. ويحتاج المجلس إلى تفاعل أكبر وأفضل مع الأجهزة الأخرى التابعة للمنظمة والأفرقة القطرية الميدانية ومع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، والمساهمين الماليين، والمنظمات الإقليمية والبلدان المستفيدة، من بين أمور أخرى، حتى نتمكن من تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية وأمن أعضائها، فضلا عن تخصيص موارد كافية للعمليات يمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب. وبدون تلك العناصر، سيكون من الصعب على العمليات أن تفي بولايتها على نحو تام وفعال وأن تسهم في كفاءة الأمم المتحدة وصورتها في الميدان.

لقد أظهرت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أيضا أن الخلافات بين الدول الأعضاء بشأن المسائل المالية ما برحت إحدى الثغرات الرئيسية في تنفيذ جميع التوصيات على مدى العامين الماضيين. ومن شأن ذلك أن يؤثر على إمكانية تنفيذ المقترحات وتلك الواردة في خطة عمل الأمم المتحدة لتقليص الوفيات الناجمة عن أعمال العنف ضد موظفي عمليات حفظ السلام.

إن لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام حليفان استراتيجيان للمجلس في تعزيز هذا العمل الجماعي باتباع نهج استراتيجي ومتماسك. وهما بمثابة حلقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبوجه عام بين ركائز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان في المنظمة، لكي يكون منع نشوب الصراعات والنهج الشاملة التي تعالج الأسباب الهيكلية العميقة للصراعات والوساطة وبناء السلام الواسطة التي يمكننا من خلالها أن نحقق السلام المستدام حقا.

ذلك هو التحول الحقيقي للأمم المتحدة. ويتعين علينا هنا في مجلس الأمن، بمشاركة جميع الدول، أن نركز جهودنا. ومنذ عام ٢٠١٥، انضمت المكسيك مرة أخرى إلى عمليات حفظ السلام عن اقتناع، ولأنها تدرك المساهمة التي يمكن أن تقدمها للسلام المستدام في العالم، ولأن المكسيك أيضا صاحبة مصلحة تلتزم بمسؤوليتها العالمية وتتحملها. وستواصل المكسيك دعم تلك العمليات والانضمام إلى العمل الجماعي من أجل تعزيزها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد كاستانيدا سولاريس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدتي الرئيسة، ووفد مملكة هولندا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نعرب عن امتناننا للمذكرة المفاهيمية (S/2018/184، المرفق) التي تشكل الأساس لمداولاتنا.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي سيدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن فريق الأصدقاء المعني بالمسؤولية عن الحماية.

إننا نؤمن بأهمية إيجاد حيز لمناقشة سبل تحسين مشاركة جميع الجهات الفاعلة في دعم عمليات المنظمة لحفظ السلام مع العلم أن هذه مسؤولية مشتركة وشراكة استراتيجية متعددة الأطراف، خاصة بالنسبة للدول المضيفة، وبدعم من الأمانة العامة، والمنظمات الإقليمية، ومجلس الأمن والدول الأعضاء.

وتشمل الأخيرة، بطبيعة الحال، البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة

وعلاوة على ذلك، فإن هذه المناقشة المفتوحة تأتي في أوانها تماما، إذ أننا نشهد زيادة في الهجمات على موظفي عمليات حفظ السلام في مختلف البعثات. وعلى سبيل المتابعة، يحيط وفد بلدي علما بتقرير الفريق سانتوس كروز، ردا على السنوات الخمس الأكثر فتكا بالنسبة لجنود وأفراد شرطة حفظ السلام التابعين للمنظمة. وتشمل التوصيات الواردة في التقرير، في جملة أمور، القيام بمواجهة عسكرية أقوى بكثير ضد التهديدات المسلحة، بما في ذلك الاستعداد في نهاية الأمر للبدء فبالهجوم أولا ومواجهة المهاجمين في أماكنهم بدلا من الانتظار خلف جدران قواعد حفظ السلام.

أما فيما يتعلق بالاستجابات القوية، فتؤكد غواتيمالا من جديد موقفها ومؤداه أن استخدام القوة يجب أن يكون دائما الملاذ الأخير، لا سيما عند التصرف بالنيابة عن الأمم المتحدة. بينما نتفهم تماما الأسباب التي حدت بالولايات إلى الدعوة إلى المزيد من العمليات القوية، لا سيما عندما تكون حماية المدنيين على المحك. ونرى أن تنظر اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في هذا الإجراء تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تحليل نطاقه.

ولا بد أن يكون واضحا لمجلس الأمن أن مسؤولياته الرئيسية تتمثل في تزويد عمليات حفظ السلام بولايات واقعية. وبالنظر إلى الواقع الميداني، لا تتوائم بعض الولايات دائما مع السياق المحدد للبعثة المعنية، وفي بعض الحالات، لا يمكن الحصول عليها بالكامل. ولكي يتحقق الأثر المنشود، يمكن لمجلس الأمن إجراء تحليل أفضل للحالة الميدانية وتحديد الأهداف التي يمكن تحقيقها.

أما فيما يتعلق بالبلدان المضيفة، فإن للمجلس دورا رئيسيا يضطلع به. وللأسف، شهد المجتمع الدولي حالات نكثت فيها بلدان مضيفة على اتفاقاتها أو انتهكت القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وهذا أمر غير مقبول بكل المعايير.

في الختام، ينبغي أن نذكر بأن الانخراط المبكر لمجلس الأمن من بين أقوى الأدوات الوقائية. وفي ذلك الصدد، وبالإضافة إلى المعلومات التي تقدمها الأمانة، يمكن لتقارير لجنة بناء السلام أن تكون أداة مفيدة. وقد رأينا أنه عندما يكون المجلس حاسما وموحدا، فإنه يبعث برسالة سياسية واضحة، بل يمكنه كذلك الاستفادة من الموارد المتاحة له لمنع حالات محددة على الأرض من أن تزداد تدهورا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): يسرنا أن نراكم تترأسون جلسة اليوم، سيدتي الرئيسة. بالنيابة عن الأرجنتين، أشكر هولندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا، بالنظر إلى مشاركتنا المنتظمة، بصفتنا بلدا مساهما بقوات وبأفراد شرطة، بدأت مساهمته بالضبط قبل ٦٠ عاما. كما نشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومديرة المنظمة غير الحكومية، مجموعة البحوث والدراسات والتدريب في مجال العمل النسوي، على إحاطاتهم الإعلامية الهامة للمجلس.

تؤيد الأرجنتين المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2018/184، المرفق) بشأن ضرورة قيام جميع الأطراف المعنية بتجديد التزامها بعمليات حفظ السلام بوصفها أداة سياسية أساسية للمنظمة في صون السلام والأمن الدوليين. ونشدد على أهمية وجود استراتيجية مشتركة واضحة بشأن التحديات والتوقعات والموارد والمتطلبات اللازمة لأداء البعثات أداء فعالا في تنفيذ ولاياتها.

ونرى أن الدورة الموضوعية الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تشكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

وقد كان أمن البعثات، لا سيما فيما يتعلق بالتقرير الذي قدمه الفريق دوس سانتوس كروز، من المسائل التي نوقشت في تلك الدورة. وبالإضافة إلى دعم الإطار العام لذلك التقرير، ندرك أن التغيير الرئيسي الذي أسهم في زيادة الوفيات في عمليات حفظ السلام هو أن أحدث البعثات أُنشئت في أوضاع غير مستقرة ومعقدة وعالية المخاطر، بحيث ينعدم فيها السلام لكي يصان ومرد ذلك إلى أن التحدي الرئيسي أمام عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة كان في التكيف مع هذه الظروف التشغيلية والولايات المسندة إليها.

لقد شكل إدماج الولايات المتعلقة بحماية المدنيين في عمليات حفظ السلام أحد أهم التطورات المتعلقة ببعثات حفظ السلام التي شهدناها هذا القرن. ونكرر أن هذه المسألة لا ينبغي النظر إليها من منظور عسكري بحت، بل ينبغي أن تكون جزءا من نهج سياسي وإنساني أوسع يركز على بناء بيئة آمنة ومحمية. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تواصل جميع الدول الأعضاء التحرك نحو التوصل إلى فهم واضح ومشترك للطرائق والآثار المترتبة على تلك الأنشطة، ولا سيما في الحالات التي تقتضي استخدام القوة لتوفير الأمن للمدنيين المهددين بالعنف البدني، وفقا لولايات البعثات وقواعد الاشتباك.

تؤكد الأرجنتين مجددا التزامها بسياسة المنظمة بعدم التسامح مطلقا مع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلا عن دعمها التدابير التي اعتمدها الأمين العام في ذلك الصدد. فقد انضممنا، إلى أكثر من ٨٠ بلدا، إلى الاتفاق الطوعي للأمين العام المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. كما نؤيد مبادرة إلسي التي تقودها كندا بشأن دور المرأة في عمليات السلام، على أساس أن زيادة عدد الخوذ الزرق من الإناث من شأنها أن تعزز من فعالية البعثات.

تماشيا مع نهج الأمين العام الشمولي بشأن ركائز السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، الذي ينعكس كذلك في تقريره الأخير عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43)، نعتقد أنه يمكن لعمليات حفظ السلام، كجزء من منظومة الأمم المتحدة، أن تساعد البلدان المضيفة في تنفيذها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع اعتنائها، في نفس الوقت، باحتياجات السكان والعمل على تحقيق الأهداف الطويلة الأجل لحل النزاعات. ونشدد كذلك على ضرورة أن تتضمن البعثات عناصر تمكينية لمساعدة البلدان المضيفة في مجال الهياكل الأساسية، ولا سيما عندما يمكن لذلك أن يساعد على حماية المدنيين. وقد برهنت تجربة المستشفى الأرجنتيني في هايتي على أنه من الممكن توسيع نطاق عمله ليشمل المجتمع المحلي، ومن ثم تحسس احتياجاته من دون تقويض فعاليته.

تشدد الأرجنتين على الحاجة إلى بعثات أكثر فعالية ومرونة، مقرونة بولايات ومعايير واضحة لموظفيها وللبلدان المضيفة على حد سواء، مع إعداد التخطيط الكافي مسبقا، وبالاستناد إلى أولويات محددة منذ البداية بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة، بقدرات محددة على نحو أفضل وموظفين مدربين تدريبا خاصا، والأهم من ذلك، رفدها بالموارد المالية اللازمة للاضطلاع بالمهام المنوطة بها، على نحو مرض. غير أننا نشهد اتجاها متناميا في المنظمة يتمثل في توقع أداء أفضل لعمليات حفظ السلام والاضطلاع بعدد أكبر من المهام في بيئات تشغيلية معقدة ومحفوفة بالمخاطر على نحو متزايد بينما تبذل، في الوقت نفسه، محاولات لتجميد أو تخفيض المستوى العام للتمويل. وإذا كانت الدول الأعضاء تريد حقا أن تحسن فعالية أداء نظام حفظ السلام، فينبغي لنا تحليل سبل لتوليد الأفكار والبدائل للقيام بذلك. فللنظام مزاياه وهو مدعوم على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي.

في الختام، أترحم على موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في اضطلاعهم بمهام حفظ السلام. والتأمل في تضحياتهم ينبغي أن يشجعنا على النظر في أفضل السبل لتجديد التزامنا الجماعي بعمليات حفظ السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد موراغاس سانشيث (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تدعو إسبانيا إلى دور نشط وقوي للأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات والقيام بالوساطة السياسية وحل النزاعات. فلهذه المنظمة قيمة مضافة فريدة، نتاجا لشرعيتها الواسعة ومقدرتها الفائقة على فتح سبل للحوار في سيناريوهات متعددة. وبذلك تمكنت من استحداث دينامية سلام لا يمكن إيقافها.

نرى بأنه تجب معالجة الأزمات الحالية بمزيد من الواقعية وبنهج فعال. ذلك يعني أنه يجب على جميع الأطراف أن تتخذ قرارات شجاعة. ونقدر، في ذلك الصدد، النبرة المباشرة والصريحة لتقرير الفريق دوس سانتوس كروز عن أمن بعثات الأمم المتحدة. فالوثيقة تتسم بفضيلة الابتعاد عن الخطاب البيروقراطي والتركيز على تحليل شفاف للمسائل. وستعزز خطة العمل التي تلي ذلك واستعراض البعثات نهجا لا يسعى إلى الإنحاء باللائمة، بل يسعى إلى إيجاد حلول مشتركة. ومع ذلك، لدي ست ملاحظات موجزة فيما يتعلق بمقترح الأمين العام لإصلاح ركيزة الأمم المتحدة للسلام والأمن.

أولا، يجب علينا تعزيز نظم تخطيط البعثات والعمليات. ويجب علينا أن نكفل تكيف الأساس القانوني للبعثات وولاياتها، مع واقع أزمة بعينها، وأن تكون واضحة ومنظمة في تنفيذها. ويجب أن تكون للأطراف المعنية أهدافا قابلة للقياس، باستخدام مؤشرات الأداء، تستجيب إلى ظروف حاسمة، وأن تكون تلك الأهداف محددة وقابلة للتحقيق.

ثانيا، يجب تعزيز القدرات. فالأزمات الحالية تتطلب قدرات جديدة. والمفاهيم مثل حماية القوات والتدريب المناسب قبل النشر، ومكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة والاستخبارات والقدرات الهجومية والمعدات الملائمة ونظام فعال للدروس المستفادة، في جملة أمور، كلها ذات أهمية خاصة في هذا السياق. ووحدات البعثة ليست جيوشاً للأمم المتحدة، كما أشار الأمين العام بحق في بيانه هذا الصباح، ولكن لا ينبغي أن تكون مجرد تجميع للقدرات أو تكديس متفاوت للقوات. ويجب أن يكون لدينا مستوى مقبول من تماسك القوة والقابلية للتشغيل البيني، وهذا تحدٍ يجب علينا مواجهته معاً.

ثالثا، يجب تعظيم الاستفادة من الموارد. فالأزمات الحالية تتطلب منا العمل على تحقيق التآزر بين المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والهيئات الأخرى العاملة في مناطق النزاع، بما في ذلك قوات الأمن والدفاع في الدول المضيفة. وفي منطقة الساحل، فإن العمليات الثنائية وعمليات الاتحاد الأوروبي – بعثات الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى – تقدم أمثلة ناجحة تبين جدوى هذا النهج. وقد أفاد عمل جميع هذه البعثات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب مواصلة البحث عن أوجه التكامل هذه وتعميقه.

رابعا، لا بد من تعزيز البعد السياسي للبعثات. تحقيق وحفظ وتوطيد السلام ينبغي أن يكون نتاج عملية منظمة ومستمرة تحقق أهدافها من خلال استراتيجيات واقعية وصولاً إلى دولة مستقرة ومستدامة. ويجب أن نضمن أن مؤسسات الدولة المضيفة يمكنها تصميم مستقبلها والحفاظ على أمنها. ونحن بحاجة إلى وضع استراتيجيات خروج واضحة للبعثات. باختصار، يجب أن تكون السياسة دوما بعدا شاملا ودائما في أعمال الأمم المتحدة، لأننا نعرف جميعا أنه لا يجب على الأمم المتحدة، ولا يمكن لها، أن تفعل كل شيء في كل مكان، أو في كل الأوقات.

خامسا، إذا لم تكن هناك حماية للقوات، فإن القوات لا تستطيع حماية المدنيين. ولدى معظم البعثات الحالية مجموعة واسعة من الآليات الرامية إلى دعم الدول في الوفاء بمسؤوليتها عن حماية المدنيين. وتعزيز القدرات الوطنية لضمان المساءلة اللازمة عن الجرائم البشعة اللازمة يدخل ضمن ولاياتها. ولذلك، فإن التدريب السابق للنشر وتحديد التهديدات في مرحلة التخطيط ضروريان. وتدعو إسبانيا أيضا إلى إدراج منظور جنساني في جميع مراحل البعثة، ونرحب بالعمل الذي يضطلع به المستشارون المعنيون بحماية الطفل وحماية المرأة. وتفاعلهم مع أطراف النزاع أمر أساسي لتحقيق تغييرات في طريقة تفكير الجهات الفاعلة التابعة للدولة والجماعات المسلحة. ونعتقد أنه ينبغي نشر عدد أكبر من النساء في بعثات السلام وفي المناصب القيادية، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، لا لمجرد أن للنساء قيمة مضافة في حماية المدنيين، بل أيضا بسبب دورهن الذي لا ينازع في الإنذار المبكر وبناء القدرات والإسهام في تطور مجتمعات أكثر تماسكاً وشمولاً للجميع.

أخيرا، ينبغي لنا جميعا دعم سياسة عدم التسامح إطلاقا في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي. إن شرعية الأمم المتحدة والغرض النهائي للبعثات على المحك. ولذلك، وقعت إسبانيا على العهد الذي قدمه الأمين العام. ورئيس الوزراء الحالي لإسبانيا، ماريانو راخوي بري، عضو في دائرة الثقة لمكافحة هذه الظاهرة.

ولا يفوتني قبل أن أختتم بياني أن أعرب عن دعم إسبانيا القوي والثابت للعمل الذي تقوم به عناصر حقوق الإنسان في هذه البعثات. وبالنظر إلى الخطر الماثل أمامنا، إذ يشهد العالم تغييرا قد يؤدي به إلى التراجع، فقد أصبحت الأمم المتحدة الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى. وهذه المنظمة تواجه التحدي الرئيسي المتمثل في الالتزام بإصلاح متعمق ومتعدد الأبعاد ومتماسك وجيد التوقيت وجريء ومتوازن. وميغيل دي سرفانتيس، أشهر إسباني في العالم، كان يقول ”إن تغيير العالم ليس مثاليةً أو ضرباً من الجنون. بل هي العدالة.“ وأنا أذكر ذلك اليوم خصوصاً لأن الإصلاح الذي نقوم به أمر ضروري.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد لال (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة الهولندية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وهي الأولى هذا العام بشأن موضوع حفظ السلام. إننا نجتمع في ظل خلفية السنة الماضية، التي شهدت أكبر عدد من الوفيات الناجمة عن اعتداءات في صفوف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤.

وما زالت المسألة المتعلقة بمحدودية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ماثلة أمامنا، لأن عدة بعثات معقدة لا تبدي علامات تذكر عن قرب الحسم. وقد نوقشت هذه المسألة هنا طويلا بما فيه الكفاية. ولدينا العديد من تقارير الخبراء بهذا الشأن، وأسباب الحالة واضحة للغاية. وإلى جانب الطابع المتغير للنزاعات المسلحة ذاتها. فإنها تنطوي على أوجه قصور مزمنة خطيرة جراء غياب الوضوح في الولايات، والتفاوت في الموارد المتاحة لحفظة السلام، وعدم كفاية المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، وغياب التركيز على الحلول السياسية لبناء السلام والحفاظ عليه. وهذه كلها أمور معروفة.

بيد أن اتباع نهج متسق للمعالجة المشتركة لهذه الأسباب ما زال بعيد المنال، على الرغم من أننا نواصل البحث عن طرق مختصرة وحصر التركيز في تعزيز الكفاءة وتحقيق الوفورات وتحسين الخدمات اللوجستية أو توسيع نطاق توفر القوات ونشرها السريع. وما زلنا نغفل عن معالجة القضايا الأساسية. وما ينقصنا فعلاً هو الإرادة السياسية للإقرار بكثير من التوصيات وتنفيذها.

وفيما يتعلق بمسألة الولايات، من بين ١٥ بعثة حالية لحفظ السلام، هناك ست بعثات تشمل ولايتها ١٥ عنصراً أو أكثر، وخمس بعثات تتراوح عناصر ولاياتها بين ٧ و ١٠. ونود أن نعرف ما إذا كان هناك أي تقييم لما إذا كان يمكن لهذه البعثات أن تنفذ بنجاح كل العناصر المأذون بها بالموارد المحدودة المتاحة لها. وتجديد ولايات عدة مؤخراً يبين مرة أخرى القيود على عملية ما زالت تقودها حفنة وتحركها في المقام الأول الأعداد وجداول الأعمال الوطنية الفردية وليس هدف توفير الموارد الكافية لولايات واقعية.

ويمكن للمجلس أن يستفيد من فريقه العامل المعني بعمليات حفظ السلام لمناقشة الأهداف الاستراتيجية للبعثات والاتفاق عليها، وتصميم الولايات ورصد القدرة على تحقيقها. ويمكن للفريق العامل تقديم توصيات بعد التعامل مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وبإمكان المجلس مراجعة وتعديل الولايات عندما تتغير الاحتياجات في الميدان، بدلاً من الانتظار حتى انتهاء دورة الولاية.

وأنتقل الآن إلى شاغلنا الأساسي إزاء تزايد الخسائر في الأرواح بين حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بسبب الهجمات على البعثات. في السنوات الأربع الماضية، ومن بين ١٧٦ حالة وفاة نتيجة أعمال عنف، كانت ٤٣ منها نتيجة لهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونرى أن البعثات التي تواجه هذا النوع من التهديدات ينبغي أن يكون لديها الموارد المخصصة للتصدي لخطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وينبغي بذل جهود متضافرة لتحسين الهياكل الأساسية الأمنية في المعسكرات. ومن الضروري توفير قدرات مناسبة ويعول عليها للإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، بما في ذلك استخدام المروحيات المجهزة للطيران الليلي وعمليات الاستعادة الليلية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تخويل قادة القوات بالقيادة المباشرة لهذه الأصول الجوية للبعثات من أجل الاستجابة لحالات الأزمات والحوادث في الوقت المناسب.

ومن بين المسائل التي نوقشت كثيرا أهمية زيادة مشاركة المرأة في حفظ السلام. ومع ذلك، فإن التقدم الفعلي في هذا الصدد ما زال دون المستوى المنشود بكثير. ووفقا لأحدث البيانات الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام، فإن النسبة الإجمالية للإناث بين المراقبين العسكريين وضباط الأركان في الأمم المتحدة تبلغ حوالي ٨ في المائة حالياً. والهند، أول بلد يساهم بوحدة شرطة نسائية مشكلة في عمليات حفظ السلام، واحدة من ٢٦ بلدا فحسب حقق هدف الـ ١٥ في المائة، وهي النسبة المستهدفة للنساء ضمن المراقبين العسكريين وضباط الأركان.

والحقيقة هي أنه لا يزال يتعين على معظم البلدان الأخرى التي لم تحقق ذلك الهدف بعد أن تحققه.

واستنادا إلى خبرتها الطويلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ترى الهند أنه ينبغي الحكم على نجاح عملية حفظ السلام بناء على قدرة البعثات على الحفاظ على السلام بتمكين الحلول السياسية عن طريق الاستجابات المتكاملة. وذلك بطبيعة الحال، مسؤولية مشتركة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ويحدونا الأمل في إبداء الإرادة السياسية الجماعية للتصدي الفعال للتحديات المعلومة في مجال حفظ السلام على وجه الاستعجال.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أهنئ هولندا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن لهذا الشهر.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية التي تتألف من ٥٠ من الدول الأعضاء

والاتحاد الأوروبي، والتي تشارك في رئاستها إيطاليا هذا العام في إطار اقتسام المدة مع هولندا ودولة قطر.

وتود المجموعة أن تشكر مملكة هولندا لوضع مسألة حفظ السلام البالغة الأهمية هذه في صدارة مناقشات المجلس. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومدير المنظمة غير الحكومية ومجموعة البحوث والدراسات والعمل المعنية بتدريب المرأة لإحاطاتهم الهامة والمفيدة للغاية.

وهذه هي المرة الأولى التي تدلي فيها مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية ببيان في مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن. ولئن كان من الواضح أن الحكومات هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، إلا أنها أصبحت عنصرا محوريا في العديد من ولايات بعثات حفظ السلام، كما قيل هنا. وغالبا ما تكون لدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام طائفة واسعة من الآليات التي ترمي إلى دعم الدول ومساعدتها في تعزيز حماية المدنيين وإعادة بناء المجتمعات وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق السلام المستدام. وقد توفرت للكثير من البعثات ولايات تتعلق بسيادة القانون بغرض المساعدة على ضمان المساءلة عن الجرائم الفظيعة، بما في ذلك عن طريق تعزيز القدرات الوطنية ودعم الجهود الوطنية والمحاكم الدولية والمختلطة علاوة على آليات العدالة. وبالتالي، يود وفد بلدي التأكيد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، ينبغي أن يسترشد التخطيط وصنع القرار في عمليات حفظ السلام بالتهديد باستخدام العنف ضد المدنيين. ومن شأن تعزيز الروابط بين التقييمات القائمة على التهديد والتخطيط وصنع القرار أن ييسر تنفيذ الولايات بصورة أقوى فضلا عن تعزيز حماية المدنيين.

ثانيا، يجب على الأمانة العامة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمكن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من تحسين مهاراتها التحليلية عبر تزويدها بالأدوات المناسبة التي تساعدها على تحديد التهديدات عند نشوئها. ومن شأن الوعي المتعمق بالتهديدات أن يؤدي إلى تحسين القدرة على الاستجابة لها بصورة فعالة قبل تصاعد الحالة. وفي ذلك السياق، فإن بوسع الأدوات مثل إطار الأمم المتحدة لتحليل الجرائم الفظيعة أن تساعد على تحليل الأوضاع التي قد تزيد من احتمال وقوع الفظائع أو ارتكابها. ونشيد بالدور الهام الذي تضطلع به المرأة عموما وحفظة السلام من الإناث على وجه الخصوص في منع الجرائم الفظيعة، بوصفها عنصرا نشطا في مجالات الإنذار المبكر وتعزيز التعاون وبناء القدرات وبناء المجتمعات الشاملة والأكثر تماسكا.

وأخيرا، يتطلب التنفيذ الفعال لولايات حفظ السلام مسؤولية مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن، بما في ذلك الشراكات مع المنظمات والترتيبات الإقليمية، حسب الاقتضاء، وتعزيز الشراكات بين كيانات الأمم المتحدة. وكما شهدنا في جميع أنحاء العالم، فإن بوسع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤدي دورا رئيسيا في قيادة الاستجابات الدولية للفظائع الجماعية. ويحدونا الأمل في أن نتمكن – عبر هذا المحفل – من وضع الاستراتيجيات التي تمكن من حماية الرجال والنساء والأطفال بمزيد من الفعالية والمساعدة في تنفيذ التزامنا المشترك بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك على النحو المبين في مفهوم المسؤولية عن الحماية.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلَى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل كندا في وقت سابق باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أن حماية المدنيين ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه قد أصبحت مفاهيم أساسية لحفظ السلام اليوم، وأنها تمثل السبيل للمضي قدما. ويجب على عمليات السلام أن تنفذ مبادئ كيغالي وفانكوفر تنفيذا كاملا، وخاصة فيما يتعلق بحماية الطفل. ونهيب بالأمين العام أيضا أن يعزز رؤيته المتعلقة بسلسلة السلام التي يجب أن يكون هدفنا الرئيسي بموجبها هو البحث عن الحلول السياسية. ونؤيد تعزيز دور مكتب دعم بناء السلام في تحقيق التكامل بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ونرى في ذلك الصدد، أن باستطاعة العنصر الشرطي أن يؤدي دورا حاسما في تيسير الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام والمساعدة الإنمائية بطريقة أكثر فعالة، على النحو المشار إليه في القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧) الذي ساعدنا في اتخاذه العام الماضي.

وتعدُّ بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مثالين ناجحين للتعاون مع المنظمات الإقليمية. وتؤكد كلتاهما أيضا أنه يتعين علينا تعزيز التعاون الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لأجل ضمان فعالية وكفاءة عمليات السلام من حيث التكلفة، علاوة على تعزيز القدرات الأفريقية في ذلك المجال. ونؤيد استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لتمويل عمليات السلام التي تقودها أفريقيا، شريطة الالتزام بالمعايير الملائمة فيما يتعلق بكفاءة القوات والشفافية المالية والامتثال لحقوق الإنسان وحسن السلوك والانضباط.

وتعدُّ إيطاليا من أكثر المتبرعين سخاء في ميزانية حفظ السلام ومن أكبر المساهمين بالأفراد من ذوي الخوذ الزرق في مجموعة الدول الغربية ودول أخرى. ويساورنا بالغ القلق، بوصفنا بلدا مساهما بقوات، إزاء سلامة حفظة السلام وأمنهم. ونرى أن تقرير الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، وخطة عمله، فضلا عن عمليات الاستعراض المستقلة للبعثات تمثل تدابير مفيدة وأنها حسنة التوقيت.

كما أن التكنولوجيا الحديثة عنصر حاسم لتعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم. وأتاح استخدام المركبات الجوية بلا طيار في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية زيادة إلمامها بالحالة السائدة، وأدى دورا رئيسيا في توفير السلامة والأمن لحفظة السلام فضلا عن حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

ويكتسي التدريب أيضا أهمية بالغة للتنفيذ الفعال للولايات. ويحتاج حفظة السلام إلى تدريبات متخصصة لتمكينهم من أداء مهامهم بصورة أفضل. ولذلك تضمنت التعهدات المتعلقة بحفظ السلام التي أعلنت عنها إيطاليا هذا العام سلسلة من الدورات التدريبية التي وضعها مركز المساعدة المتعلقة بالقوة الأمنية ومركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار في فيتشينزا. وأود أيضا أن أشير بإيجاز إلى إنشاء إيطاليا وبنغلاديش مجموعة الأصدقاء المعنية بإدارة الأثر البيئي للبعثات الميدانية طوال دورة حياتها. وينبغي ألا ننسى أيضا الإشارة إلى الخدمات اللوجستية. وترتبط قدرة العلميات على الوفاء بولاياتها وإنجازها ارتباطا وثيقا بسرعة نشر البعثات الميدانية وفعاليتها العملياتية. وتؤيد إيطاليا تأييدا تاما مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة في برينديزي. فهو مركز أساسي لتوفير الدعم اللوجستي لبعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وأخيرا، فإن ضمان المشاركة الشاملة للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عند استعراض مجلس الأمن لولايات البعثات أمر أساسي لتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة. وينبغي للمجلس أن يولي الاعتبار الواجب دائما لآراء تلك البلدان التي يخاطر مواطنوها من الرجال والنساء بحياتهم في الميدان، وأود أن أشيد بهم إشادة بما يليق من احترام، وخاصة أولئك الذين جادوا بأرواحهم على مر السنين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد منير (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أبدأ بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، وبلدكم هولندا، على رئاستكم الناجحة جدا للمجلس، وعلى عقد هذه المناقشة الهامة للغاية.

ونود أيضا أن نبدأ بالترحيب بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي أعلنها الأمين العام في وقت سابق اليوم.

ونوافق بشكل عام على مجالاتها الستة ذات الأولوية.

وبما أنّ البيئة التشغيلية تصبح أكثر تقلباً باطراد، نسمع دعوات متزايدة إلى تحديث ما لدينا من أدوات للتعامل مع التحديات المعاصرة والتصدي للتهديدات الراهنة والقيام بعملنا على نحو أفضل. ويحدونا الأمل في أن تقدم مناقشتنا اليوم أفكاراً قيمة بشأن جميع هذه المسائل. وأود أن أركز على سؤالين محددين هما: حفظ السلام بوصفه مسؤولية مشتركة، والاتساق الاستراتيجي في السعي إلى إيجاد حلول سياسية.

تركّز المفاوضات في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام خلال هذا العام على الأداء بصورة خاصة، وذلك عن وجه حق. فكيف يمكننا قياس النجاح بغير ذلك؟ ولكن لا يمكن حصر تقييم الأداء في ما تحققه قواتنا في الميدان أو لا تحققه. فذلك يتوقف أيضاً على الموارد والقدرات والاستخبارات والكثير من العوامل التي لا تسيطر عليها البلدان المساهمة بقوات. فلم تتهرب البلدان المساهمة بقوات قط من مناقشة الأداء وملاك الموظفين والتدريب والمعدات. بيد أنه ينبغي وضع سياسات الأداء بالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات. والمحادثة الوحيدة التي يمكن أن تسفر عن نتائج هي التي تتناول الأداء بطريقة شاملة.

وتقع على عاتق الأمانة العامة مسؤولية تقديم تحليل عملي وواقعي للحالة الميدانية على صعيد البيئة السياسية والفجوات في الموارد واستراتيجيات الخروج المحتملة. وعندئذ، على المجلس أن يجسّد تلك المعلومات في ولاياته. وبدلاً من التركيز على مجرد خفض التكاليف وعدد القوات، ينبغي للعمليات أن تملي اللوجستيات، وليس العكس. وأود الإشارة إلى مثال محدد يتعلق بالمهمة الحيوية المتمثلة في حماية المدنيين، والتي تتطلب عوامل تمكين وقدرات محددة. فقد أظهر المشروع النموذجي الأخير المتعلق بالحماية عن طريق التوقع في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مدى صعوبة الاضطلاع بمهام حماية المدنيين استناداً فحسب إلى استعراض القوة المتوقع. إنها مهمة الأمانة العامة والمجلس أن يحددا بكل وضوح المهام الخاصة مثل حماية المدنيين فيما يتعلق بالتوقعات والموارد والقدرات المطلوبة. وإذا كانت الموارد آخذة في التضاؤل، يتعين عندئذ تعديل التوقعات وفقاً لذلك.

وفيما يتعلق بالاتساق الاستراتيجي في السعي إلى إيجاد حلول سياسية، أود أن أتناول ثلاث نقاط. أولاً، لقد تكلمنا جميعاً عن إعطاء الأولوية للعمل السياسي والحاجة إلى زيادة التركيز على الحلول السياسية. فبعثات حفظ السلام، لا سيما تلك ذات الولايات المتعددة الأبعاد، موجودة في الميدان لتيسير بناء السلام بعد انتهاء النزاع والمساعدة على إحراز تقدم نحو السلام المستدام. وحفظة السلام غير موجودين لأجل التفاوض بشأن حلول سياسية أو لإنفاذ السلام. إن وجودهم هناك هو بالأحرى بوصفهم أدوات لدعم العمليات السياسية. ثانياً، إن إشراك الشركاء الإقليميين في العمليات السياسية يمكن أن يكون عاملاً مضاعفاً للقوة وينبغي استخدامه على هذا النحو. ثالثاً، إن الاستثمار في الوساطة هو، بطبيعة الحال، استثمار سليم. ومن دون ذلك، فإننا نخاطر بجعل العملية كلها تنطوي على أسباب فشلها.

وتتوخى مبادرات الأمين العام للإصلاح إجراء تغييرات ضمن التسلسل الإداري للأمانة العامة. ونأمل أن تجعل هذه

الإصلاحات تقديم الدعم اللوجستي إلى البعثات أفضل وأسرع. والحديث عن الإصلاح ينبغي ألا يقتصر على أداء وطريقة تفكير البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة؛ بل ينبغي أن يشمل أيضاً إعادة التفكير في أداء الأمانة العامة في إبراز الصورة الحقيقية على أرض الواقع وأيضاً، كما قال الأمين العام، في طريقة تفكير المجلس بما يكفل إنشاء ولايات واقعية وقابلة للتحقيق.

منذ ستينيات القرن العشرين، ساهمت باكستان بأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ جندي في ٤٣ بعثة وفقدت ١٥٦ من أشجع مواطنيها في السعي لتحقيق السلام. ونحن ملتزمون التزاماً تاماً بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعلى استعداد للمشاركة في أي عملية أو مناقشة، من الاستراتيجية السياسية إلى القضايا التشغيلية وإلى مساعدة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على مواكبة النزاعات والتهديدات المتغيرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للقائمة بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيدة أدامسون (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويحظى هذا البيان بتأييد تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وسأقرأ نصاً موجزاً لبياني، ويجري توزيع نصه الكامل الآن.

أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة وأودّ أن أعبر عن دعم الاتحاد الأوروبي القوي لجهوده من أجل جعل قدرة الأمم المتحدة على أداء مهامها على أرض الواقع أكثر كفاءة وفعالية.

وأود أولاً أن أشيد بالآلاف من حفظة السلام الذين ما فتئوا يعرضون حياتهم للخطر على مدار أكثر من ٧٠ عاماً. ونحن مدينون لهم بإجراء نقاش صريح واتخاذ إجراءات حازمة للتأكد من تمكن عمليات حفظ السلام من إنجاز الولايات المنوطة بها بفعالية ومن حصول ذوي الخوذات الزرقاء على الوسائل التي تعينهم على التنفيذ. وتُبرز التقارير الأخيرة، من تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام ٢٠١٥ (S/2015/446) إلى توصيات سانتوس كروز وكاميرت، ضرورة التغيير من أجل ضمان نجاح عمليات حفظ السلام في بيئات معقدة وصعبة للغاية. ونتفق مع نداء الأمين العام الداعي إلى أن تصبح الأمم المتحدة أقل تجنباً للمجازفة عندما يتعلق الأمر بالابتكار وأن تستمر في اختبار أفكار جديدة، استناداً إلى الدروس المستفادة.

وتمثل تجربة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مزيجاً من الجهود التي لم نشهد لها مثيلاً قط. فقد تعاون الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة معاً لدعم مبادرة أفريقية صدر بها تكليف من الاتحاد الأفريقي من خلال آلية لتوجيه المساهمات المالية، تمكّن أطرافا ثالثة أيضاً من المشاركة. وبدعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في جهودها الرامية إلى التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب البشر والاتجار بالبشر في المنطقة، ومن ثم تحسين الحالة الأمنية العامة في مالي وخارجها، نعمل أيضاً على دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وفي الوقت نفسه، يتولى الاتحاد الأوروبي تسديد التكاليف المالية للدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى المجموعة الخماسية، فضلاً عن دعم هذه المجموعة في إرساء إطار للامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في عملياتها. ومن المهم أيضاً أن ننوّه بأن القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) يدعو إلى تقديم مساهمات دولية.

وقد أوفى الاتحاد الأوروبي بذلك وندعو زملاءنا أعضاء الأمم المتحدة إلى فعل الشيء نفسه.

وفي الواقع، فإن الأهمية العالمية والإقليمية للشراكة في مجال حفظ السلام قد أكدها العديد من المتكلمين اليوم. ونواصل الدعوة إلى زيادة دور المنظمات الإقليمية في التدخلات التي تأذن بها الأمم المتحدة وتيسير النشر السريع، عند الاقتضاء؛ وتكملة عمليات الأمم المتحدة أو لسد الفجوات في القدرات، على سبيل المثال، من أجل استعادة بيئة آمنة وخالية من الأخطار تفضي إلى النشر اللاحق لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى في ظل انتشار العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا نزال أيضاً ملتزمين بتقديم الدعم الكامل لجهود أفريقيا الرامية إلى إدارة شؤونها الأمنية بنفسها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه ليشمل جميع مراحل دورة النزاع، بما في ذلك المبادرات التي تقودها أفريقيا للانخراط في الدبلوماسية الوقائية والوساطة وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية ونشر عمليات لدعم السلام تقودها أفريقيا.

وبالاشتراك مع الأمم المتحدة، نعمل على تعميق تعاوننا بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك في إطار التزامنا الطويل الأمد بالشراكة الاستراتيجية بشأن حفظ السلام وإدارة الأزمات. ولذلك، فإن العملية الجارية لتحديد ومتابعة أولوياتنا للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ بغية تعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية في مجال حفظ السلام وإدارة الأزمات تأتي في الوقت المناسب جداً. وإصلاح القطاع الأمني هو من المجالات الأخرى التي كثفت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تعاونهما فيه، وهو مجال تتجلى فيه القيمة المضافة والدور التكميلي للاتحاد الأوروبي. وخلال السنوات القليلة الماضية، اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور أكبر في إطار المسؤولية العامة عن تنسيق إصلاح قطاع الأمن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلاً عن البعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة.

وفي المستقبل، يجب أن نُصبح أكثر قدرة في الاعتماد على الخبرة والميزات النسبية لكل منا للدعم المتبادل بيننا في الميدان ولضمان إحراز تقدم، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمليات حفظ السلام، فضلاً عن العمل مع الشركاء الآخرين من أجل بلورة تعهدات ذكية. ويجب أن نركّز على المجالات التي يرجح أن يُحدث فيها تعاوننا تغييرا حقيقياً على أرض الواقع. ومن المهم بنفس القدر أن نكون واقعيين إزاء ما يمكن أن نحققه وفي إدارة التوقعات.

وستكون مبادرات الإصلاح التي أطلقها الأمين العام غوتيريش بشأن الإدارة وركيزة السلام والأمن ومنظومة التنمية بالضرورة عوامل تمكينية في نجاح جهوده لضمان زيادة أثر عمليات حفظ السلام. فحتى أكثر عمليات السلام نجاحاً لا يمكن أن تكون بديلاً عن العمليات السياسية. ونواصل التشديد على الأهمية القصوى للحلول السياسية للنزاعات من أجل معالجة أسبابها الجذرية والعوامل المحركة للنزاع، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن الأولوية التي ينبغي منحها للوقاية. ويجب أن تُعتبر الوقاية والحفاظ على السلام عملية مستمرة لا تمثل بعثات حفظ السلام سوى جزء أساسي منها. وينبغي للمجلس، جنباً إلى جنب مع الجهات المعنية الأخرى، أن يعيد النظر في السبل الكفيلة ببناء توافق في الآراء حول الأهداف الاستراتيجية لبعثات حفظ السلام وتصميم الولايات وترتيب المهام حسب الأولويات وأفضل السبل لرصد الإنجاز.

وحلقة التفاعل الفعالة تكتسي نفس القدر من الأهمية الحاسمة الذي يكتسيهأساس التحليل المتعمق للنزاعات. ويجب أن تدعم الاستعراضات الاستراتيجية تعديل العمليات الرئيسية من خلال تقييم القدرات والظروف اللازمة لنجاح تنفيذ الولاية. كما يجب أن تكفل السياسة الشاملة للأداء لعمليات حفظ السلام اتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة على وجه السرعة.

ونود أيضا أن نؤكد على أهمية الحد من الأثر البيئي الشامل لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فالبصمة البيئية الأخف أثرا من شأنها أن تتيح تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة وتحسين السلامة والأمن للقوات العسكرية والمدنيين في البلدان المضيفة، وفي نهاية المطاف، تحسين تنفيذ الولايات.

وما زلنا نشدد على أن حماية المدنيين يجب أن تكون في صلب ولايات حفظ السلام. ونود أيضا أن نشدد على الدور الحاسم الذي يضطلع به حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. والتنفيذ الفعال لحماية المدنيين، كجهد على نطاق البعثة برمتها، يتطلب تحسين التخطيط ودعم البعثات واستخلاص الدروس المستفادة على نحو فعال وتحسين التحليل إلى جانب تعزيز المساءلة من أجل تنفيذ المهام الصادر بها تكليف. وتمشيا مع الولايات الواضحة، على حفظة السلام حماية المدنيين والتمكن من استخدام القوة عندما يتعرض المدنيون للتهديد بالعنف البدني في حين يجب أن تكون العمليات مجهزة بالأدوات اللازمة في ذلك الصدد.

ختاما، سيواصل المجتمع الدولي معالجة كثير من المسائل الصعبة في جدول أعمال حفظ السلام هذا العام. والاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة المشاركة البناءة في هذا العمل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر هولندا على عقد جلسة اليوم.

لقد دأب مجلس الأمن على نشر بعثات لحفظ السلام بغية مساعدة البلدان على اجتياز الطريق الصعب من النزاع إلى السلام. ولكن يواجه حفظة السلام اليوم تحديات لم يسبق لها مثيل، لا سيما في أفريقيا. بالعمل في بيئات خطيرة، غالبا ما يشكلون هدفا للجماعات المسلحة والتهديدات التي يواجهونها تزداد تعقيدا. لذلك يجب أن تتطور استجاباتنا لكي تتناسب مع الحقائق على أرض الواقع. ويجب أن نكفل أن يتمتع حفظة السلام بالحماية المناسبة وأن نزودهم بالمعرفة والمعدات اللازمة والمعدات التكنولوجية حتى يتمكنوا من الاضطلاع بولاياتهم بالكامل. وتشيد إسرائيل بمبادرة الأمين العام في طلب ونشر تقرير الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز بشأن تحسين سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ونقدر الجهود التي تبذلها الأمانة لاستيعاب التوصيات الواردة في التقرير. وتقع على مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة الآن مسؤولية دعم التدابير الفورية لمعالجة الاستنتاجات الجدية في التقرير.

وتقوم إسرائيل بنشاط بتقديم المعرفة ومشورة الخبراء والتدريب الطبي إلى عمليات حفظ السلام، فضلا عن تزويدها بالدعم التكنولوجي. لقد عملنا في الآونة الأخيرة مع شعبة الخدمات الطبية لتقديم التدريب على الإسعافات الأولية المنقذة للحياة لجميع حفظة السلام ودعم جهودهم الرامية إلى وضع خطة عمل استراتيجية للصحة العقلية. كما قمنا بتوسيع نطاق شراكتنا مع إدارة الدعم الميداني من أجل تحسين الأمن في المخيمات في البعثات الميدانية. ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا مع إدارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل الهامة.

ونعتقد أيضا أن الأمم المتحدة يجب أن تستمر في إنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاقا وتعزيز جهودها الرامية إلى مكافحة الاستغلال الجنسي والإيذاء والتحرش الجنسيين في المجتمعات المحلية وداخل عمليات حفظ السلام، الذي يعرف في بعض الأحيان بـ ”النيران الصديقة“. وفي كثير من الأحيان يواجه حفظة السلام تهديدات بالعنف والاعتداء من الداخل وكذلك من مصادر خارجية، الأمر الذي يشكل انتهاكا لأبسط حقوق الإنسان ويؤدي إلى وقوع المزيد من الضحايا ويعرقل قدرة البعثات على الوفاء بولاياتها ويضر بشرعية الأمم المتحدة. إن إسرائيل ملتزمة بحماية حفظة السلام. ونؤيد تماما الجهود المبذولة لحفظ

السلام وسنواصل تزويد عمليات حفظ السلام بالأدوات اللازمة لتحقيق نجاحها.

وإذا أردنا لعمليات حفظ السلام تحقيق الأهداف التي يحددها مجلس الأمن لها، يجب علينا توفير الولايات الملائمة لها وكفالة تنفيذها بالكامل. إن لإسرائيل تجربة مباشرة بشأن هذا الموضوع من حيث صلتها بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهي قوة حفظ السلام المرابطة خارج الحدود الشمالية لإسرائيل. وفي القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أذن مجلس الأمن للقوة ''باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة. لضمان عدم استخدام منطقة عملياتها للقيام بأنشطة عدائية''، بهدف إنشاء ''منطقة خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان والقوة''. وفي القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧)، الذي اتخذ الصيف الماضي، طلب المجلس إلى الأمين العام النظر في السبل الكفيلة لزيادة تواجد قوة الأمم المتحدة المؤقتة، بما في ذلك من خلال تسيير الدوريات وعمليات التفتيش. وطلب أيضا السبل الكفيلة لتقديم التقارير العاجلة والمفصلة بشأن القيود المفروضة على حرية تنقل أفراد القوة وبشأن المناطق المحددة التي لا تملك القوة المؤقتة الوصول إليها والأسباب الكامنة لتلك القيود.

ولكن الحقيقة على أرض الواقع تبين أن ولاية القوة المؤقتة لم تنفذ بالكامل. وما زلنا نرى حالة مقلقة تشير إلى أن القوة قد لا تكون قادرة على الوفاء بجميع أحكام ولايتها. فقد سيطر حزب الله، وكيل إيران والمصنف دوليا بأنه منظمة إرهابية، على أكثر من ثلثي المدن والقرى الشيعية في منطقة عمليات القوة في جنوب لبنان واستخدم المدنيين اللبنانيين دروعا بشرية لحماية ترسانته التي تقدر بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الصواريخ والقذائف. وكما أبلغنا مجلس الأمن، قام مقاتلو حزب الله بزيارة الخط الأزرق مع قادة الميليشيات الأخرى المدعومة من إيران في انتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن. ويستخدمون تلك الزيارات للدعوة علنا للعنف ولتدمير إسرائيل. ووفقا لولاية القوة المؤقتة ينبغي أن تكون قادرة على الرصد الكامل واستكشاف هذه الأنشطة غير القانونية والإبلاغ عن خطورة الوضع الحقيقية في منطقة عملياتها، بما في ذلك المناطق التي لا يمكنها الوصول إليها.

هذا الإرهاب الذي تدعمه إيران وتعزيز حزب الله في لبنان يمثل مجرد مثال على عدوان إيران الخطير في منطقتنا. إنه أمر مؤسف، ولكن يجب أن نعترف جميعا بأن سلوك إيران التدميري قد تفاقم في السنوات الماضية منذ التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة. لقد مكنا إيران بموجب هذا الاتفاق. وتدفقت بلايين الدولارات في الاقتصاد الإيراني لتمويل برنامج الصواريخ الخطيرة وأعمال الجماعات المتطرفة العنيفة في لبنان واليمن وسورية وغزة. وإذ نتكلم الآن، تجري الولايات المتحدة جهدا هاما في تصويب العيوب الرهيبة في ما قلنا دائما أنه اتفاق سيئ. ونحن الآن في مرحلة حرجة. هذه هي الفرصة الأخيرة لتصحيح أخطاء الماضي ولندرك أنه يجب علينا أن نشرع جميعا في مسار جديد لكبح سلوك إيران الطائش. وأحمل رسالة بسيطة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن اليوم. يجب ألا يضيعوا هذه الفرصة. فخلال ٤٥ يوما سينقضي الوقت وقواعد اللعبة ستتغير. أمامهم خيار، إما أن يختاروا العمل مع الأمريكان ودعم جهودهم المخلصة لجعل منطقة الشرق الأوسط أكثر أمنا، أو أن يختاروا إيران وتمكين نظام خطير. وأحثهم على الاختيار الصحيح قبل فوات الأوان بالنسبة لنا جميعا.

إن التزام إسرائيل بعمليات حفظ السلام ثابت. ونؤكد مجددا دعمنا لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، حيث تواصل قواتها العودة إلى مواقعها في المنطقة الفاصلة. ونقدر إسهامات القوة الهامة في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ونتطلع إلى مواصلة دعمنا لمهامها وكذلك لمهام جميع حماة السلام الهامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يتوجه الكرسي الرسولي بالشكر إلى رئاسة مملكة هولندا على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن الكرسي الرسولي يؤمن بالدور المركزي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، ويقدر الإسهام الكبير لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في منع نشوب النزاعات المسلحة داخل الدول وفيما بينها.

في هذه الأوقات التي تشهد تحولا في الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين، حان الوقت لكي نلتمس معا سبلا لمواصلة تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الواقع، أبرز مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم التحديات المتنوعة في مجال حفظ السلام التي تتضمن الآن الإرهاب الدولي، والتطرف العنيف، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وحالات الطوارئ المتصلة بالمناخ. وأشاروا إلى ضرورة القيام بعمل جماعي أكثر قوة واتساقاً وشمولاً في سياق التهديدات المتنامية التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

وفي حين يستمر تنامي هذه التحديات والتهديدات، يرى الكرسي الرسولي أن حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية الحيوية، مثل المدارس والمستشفيات والأماكن الدينية والثقافية وإمدادات المياه، ينبغي أن تظل دائما بعدا بالغ الأهمية في حفظ السلام. وفي بعض حالات النزاع المسلح، لا سيما عندما ينطوي النزاع على التطهير العرقي أو غيره من أشكال النزوح الجماعي، من المهم أن يساعد حفظة السلام على تهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة والكريمة للاجئين، وغيرهم من المهاجرين القسريين والمشردين داخليا، إلى ديارهم وممتلكاتهم.

من الواضح أن ذلك يتطلب اتباع نهج شمولي تشارك فيه وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وغيرها من مختلف المؤسسات والأطراف المعنية. ولذلك، منذ بداية كل بعثة، يجب أن تعمل أدوات الأمم المتحدة للسلام والأمن جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والعمليات الإنسانية. إن انتهاكات حقوق الإنسان عوامل محركة للنزاع. وكثيرا ما تسهم استعادة احترام حقوق الإنسان في معالجة الأسباب الجذرية والحفاظ على السلام.

ثمة عنصر هام آخر في جهودنا المشتركة سعيا إلى التماس السبل الكفيلة بتحسين عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ألا وهوي تحديد أفضل الأوقات لنشر وإنهاء بعثة ما من بعثات حفظ السلام. وقد أصبح اتخاذ القرار السليم في تلك المجالات الحساسة أكثر صعوبة في الآونة الأخيرة، إذ تتزايد الدعوات إلى الاستمرار في المشاركة في عمليات حفظ السلام، ابتداء من الدلالات الأولية للنزاع إلى مرحلة ما بعد التعافي. لقد أصبح حفظ السلام وبناء السلام بشكل مترابط لا انفكاك منه لدرجة أن العديدين يتوقعون أن يتداخلان بشكل روتيني في عمليات الأمم المتحدة. ووفد بلدي على ثقة بأن الأمم المتحدة ستصغي دائما للحكومات والفئات السكانية المتضررة مباشرة في الميدان، وستتشاور معها.

تزداد حدة التحدي المتمثل في اتخاذ أفضل القرارات في هاتين اللحظتين الحاسمتين من عمليات حفظ السلام بسبب عدم تطابق أي نزاعين. لذلك، من الضروري الامتناع عن اتباع نهج واحد على أنه يناسب جميع الحالات، وتكييف عمليات حفظ السلام وفقا للغرض والسياق المحددين لذلك النهج، بما في ذلك الحساسيات الثقافية والدينية للشعوب المتضررة مباشرة من النزاع. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أن المشاركة النشطة للبلدان المضيفة في توجيه حفظة السلام وتدريبهم قبل إرسالهم إلى الميدان عنصر مهم لضمان نجاح البعثة.

لاحظ وفد بلدي الجهود الجادة الرامية إلى وضع سياسات جديدة لتعزيز القواعد التي تحكم سلوك الموظفين وانضباطهم. فعلى سبيل المثال، تعزيز معايير منع الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال من جانب أفراد حفظ السلام عمل جماعي لا مندوحة عنه لتحسين مصداقية وتقبل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كل في مسرح عملياتها وخارجها. وفي هذا الصدد، ينبغي عدم الاستهانة بأدوار ومسؤوليات البلدان المساهمة بقوات ومكاتب الأمم المتحدة المسؤولة بشكل مباشر عن الإشراف على عمليات حفظ السلام.

وبالمثل، في ضوء تدهور الحالة الأمنية السائدة في العديد من مناطق البعثات الميدانية، تظل سلامه وأمن موظفي الأمم المتحدة من بين أعلى الأولويات. وينبغي للأمم المتحدة أن تكفل تلقي حفظه السلام تدريبا خاصا للبعثة، وتزويدهم بالمعدات الكافية لحماية أنفسهم من المعتدين. إن مرتكبي الهجمات ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يجب أن يمثلوا أمام العدالة وفقا لأحكام القانون الدولي.

في الختام، يشيد الكرسي الرسولي إشادة خاصة بأفراد حفظ السلام الذين جادوا بأرواحهم في سبيل السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة بليبيته (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بالإشادة بهولندا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة في أوانها.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أُدْلِيَ به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

إن ليتوانيا بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات، لديها مصلحة كبيرة في جعل حفظ السلام أكثر كفاءة وقدرة على تلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين. منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، زادت ليتوانيا زيادة كبيرة عدد أفرادها في قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ففي الوقت الراهن، ينتشر ٣٩ من الرجال والنساء الليتوانيين العسكريين، في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهم يعملون في بيئات أمنيه شديده الخطورة. إن سلامة وأمن الأفراد الذين يتم نشرهم في البعثات الخارجية تأتي في قمة أولوياتنا. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة العمل، واتخاذ تدابير ملموسة لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام وغيرهم من موظفي البعثة، على النحو الذي اقترحه الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز في تقريره الأخير.

في البيئات التي يُستهدف فيها حفظة السلام مباشرة، أو عندما يستمر العنف على نطاق واسع أو عندما يحتاج آلاف المدنيين إلى الحماية من أعمال العنف المستهجنة، يجب أن تظل عمليات حفظ السلام مهيأة للوفاء بالغاية المنشودة. للتصدي للتحديات الفريدة التي نواجهها في هذا القرن، يحتاج حفظة السلام إلى أدوات القرن الحادي والعشرين وقدراته. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج البعثات إلى جنود مهرة ومدربين تدريبا جيدا. وبسبب تزايد التركيز على حماية المدنيين والمسائل الإنسانية، يشكل التدريب على حقوق الإنسان ومراعاة الفوارق الجنسانية أمرين أساسين لكي يتمكن حفظة السلام من الاضطلاع بمهامهم على النحو الصحيح.

ويكتسي التقييم قبل النشر أهمية حاسمة لكفالة استيفاء وحدات حفظ السلام لمعايير الأمم المتحدة، لكن ما يكتسي أهمية أكبر هو احترام قيم ومبادئ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لا بد من التفحص الدقيق للادعاءات المتعلقة بسوء السلوك، ولا بد من محاسبة المسؤولين عن هذا السلوك. وفي حالات القصور أو سوء السلوك، ينبغي قبول الإعادة إلى الوطن بوصفه الحل الوحيد. يجب أن تنفذ بصرامة سياسة عدم

التسامح مطلقاً فيما يتعلق بسوء السلوك الجنسي في أي مكان وأي زمان.

بيد أن جعل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أكثر كفاءة ومهيأة لتحقيق الغرض المنشود لا تقتصر على تحسين تدريب القوات، أو تحسين التسلسل القيادي، أو ضمان الدعم اللوجستي الكافي. إن مشاركة المرأة على جميع المستويات تزيد إلى حد كبير من الفعالية التشغيلية لبعثات حفظ السلام، ومن ثم ينبغي تعزيزها. نؤيد أيضا الذين يدعون إلى وضع استراتيجية خروج وولاية واضحة منذ بداية المشاركة. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية وضع ولايات سليمة وواقعية وقابلة للتحقيق لبعثات حفظ السلام. غير أن ذلك لا ينبغي أن يبرر التقاعس. ومن الضروري إجراء استعراضات منتظمة وقوية ومستقلة من أجل تقييم التقدم المحرز وتكييف الأهداف.

علاوة على ذلك، فإن مواصلة استكشاف الآفاق والإنذار المبكر يتيحان لنا الفرصة لاستخدام أدوات أخرى متاحة للأمم المتحدة. لا يزال من الحيوي زيادة الاستثمار في مجال الدبلوماسية الوقائية والعمل المبكر والوساطة، بالاستفادة الكاملة من قدرات الأمم المتحدة الدائمة في مجال الوساطة. ويجب زيادة تكريس الالتزام والمشاركة لدعم العمليات السياسية والحفاظ على استمرارية السلام.

في الختام، أود أن أكرر ضرورة السعي إلى استجابة أشمل من جانب الأمم المتحدة لعمليات السلام. ونحن بحاجة إلى تكامل أفضل بين أعمال حفظ السلام ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام، التي يتعين القيام بها بتعاون وتنسيق وثيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية. ومع ذلك، بل مما هو أساسي أكثر، أن الوقت قد حان لتركيز جميع جهودنا على تنفيذ التوصيات المتعلقة بحفظ السلام. لم يعد بوسعنا أن نتحمل الانتقال من تقرير إلى آخر، بينما نخفق في التنفيذ الكامل للتوصيات والأفكار التي تنشأ. إن الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة، بما في ذلك خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها، فضلا عن الالتزام الطويل الأجل من الدول الأعضاء بتنفيذ تلك التوصيات، تكتسي أهمية أساسية لتحسين عمليات حفظ السلام. ولا تزال ليتوانيا ملتزمة بالقيام بدورها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ هولندا على اتخاذ هذه المبادرة الهامة، وأن أشكر الرئاسة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت والهامة جدا. ولا سيما أنه ترأسها هذا الصباح دولة رئيس وزراء مملكة هولندا.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية.

لقد شهدنا في العام الماضي عددا غير مسبوق من القتلى في صفوف حفظة السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بكل رجل وامرأة على تضحياتهم في خدمة السلام. ولذا، يتعين علينا أن نعمل على تقليص خطر الهجمات المتعمدة على بعثات الأمم المتحدة أو الموظفين العاملين فيها، بما في ذلك عن طريق تحسين الإنذار المبكر والاستخبارات وقدرات الكشف، وتحسين الوعي بالأوضاع السائدة وآليات التخفيف من حدة المخاطر. وتماشيا مع الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير الأخير الذي قدمه الفريق سانتوس كروز وكذلك المداولات التي أجرتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، يتعين علينا أن نعيد النظر في السبل والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وأمن حفظة السلام التابعين، لنا والتأكد من توفير الموارد الكافية للبعثات وحصول الموظفين على كل ما يلزمهم من تدريب ومعدات لتمكينهم من الوفاء بالولايات المنوطة بهم. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقرير المعنون ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة“ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ونحث الأمانة العامة

على تنفيذ التوصيات الواردة فيه، بالتعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة ومع مجلس الأمن.

ما برحت سلوفاكيا نشطة بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة قبل ٢٥ عاما، وقد نشرت قواتها في ما مجموعه ١٩ بعثة من بعثات الأمم المتحدة وساهمت إجمالا بأكثر من ٣٠٠ ٧ رجل وامرأة. وما فتئت سلوفاكيا تشارك أيضا في البعثات العسكرية والمدنية التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تعمل أيضا في إطار الولايات الصادرة عن مجلس الأمن، وكذلك مع الأمم المتحدة في العديد من حالات الصراع، وتساعد في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد من جديد على استمرار التزامنا القوي ومشاركتنا النشطة في مساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل.

وفي الوقت الراهن، ينتشر أكبر عدد من القوات العسكرية وأفراد الشرطة التابعين لنا في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وأود أيضا أن أؤكد من جديد دعم حكومتنا الكامل للعملية السياسية الجارية والرامية إلى إعادة توحيد قبرص. وبالإضافة إلى ذلك، نحن فخورون أيضا بأن نخدم في مرتفعات الجولان وفي هايتي.

إن سلوفاكيا، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، انضمت من الناحية العملية، لكن في الغالب من الناحية المبدئية، إلى العديد من المبادرات الهامة، مثل مبادئ كيغالي ومبادئ فانكوفر، وكان آخرها الاتفاق الطوعي المرتقب من أجل القضاء على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام. وأود أن أبرز بعض الجوانب التي نعتقد أنها ذات أهمية خاصة في سياق المناقشة المفتوحة اليوم.

أولا، ما برحت المسائل المرتبطة بجانب العرض من عمليات حفظ السلام في محور اهتماماتنا. وعلى سبيل الأولوية، يجب أن نستمر في معالجة الصعوبات التي تواجهنا في الحصول على ما يكفي من القوات والمعدات المناسبة والدعم اللوجستي الكافي.

ثانيا، ينبغي أن تُقرأ الجهود الرامية إلى تحسين فعالية عمليات حفظ السلام جنبا إلى جنب مع عناصر الإصلاح الأخرى، وكذلك مع بناء السلام وخطة الحفاظ على السلام. يجب أن يؤدي إصلاح ركيزة السلام والأمن إلى المزيد من الإنجاز الملموس والإصلاح الإداري من أجل تحسين تقديم الخدمات، مع أقل قدر من التجزؤ وإيلاء الأولوية للوقاية والحفاظ على السلام، ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لإصلاح ركيزة السلام والأمن وإعادة هيكلتها.

ثالثا، إن عدد امن البعثات يكافح من أجل العمل في خضم عمليات السلام المتعثرة والصعبة وفي بيئات محفوفة بأخطار غير متماثلة. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام لاستعراض القيود المفروضة على عمليات حفظ السلام التقليدية، بما في ذلك ما يتخذه من إجراءات بخصوص مبادرة حفظ السلام التي عرضها هذا الصباح.

رابعا، كما قيل في مرات عديدة من قبل، فإن حفظ السلام أداة فريدة، لكنّ السعي إلى الحلول السياسية أمر أساسي ولا يمكن الاستعاضة عنه بأي شيء، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. ينبغي أن تتطور ولايات عمليات حفظ السلام باستمرار مع السياقات والاحتياجات في الميدان. ويجب أن تأخذ استعراضات ولايات حفظ السلام في الاعتبار وجود استراتيجيات الخروج التي تسعى إلى المساعدة في إرساء الأسس للسلام الطويل الأجل والمستدام

تنظر الدول الأعضاء بشكل متزايد إلى مسألة إصلاح القطاع الأمني المدمجة في القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، بوصفها أولوية هامة بالنسبة لحفظ السلام، بما في ذلك من أجل إنهاء بعثات حفظ السلام في الوقت المناسب. إنّ بناء مؤسسات العدالة والأمن الأكثر شمولا يكمن أيضا في صميم خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما هدف التنمية المستدامة ١٦. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبرز أن جنوب أفريقيا وسلوفاكيا، بوصفهما الرئيسين المشاركين لمجموعة أصدقاء الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن، سوف تعقدان اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن إصلاح القطاع الأمني والحفاظ على السلام وذلك في ٢٣ نيسان/أبريل المقبل على هامش الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام الذي سيعقد في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل.

في الختام، يظل حفظ السلام أحد أهم مجالات أنشطة الأمم المتحدة التي تكون فيها المنظمة أكثر وضوحا للعيان. ولذلك، قد تكون خيبة الأمل إزاء عملها أو تقاعسها واضحة للعيان بنفس القدر. ويتطلع وفد بلدي إلى مواصلة العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى ونحن عاقدون العزم أكثر من أي وقت مضى على تحديد أفضل السبل لتعزيز هذه الأداة الأساسية للسلام والاستقرار العالميين. وفي ضوء تزايد حجم الصراعات وطبيعتها المعقدة، تبدو الحاجة إلى العمل أكثر وضوحا من أي وقت مضى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فاولتيي ماتياس (البرتغال) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد البرتغال تماما البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية. وحرصا على الوقت، سأدلي بنسخة مختصرة من بياني، وسيوزع النص الكامل في القاعة.

اسمحوا لي أولا أن أهنئ الرئاسة الهولندية على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن عمليات حفظ السلام مثال ملموس على جهودنا الجماعية وهي من أهم الأدوات في تنفيذ الولايات الصادرة عن مجلس الأمن. والتحديات المعاصرة تستدعي استجابة سريعة من الأمم المتحدة. لذلك، لا بد من تعزيز عمليات السلام وتحديثها من خلال تكيفها مع التحديات الراهنة. وتؤيد البرتغال عملية الإصلاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي بدأها الأمين العام، وعلى وجه الخصوص تركيزها على منع نشوب الصراعات وأولوية الشأن السياسي واستعمال الدبلوماسية بوصفها الأدوات الأمثل لتحقيق السلام الدائم.

في هذا السياق، لا بد لعمليات حفظ السلام من أن تتجاوز ثنائية التسمية، أي حفظ السلام وإنفاذ السلام، وإدراج إجراءات الإنذار المبكر للحيلولة دون نشوب الصراعات وتفاقمها. ولذلك، ندعو إلى اتباع نهج شامل، وفي الوقت نفسه، التعاون الوثيق مع الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين، على غرار ما قام به الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.. وبالمثل، فإن التوازن بين الجنسين في عمليات حفظ السلام أمر أساسي في العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني، ليس فقط من أجل تمثيل أكثر إنصافا فحسب، بل أيضا لتحسين قدرات البعثة على خدمة جميع القطاعات السكانية.

إن بلدي إذ يدرك مسؤوليته تجاه الأمن الدولي، ما برح يحافظ على مستوى عالٍ من المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشارك حاليا في سبع عمليات منها. وأود أن أشدد على مشاركتنا في اثنتين منها هما: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهي من أخطر عمليات السلام في أفريقيا؛ وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث قمنا بنشر أكبر وحدة عسكرية تتألف من ١٦٠ من الأفراد العسكريين وضابط شرطة واحد. ويعني هذا عمليا قوة للرد السريع بلا قيود وبكامل الصلاحيات في الحالات التي تتطلب مستوى عاليا من التنقل والاستجابة السريعة، لا سيما في معالجة حالات المدنيين العزل أو لردع الهجمات المحتملة.

كما أن هذا الالتزام الكبير من جانب بلدي استجابة لنداء حليف أوروبي وثيق جدا، وهو فرنسا، في أعقاب الهجمات المروعة التي وقعت في باريس.

وأخيرا، سيكون من الضروري كفالة قدر أكبر من قابلية التشغيل والفعالية بين الوحدات. كما أننا نعلق أهمية خاصة على تدريب أصحاب الخوذ الزرق لدينا على التمسك بالاحترام الصارم لمدونات قواعد السلوك بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونحن على استعداد لتوفير التدريب لوحدات من بلدان أخرى مساهمة بقوات التي لدينا معها برامج واتفاقات تعاون، كما هو الحال في البلدان الناطقة بالبرتغالية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لوكسن (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتشكر هولندا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى. إننا نجتمع لإظهار التزامنا الجماعي بالحفاظ على السلام كهدف، وكعملية لتنشيط ولاية المنظمة للسلام كمبدأ أساسي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بهدف استعادة الأمم المتحدة البريق الذي كانت تتسم به عند إنشائها بوصفها حافظة سلام العالم وصانعته الأبرز.

ولم يسبق قط للفلبين أن توانت، خلال ٥٠ عاما من عمليات حفظ السلام، في التزامها بالاستجابة لنداءات الأمم المتحدة من أجل السلام والاستثمار في السلام، حتى عندما تطورت في عالم متغير. ولذلك، وقعنا الاتفاق الطوعي ضد الاستغلال والاعتداء الجنسيين، الذي يتعلق بالمسائل التي ألحقت العار بما ينبغي أن يكون أمرا مشرفا - بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد جددنا تعهدنا في المؤتمر الثاني لرؤساء أركان الدفاع بتقديم المزيد من الضباط العسكريين كمراقبين وموظفين وبنشر المزيد من حفظة السلام من النساء، انطلاقا من قناعتنا، النابعة من الخبرة، بأن لنوع الجنس الذي يضمد جراح الحرب ويواسي أرامل الحرب ويأوي أطفال النزاعات أقوى الدوافع وأحكم النهج لمنع نشوبها واستعادة السلام المفقود.

إننا نعيد التأكيد، بالتعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على حفظ السلام باعتباره عنصرا رئيسيا من العناصر السياسية والأمنية لتعاون الرابطة، على النحو المبين في خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (٢٠١٦-٢٠٢٠). ويشارك ٤ ٥٠٠ من أفراد الشرطة والمستشارين العسكريين من رابطة جنوب شرق آسيا، في الوقت الراهن، في ١٢ بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد قلصت الفلبين مساهماتها بسبب متطلبات محلية، ولكننا مصممون، بعد تحقيق الانتصارات داخل البلد، على إعادة زيادة أرقام مشاركتنا في بعثات حفظ السلام في الخارج ومواصلة زيادتها. وأود الآن أن أعرض مقترحات الفلبين لعملنا الجماعي من أجل تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونكرر تأييدنا للدعوات إلى الاستثمار أكثر في الحلول السياسية للنزاعات المحلية، التي يجب أن تعززها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا أن تحل محلها. ويجب أن يشعر الناس في حالات النزاع أنهم يملكون السلام الذي لم نزد على أن ساعدنا على تحقيقه والحفاظ عليه. فهم، ولا أحد غيرهم، الذين يجب أن يشكلوا السلام والنهج المتبعة من أجل تحقيقه.

ويجب أن يقاس النجاح في عمليات حفظ السلام، في البيئات المعقدة والعالية المخاطر، بولاية حماية المدنيين باعتبارها المعيار الأساسي للنجاح، مع حماية الأطفال ومكافحة الاعتداء الجنسي كعنصرين رئيسيين. وينبغي تكييف جهود التدريب السابق للنشر للاستجابة للتحديات الخاصة بكل بلد، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين، مع تعاريف واضحة للمسؤوليات والفرص والقيود التي تواجه حفظة السلام في الميدان.

ونشارك إندونيسيا في إيلاء نفس القدر من الأولوية لضمان سلامة حفظة السلام، أساسا بتعزيز قدرات البلدان المساهمة بقوات، واستجلاب معدات من البلدان النامية بقدر الدروس المستخلصة من تجاربها الميدانية المرضية عموما. إننا لا نذكر على الإطلاق أننا تخلينا عمن سعوا في طلب حمايتنا أو أسأنا معاملتهم. ومن المؤكد أن لدينا ما نقوله في ذلك الصدد.

ونحن نؤيد، فيما يتعلق بالمسؤولية عن تحسين عمليات حفظ السلام، الدعوة إلى استمرار المشاورات الثلاثية والتعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. فبدونها، من المستحيل التوصل إلى فهم مشترك لاستجابات تشغيلية وسياساتية مناسبة وتأثيراتها على ولاية عملية من العمليات وتنفيذها.

وفيما يتعلق بتعزيز النهج الشامل للبعثة بأسرها، نكرر تأييدنا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هيكل بناء السلام، التي تؤكد على أهمية تحديد أولويات التدخل، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ووضع استراتيجيات بناء سلام طويلة الأجل، بما يكفي من الموارد المالية المستدامة التي تترجم إلى تدابير ملموسة على الصعيد القطري، ولكن من دون أي صبغة سياسية على الإطلاق. وإن لم تكن سياسة حفظ السلام وطنية، فهي تدخل أجنبي. وذلك كان يسمى حفظ السلام بالانكشارية.

إننا ندعم المنتديات الحكومية الدولية التي تمكن من تعلم بناء القدرة على التكيف وتشجيع الحوار البناء بشأن التحديات التي تواجه الحفاظ على السلام من الأقران، بغية إحياء شعور بالمسؤولية المشتركة على نجاح حفظ السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة ريفيرا سانشيث (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر الرئاسة الهولندية على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بمشاركة رئيس الوزراء مارك روت. وكذلك نعرب عن تقديرنا للمذكرة المفاهيمية (S/2018/184، المرفق) التي أعدت من أجل المناقشة اليوم، ونثني على الأمين العام والسيدة فاطمة توري على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين في هذا الصباح.

يرى وفد بلدي أن عمليات حفظ السلام لا تزال تشكل إحدى أنجع الآليات التي وضعها المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الجماعية إلى البلدان التي تنتقل من حالات النزاع إلى السلام. ولذا فإن كل ما من شأنه تحسين كفاءتها وفعاليتها يترجم إلى فرصة للإسهام في تحقيق نتائج أفضل لتلك العمليات.

وقد التزمت السلفادور تاريخيا بعمليات حفظ السلام، وتعتقد أنها تضطلع بدور أساسي في إحلال السلام في العالم. وبالتالي، فإننا نؤيد جميع العمليات السياسية الرامية إلى إقامة حكومات شرعية وشاملة للجميع، وإلى توفير الأمن وتعزيز عمليات بناء السلام والحفاظ عليه. ويسهم بلدي حاليا في ثماني بعثات مختلفة بقوات وأفراد شرطة يبلغ مجموعها ٢٠٤ من الرجال والنساء، بما في ذلك وحدة جوية متخصصة مكونة من ٦٠ فردا في انتظار أن يتم نشرها في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ويحيط وفد بلدي علما بتقرير الفريق دوس سانتوس كروز، الذي أصبح أداة هامة في المعالجة المشتركة للمسائل المثيرة للقلق والتحديات المشتركة التي نواجهها، التي يمكن أن تسهم في تحديد استراتيجية طويلة الأجل لتحقيق نتائج أفضل في عمليات حفظ السلام. وترى السلفادور أنه من المهم تسليط الضوء على بعض الجوانب التي لا غنى عنها لكفالة نجاح عمليات حفظ السلام. يتمثل أحدها في أهمية إجراء مشاورات ثلاثية فعالة يتمكن فيها لمجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة من إجراء تقييمات موضوعية تمكنهم من تحسين قابلية البعثات العملياتية وأدائها الوظيفي وتجديد وتنشيط عملها. ويجب وضع وجهات

نظر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في الاعتبار، ولا سيما خلال عمليات رسم السياسات وصنع القرارات، بما في ذلك نشر المراحل الانتقالية وتجديد الولايات، وكذلك عندما تحدث تغيرات أخرى ذات صلة. ويجب أن تكون لها ولايات واضحة وقابلة للتحقيق، تستجيب للتحديات القائمة على الأرض. فلا يمكن تحقيق النتائج المرجوة إلا من خلال التعاون المستمر.

ولكي تكون عمليات حفظ السلام فعالة حقا، يجب أن يكون بإمكانها أن تعتمد منذ البداية على الدعم السياسي والموارد البشرية والمالية والموارد اللوجستية، وولايات محددة بوضوح وقابلة للبقاء، فضلا عن موظفين مدربين تدريبا عاليا بغرض الوفاء بمهامهم في الميدان.

ويقر وفد بلدي بالدور الحيوي للنساء والشباب في منع نشوب النزاعات وتسويتها، ونحن نؤكد على الحاجة إلى تشجيع مشاركتهم الكاملة في عمليات حفظ السلام والدعوة إلى السلام، مع التأكيد على أهمية تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويساور السلفادور قلق بالغ إزاء عدم استقرار البيئة السياسية والأمنية في المناطق التي تنتشر فيها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن نماذج العنف في مناطق النزاع التي تنشر فيها عمليات حفظ السلام هي الأسوأ منذ عام ١٩٩٤

وفي ذلك الصدد، يرى وفد بلدي أنه يجب أن يقترن هدف تحقيق السلام الدائم بعمليات موازية شاملة جيدة التخطيط وموضوعة بعناية، شريطة أن تستند إلى موافقة الأطراف المعنية والتزامها.

ويجب أن نكفل الالتزام الصارم بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بوصفها عناصر أساسية في جهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. ويقيننا أن احترام تلك المبادئ الأساسية لحفظ السلام أمر أساسي لنجاح العمليات في الميدان.

ونرى أن من الأهمية بمكان كفالة أعلى مستوى ممكن من مستويات السلوك الأخلاقي للموظفين المشاركين في عمليات حفظ السلام، ونؤكد مجددا التزامنا الكامل بسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتبعها الأمم المتحدة. ونؤكد مرة أخرى في ذلك الصدد التزامنا بسرعة التحقيق في جميع حالات سوء السلوك وتحديد المسؤولين عنها في نهاية المطاف وفقا للإجراءات القانونية الواجبة ومذكرات التفاهم التي وافقت عليها الأمم المتحدة.

وختاما، يدين وفد بلدي جميع الهجمات وأعمال العنف ضد موظفي الأمم المتحدة أثناء أداء مهامهم، ويعرب مرة أخرى عن شعوره بالقلق إزاء سلامة موظفي البعثات في الميدان وأمنهم. تحقيقا لتلك الغاية، ندعو إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وأغتنم هذه الفرصة لكي أثني على موظفي الأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم أثناء أداء عملهم الجدير بالثناء، ونعرب عن تعازينا لأسرهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد بهاتاراي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): تود نيبال أن تثني وتعرب عن تقديرها للرئاسة الهولندية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تعطي الأولوية لحفظ السلام وما يستحقه من زخم. وأشكر الأمين العام على تعليقاته، وأشكر مقدمي الإحاطات الآخرين على الإدلاء بوجهات نظرهم.

وأؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وسأتلو نسخة مختصرة من بياني توفيرا للوقت.

بسبب التزامها الثابت بالسلام العالمي، ما برحت نيبال شريكة موثوقة ودائمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام طوال الـ ٦٠ عاما الماضية، أدى خلالها أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ من حفظة السلام التابعين لها الخدمة بامتياز وضحّى ٧٣ فردا منهم بأرواحهم الغالية في أداء واجبهم. وكثيرا ما تم نشر أفرادنا بصورة عاجلة وفي أصعب مسارح العمليات حيث أظهروا قدرا كبيرا من المرونة ودون أدنى محاذير. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لجميع ذوي الخوذ الزرق النيباليين السابقين منهم والحاليين وغيرهم كافة على خدماتهم النبيلة وجهودهم الرامية إلى جعل عالمنا أكثر أمنا.

وتعدُّ نيبال حاليا سادس أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في العالم، حيث يعمل أفرادها في ١٤ بعثة من جملة ١٥ بعثة منتشرة في مختلف أنحاء العالم. ونقرن بين خبرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في جميع أنحاء العالم وعمليات السلام الوطنية الناجحة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع على الصعيد الوطني. ومن ذلك المنظور، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على بعض النقاط التي ينبغي إدماجها في إطار عملنا الجماعي لأجل تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ينبغي وضع عمليات حفظ السلام ونشرها حصرا لتكملة ودعم العمليات السياسية الوطنية الشاملة، بما يكفل نزاهتها ومصداقيتها، فضلا عن دعم بناء القدرات المحلية في البلدان المتضررة من النزاعات. ويجب أن يستند وضع الولايات إلى تحليل شامل وواسع النطاق للنزاعات وأسبابها الجذرية. ويجب إشراك جميع الشركاء بطريقة بناءة في عملية وضع الولايات. وينبغي أن يكون إلزاميا تشاور القائمين على الصياغة مع البلدان المحتمل مساهمتها بقوات وأفراد شرطة بشأن الولايات قبل وضعها في صيغتها النهائية، وينبغي أن تكون الولايات واضحة وذات مصداقية وقابلة للإنجاز، فضلا عن توفر الموارد الكافية لها. وينبغي أن تحدد جميع الولايات دور ومسؤولية جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين والجهات الفاعلة – مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة وغيرها.

وينبغي إيصال الولايات بوضوح لحفظة السلام المنتشرين في الميدان، ويجب أن ترتبط المهام المتوقع منهم القيام بها ارتباطا واضحا بتلك الولايات. ويجب على قيادات البعثة أن تكون لديها توقعات واضحة فيما يتعلق بحفظة السلام مع تحمل المساءلة عن أداء البعثة برمتها. ويجب ألا تكون أي من البعثات – في حال خلوها من القيود الوطنية في أي وقت من الأوقات – عرضة للمطالب غير المعقولة أو لعمليات النشر والتناوب أو أن تكون بمثابة كبش فداء. وينبغي أن يكون الأداء أساسا لتناوب الوحدات من مختلف البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة، وخاصة في الأوقات الانتقالية. وينبغي أن تتسق وتعدل ولايات حفظة السلام وقدراتهم استنادا إلى الحقائق المستجدة في الميدان، مع توفير أفرقة الدعم التدريبي المتنقل حسب الاقتضاء.

ويجب أن تعمل الأمم المتحدة عن كثب مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، دون المساس بسيادة البلد المضيف أو اختصاصه في المبادرة بعملية سلام بقيادة وطنية. ويجب على حفظة السلام كسب ثقة المدنيين الذين يتولون حمايتهم، بما في ذلك مساعدة المجتمعات المحلية على تحسين أحوالها المعيشية وضمان انسجام العلاقات فيما بينها.

أخيرا وليس آخرا، ينبغي أن يتمكن حفظة السلام دائما من العمل على أعلى مستوى ممكن من الروح المعنوية، مع اتخاذ ما يكفي من التدابير لضمان سلامتهم وأمنهم وكرامتهم وهم يخاطرون بحياتهم لترسيخ مبادئ الأمم المتحدة. ويجب أن نمنحهم الثقة بأن يدركوا أنهم ليسوا يعملون لوحدهم أبدا. ولا شك أن تقديم مرتكبي الجرائم بحق حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة إلى العدالة أمر بالغ الأهمية في ذلك الصدد.

ويتسم السلام والأمن والتنمية، وحقوق الإنسان – بوصفها الركائز الثلاث للأمم المتحدة – بأنها تكمل وتعزز بعضها

بعضا. وبفضل الأمم المتحدة قطع العالم شوطا طويلا على هذه الجبهات، ولكن دون أن يخلو ذلك من بعض المفارقات. ولم تعد العوامل المسببة لمعظم النزاعات مثل الفقر والجوع والاستبعاد خافية، إلا أن الذي يعملون لأجل القضاء عليها لا زالوا بحاجة ماسة إلى المزيد من الموارد. ويبدو أن النزاعات نفسها - التي تستنفد القدر الأعظم من مواردنا - أصبحت لديها القدرة على الاستدامة أو إشعال نزاعات أخرى مشابهة، وبذلك تؤدي إلى تدمير المكاسب الإنمائية في معظم الحالات. فلماذا يحدث ذلك؟ ويعزى السبب إلى حد كبير إلى عدم تناسب الجهود المبذولة لمكافحة النزاعات.

وختاما، لا مجال لضمان النجاح في ميداني السلم والأمن إلا بإرادتنا السياسية الجماعية وباتخاذ الإجراءات الرامية إلى معالجة المسائل الفلسفية والسياساتية والاستراتيجية المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام. وسيظل ذلك النجاح هدفا بعيد المنال إلى حين تحقيق التنمية الشاملة للجميع بوصفها أداة للوقاية في نهاية المطاف. ولن يتحقق ذلك حتى يتم التوصل إلى حلول سلمية عن طريق التفاوض لتسوية جميع النزاعات، وإلى أن تؤخذ النزاعات أينما كانت مأخذ الجد قبل تحولها إلى تهديدات بفترة طويلة سابقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دواله (جيبوتي) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، تود جيبوتي أن تعرب عن امتنانها لمملكة هولندا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة لمجلس الأمن بشأن موضوع العمل الجماعي لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشكر وفد دولة الكويت، سلفكم في الرئاسة، سيدي الرئيس، على مبادراته المتتالية الناجحة خلال فترة ولايته. ونود أيضا أن نشكركم، سيدي الرئيس، على المذكرة المفاهيمية (S/2018/184، المرفق) التي أُعدّت لجلسة اليوم والتي تساعد على تحديد المسائل وشحذ تركيزنا على الإنجازات الرئيسية التي تحققت، إلى جانب أوجه القصور الخطيرة التي تجب معالجتها. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الأمين العام، السيد موسى فقي محمد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيدة فاتيماتا توري، مديرة مجموعة البحوث والدراسات والعمل المعنية بتدريب المرأة على إسهامهما وإحاطاتيهما القيّمتين.

(تكلم بالفرنسية)

في حين كانت نشأة عمليات حفظ السلام بصورة عفوية، إلا أنها واصلت تطورها وتكيفها على مختلف التحديات التي تطرحها الوقائع الميدانية. وعلى الرغم من أن تقييمات أدائها قد تشمل انتقادات حادة وتؤدي إلى الإحباط أحيانا، إلا أنه لا جدال في جدواها بوصفها آلية أساسية لإدارة النزاعات وحلها، بل إن العكس هو الصحيح. وبذلك نفهم جوهر الإصلاح الذي يقترحه الأمين العام أنطونيو غوتيريش والذي يشكل إطار هذه المناقشة المفتوحة. ونؤيد مختلف التدابير التي اقترحها الأمين العام صباح اليوم بشأن تعزيز العمل الجماعي للدول الأعضاء.

وينبغي أن نواصل استعراض نهجنا في عمليات حفظ السلام وأساليب عملها عبر النظر في بعض المعايير الرئيسية. ومن بينها نشدد على أنه يجب أن تكون لدينا ولايات واضحة وواقعية وقابلة للتنفيذ، وأن توضع في مراعاة للسياق المحدد والحقائق في الميدان. ويجب أن يستند توافق الآراء السياسي الذي ينبغي أن يسود بين جميع الجهات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، إلى توفير موارد كافية تتناسب مع ولايات البعثات، بما في ذلك توفير القدرات الجوية والمتنقلة مثل الطائرات العمودية، وغني عن البيان، توفير ما يكفي من الموظفين العسكريين المدربين جيدا. وكثيرا ما يكون عدم توفر هذه الاحتياجات اللازمة سببا في فشل عمليات حفظ السلام.

وفي مجال عمليات حفظ السلام، أصبحت أفريقيا للأسف فأر عملاقا للتجارب في السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعل من قارتنا مساهما قيما للغاية في التفكير الجماعي المستمر حاليا بشأن اتخاذ إجراءات حاسمة. وستكون مشاركة أفريقيا بصورة أنشط، مع احترام اختصاصات مجلس الأمن، حسنة التوقيت تماما، كما أشار إلى ذلك السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، في بيانه خلال الدورة الاستهلالية للأعضاء الجدد في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، التي عُقدت في جيبوتي يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس، حيث أن القادة الأفارقة يُبدون في هذا الوقت التزاما متجددا بتولي مهمة تنفيذ جدول أعمال السلام والأمن في أفريقيا.

(تكلم بالإنكليزية)

ولمجلس الأمن دور أساسي في تحديد الثغرات في القدرات في بعثاتنا حاليا ومستقبلا وفي مساعدتنا على سدها، بما في ذلك عن طريق التدريب والمساعدة في بناء القدرات. وينبغي أن يجري باستمرار تقييم مفاهيم العمليات التي تتبناها البعثات وتعديل تشكيل قواتها وخططها التشغيلية. ويجب أن تواصل البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التحلي بالمرونة وأن تكون قادرة على التكيف فيما يتعلق بالقدرات التي توفرها والفترات الزمنية التي توفرها خلالها. فنشر قوات تفي بمعايير الأداء التشغيلي والسلوك عنصر حاسم في سد الثغرات في مجال القدرات.

(تكلم بالفرنسية)

ويجب علينا أن نتقاسم المخاطر والمسؤوليات معا وأن نتحمل أعباءنا معا. فلنستثمر معا في السلام ولنعبئ معا عملياتنا لحفظ السلام بشكل أكثر فعالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيدة سكر (الأردن): اسمحوا لي في البداية، السيد الرئيس، أن أشكر دولة السيد مارك روت، رئيس وزراء مملكة هولندا، وأعضاء الوفد الهولندي على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أتوجه بالشكر لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش وجميع من شاركوا في تقديم الإحاطات الإعلامية والمعلومات القيمة للمجلس.

وأود أن أشير إلى أننا نؤيد البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن المملكة الأردنية الهاشمية من الدول السباقة إلى نشر السلام والأمن في المنطقة والعالم، من خلال مشاركتها في نشر قوات حفظ السلام، وفي تقديم خبرتها في مجال السلام والأمن الدوليين. وللأردن دور هام في الحوار والوساطة من أجل تحقيق السلام. ويتفاعل الأردن بشكل إيجابي وكبير مع مهام حفظ السلام والأمن الدوليين، انطلاقا من ثوابت ومرتكزات سياسته الخارجية القائمة على الاعتدال والوسطية واحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية،

حيث دأبت المملكة، ومنذ عقود، على المشاركة في عمليات حفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم. وقد تعدى مجموع المشاركين ١٠٠ ٠٠٠ في كرواتيا ودارفور وجنوب السودان والكونغو ومالي وهايتي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها. وفي هذا السياق، نؤكد أن عمليات حفظ السلام يجب ألا تكون، بأي حال من الأحوال، بديلا عن الانخراط في العمليات السياسية التي تضمن بناء واستدامة السلام، وكذلك إيجاد الحلول للمسببات الرئيسية للصراعات والحروب. كما نشدد على ضرورة العمل على الوقاية لمنع نشوب النزاعات وتوفير السبل والظروف اللازمة لتحقيق السلام المستدام.

تولي حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أهمية خاصة لجهود الأمين العام في إصلاح وإعادة هيكلة قطاع إدارة عمليات حفظ السلام لتحسين فعالية البعثات. وهنا نؤكد أن المسؤولية

في ذلك لا يجب أن تقع على عاتق البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة فقط، بل على عاتق جميع الأطراف ذات الصلة، بدءا من صياغة ولاية واضحة وواقعية وقابلة للتطبيق، ومن ثم توفير جميع سبل النجاح من تمويل وموارد بشرية مؤهلة والمعدات اللازمة للنجاح، إضافة إلى وجود الغطاء السياسي اللازم. كما أن هنالك مسؤولية تقع على البلدان المضيفة والمنظمات المحلية والإقليمية وقيادة البعثات والقوات المشاركة. ونؤكد هنا على أهمية التشاور الثلاثي المستمر بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، وعلى أهمية الانخراط المتعدد الأطراف والشراكة في التصدي للتحديات وفي السعي من أجل السلام العالمي.

كما ونرى أن قراري مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن السلام المستدام (قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠)، إضافة إلى خطة العمل المنبثقة عن تقرير كروز، تشكل قاعدة جيدة لتحديد التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام ووضع خطة استراتيجية واقعية على المدى البعيد لمعالجة هذه التحديات.

إن التدريب المتميز هو أحد مرتكزات نجاح قوات حفظ السلام وتحسين الأداء. وفي هذا السياق، تولي حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، متمثلة في القوات المسلحة الأردنية ومديرية الأمن العام، أهمية خاصة للعمليات التدريبية، حيث تؤمن أن جودة التدريب والتأهيل متطلب رئيسي لجندي فعال في الميدان. وبناء عليه، تم في عام ١٩٩٦ إنشاء معهد للتدريب على عمليات حفظ السلام، يقوم بتدريب أفراد القوات المسلحة الأردنية المشاركين في عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى عقد دورات للمشاركين الأجانب منذ عام ٢٠٠٣. وقد تم اعتماد معهد تدريب عمليات حفظ السلام من قبل منظمة حلف شمال الأطلسي. والمركز عضو في الرابطة الدولية لمراكز التدريب على حفظ السلام، حيث قام بتدريب أكثر من ٦٦ ٠٠٠ جندي من الأردن والدول الأخرى. وقد تم إنشاء مركز آخر للتدريب على عمليات حفظ السلام في مطلع عام ٢٠١٣، تشرف عليه مديرية الأمن العام. ونؤكد على دعمنا المستمر لجهود الأمين العام حول سياسة عدم التسامح المطلق بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

تدعم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية جهود الأمانة العامة الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، حيث تشارك حاليا ٣٠ امرأة ضمن وحدات الشرطة في بعثات حفظ السلام في دارفور وجنوب السودان وأبيي. كما تم تنسيب ٣ ضابطات من القوات المسلحة الأردنية من أصل ١٢ ضابطة في معهد حفظ السلام الأردني للعمل كضباط ركن في بعثة الكونغو ولأول مرة، سعيا إلى الوصول إلى نسبة ١٥ في المائة بنهاية عام ٢٠١٨، وهو ما يؤكد الأهمية الكبيرة التي يوليها الأردن لمساهمة المرأة وتعزيز دورها في عمليات حفظ السلام. وللمرأة دور كبير وهام وفاعل في ذلك.

وختاما، نؤكد هنا على ضرورة التحول، في دور الأمم المتحدة، من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات. كما ندعو إلى الاستمرار في العمل معا، كمجتمع دولي، وفي ضوء المتغيرات الكبيرة التي يتعرض لها العالم اليوم، على بناء الشراكات الفاعلة على كل المستويات لمعالجة الأسباب الجذرية المؤيدة للصراعات والنزاعات والحيلولة دون وقوعها. ويساند الأردن جميع الجهود الرامية إلى دعم وتقوية جهود حفظ السلام، وكذلك الجهود الرامية إلى تقوية الرابط بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وهي الأعمدة الرئيسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن الدوليين وحياة أفضل للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر لكم، السيد الرئيس، على

تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة للأمم المتحدة. كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام على استعراضه الشامل للحالة الراهنة، ولرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ولمديرة المنظمة غير الحكومية، مجموعة البحوث والدراسات والتدريب في مجال العمل النسوي، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين.

المسألة الأولى التي أود أن أتناولها اليوم هي البيئات التي تنطوي على تهديدات متزايدة للحياة التي تنتشر فيها حاليا بعض بعثاتنا لحفظ السلام. فشدة وتعقيد التهديدات غير المتناظرة التي تشكلها الجماعات الإرهابية والمتطرفة يمثلان تحديا خطيرا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من منظور حماية القوات وتنفيذ ولاياتها على حد سواء. وإننا ندين بأشد العبارات جميع الهجمات التي تُشن على حفظة السلام الذين تكبدوا، للأسف، في العام المنقضي أكبر عدد من الخسائر في الأرواح نشهده خلال أكثر من عقدين من الزمان. وتدعم تركيا الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام، لا سيما من حيث تحسين تدريب حفظة السلام.

لا تزال عمليات حفظ السلام، بوصفها النشاط الرئيسي للأمم المتحدة، تشكل إحدى أكثر الأدوات فعالية التي أنشأها المجتمع الدولي لمواجهة سياقات النزاع وما بعد النزاع. ونعتقد أن وضع إطار سياسي واستراتيجي متكامل ومتسق وجيد التنسيق ضروري لفعاليتها. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تنشئ، من خلال ذلك الإطار، ولايات واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق وذات مصداقية مع تزويدها بالموارد المناسبة، وأن توفر توجيهات سياسية سليمة للقوات ولأفراد الشرطة في الميدان.

ونحن على ثقة بأن عملية الإصلاح الجارية في هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن ستكون ذات آثار إيجابية على الطريقة التي تتصدى بها الأمم المتحدة للتحديات التي تواجهها في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون الولايات الممنوحة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام متناسبة مع الموارد المخصصة لها. ويجب أيضا أن تكون لدينا نظم دعم لوجستية قابلة للتنبؤ ومهنية ومرنة، فضلا عن توفر أدوات ووسائل لزيادة أداء القوات العسكرية وقوات الشرطة لدينا.

لا شك في أن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد تتطلب طائفة متنوعة من الخبرات الفنية التي لا يمكن تلبيتها إلا من خلال توفر الأفراد العسكريين. لذلك من الضروري تعزيز الجانب المتعلق بعمل الشرطة في بعثاتنا، وذلك ضمانا لأداء المهام المنوطة بهم على نحو أكثر فعالية. وعلاوة على ذلك، علينا جميعا اعتماد سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء حوادث العنف الجنسي والتأكد من تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

إن تركيا بوصفها بلدا مساهما بقوات وأفراد شرطة، ليس فقط في عمليات الأمم المتحدة، بل أيضا في بعثات أخرى تديرها منظمات إقليمية، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تشارك مشاركة كاملة في جهود حفظ السلام وبناء السلام على الصعيد العالمي. وسنواصل أيضا تقديم المساهمات في المناقشات التي تجري داخل الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل بهدف وضع خارطة طريق ثابتة للسلام في حالات الصراع، استناداً إلى أولوية منع نشوب الصراعات، بما في ذلك من خلال جهود الوساطة الفعّالة، فضلا عن معالجة جذور أسباب الصراعات، مع التفهم المناسب للظروف المحلية.

بالنظر إلى ضخامة وتعقد التحديات العالمية الراهنة، نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة زيادة تعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ووضع ترتيبات أنجع دعما لعمليات السلام. ونرحب بالخطوات التي اتخذت حتى الآن، كما يتجلى ذلك في التفاعل

الجاري حاليا في تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي. إن زيادة عمليات حفظ السلام على الصعيد الإقليمي ليس فقط من أجل زيادة الكفاءة بتكريس جهودنا للاحتياجات المحلية، بل أيضا لضمان استدامتها حتى بعد أن يتلاشى الاهتمام الدولي.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشيد بالرجال والنساء الذين يعملون في بعثات حفظ السلام ويعرّضون حياتهم للمخاطر في كل يوم لتوفير السلام والأمن والاستقرار في أنحاء مختلفة من العالم. إنهم يقومون بواجب مقدس بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره. ونشيد إشادة خاصة بالذين ضحوا بأرواحهم سعيا إلى عالم أكثر سلما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة كورت بافداج (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مملكة هولندا لطرحها هذه القضية في صدارة مناقشة مجلس الأمن.

تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أُدْلي به باسم مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية.

أود استرعاء انتباه المجلس إلى الآراء الوطنية التالية.

أصبحت عمليات حفظ السلام أبرز نشاط للأمم المتحدة على مدى العقود القليلة الماضية. كذلك أضحت البيئة الأمنية العالمية متغيرة باستمرار، وباتت التحديات التي تواجهها ناشئة ومتطورة. وهذه التحديات تتطلب نُهجا جديدة وابتكارية، ويجب أن تتجسد في إدخال تعديلات مناسبة على العمليات الدولية والبعثات. وتصبح حاليا هذه العمليات متزايدة في ديناميتها وتزداد ولاياتها من حيث تنوعها وتشابك مهامها الفردية.

إن المبادئ والقيم التالية هي أساس مشاركة سلوفينيا في العمليات والبعثات الدولية، مثل تعزيز الأمن الدولي والديمقراطية وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحماية أضعف الفئات بشكل خاص.

في عام ٢٠١٧، احتفلت سلوفينيا بالذكرى السنوية العشرين لنشر أول وحدة سلوفينية عسكرية وأفراد شرطة في العمليات والبعثات الدولية، وبالذكرى العاشرة لنشر خبراء فنيين في مجال الخدمة المدنية. خلال تلك السنوات، خدم أكثر من ١٣ ٥٠٠ من الأفراد العسكريين والمدنيين السلوفينيين في الأمم المتحدة وغيرها من عمليات دعم السلام، وطوال تلك الفترة، واصلت سلوفينيا ترقية وتعزيز مشاركتها بطرق مختلفة، من قبيل التخصص في مهام معينة والعمل بطريقة أكثر توازناً بين الجنسين. وفي رأينا، أنه العمل الجماعي لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن يركز على المسائل التالية بشكل خاص.

أولاً، إن الجهود الرامية إلى تحسين أمن قوات حفظ السلام، فضلا عن تحسين أمن المدنيين، من مسؤوليتنا الجماعية. ونتفق تماما مع التوصيات الواردة في تقرير الفريق سانتوس كروز، ونؤيد مبادرة الأمين العام لاتخاذ إجراءات فورية لمعالجة مواطن الضعف والثغرات المنهجية. وفي هذا الصدد، من الحيوي التعاون الوثيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، مثل البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، ومجلس الأمن، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام والمساهمين الماليين الرئيسيين، والجهات التي تقدم خدمات التدريب والمعدات، والشركاء الإقليميين والبلدان المضيفة.

ثانيا، نؤمن بقوة أن كل بعثة من بعثات حفظ السلام يجب أن تدعمها القوات على النحو المناسب قوات مدربة ومحفزة ومجهزة تجهيزا جيدا. ويجب على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة أنفسها أن تزيد من استثمارها في التدريب والمعدات. وينبغي أيضا تحسين المهارات التحليلية والمعلومات الاستخبارية اللازمة لتحديد التهديدات عند ظهورها.

ثالثاً، نود أيضا أن نشدد على أهمية إدماج المنظور الجنساني في جميع مراحل عمليات حفظ السلام. وهناك حاجة إلى زيادة عدد النساء في العمليات والبعثات الدولية. ويجب أن يتلقى الأفراد الذين يتم نشرهم أفضل تدريب ممكن على قضايا المرأة والسلام والأمن.

رابعا، إن إيلاء الاهتمام لمدونة قواعد السلوك جانب مهم آخر. والدور الأساسي للعمليات والبعثات الدولية يتمثل في الإسهام في السلام والأمن، وتوفير الحماية لأضعف الفئات في الميدان. من هنا، نود أن نؤكد من جديد تأييدنا لمبادرتين هامتين: الأولى، منع الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة في عمليات الأمم المتحدة والتصدي لهما حين وقوعهما، بما في ذلك في دائرة القيادة، والثانية، مبادئ فانكوفر بشأن حفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال.

أخيراً، ستواصل سلوفينيا المشاركة في الأنشطة التي تقودها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة لإرساء دعائم السلم والأمن الدوليين والمحافظة عليها. إن سلوفينيا بالتزامها بالتضامن والسلام، تود مواصلة السعي لتكون عضوا يعول عليه المجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أتناول الكلمة مرة أخرى في المجلس وخاصة تحت رئاستكم، أيها السفير فإن أوستيروم.

أشكر مملكة هولندا على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم. أود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد موسى فكي محمد، والسيدة فاطمة توري على إحاطاتهم الإعلامية التي قدموها في وقت سابق اليوم.

لقد فعل ذلك آخرون من قبل، ولكن مع ذلك تود أوروغواي تحيي الرجال والنساء الذين يخدمون في عمليات حفظ السلام من جميع البلدان. إنه بفضل التزامهم وتفانيهم لا يزال يجري إنقاذ أرواح لا تعد ولا تحصى. مما يؤسف له أن العديد من ذوي الخوذ الزرق قضوا نحبهم في خدمة الأمم المتحدة. نحن مدينون لهم بقدر هائل من الامتنان.

من الجدير بالذكر أن أوروغواي من بين أكبر ٢٠ بلدا مساهما في قوات عسكرية وأفراد شرطة، ويتفق ذلك تماما مع مفهوم العمل الجماعي لتحسين عمليات حفظ السلام. ويؤدي مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة دوراً رئيسيا في هذه العمليات. ويجب أن يفهم مجلس الأمن أن الحلول السياسية ستظل دائماً مرشدا يُهتدى به في تصميم العمليات ونشرها، ويجب الحفاظ على ذلك الزخم السياسي طوال سائر دورات الصراع.

ولذلك، يجب أن تحظى الاستراتيجيات التي تعزز عمليات حفظ السلام بتأييد موحد من مجلس الأمن، الذي بدونه يمكن أن يتأثر بشدة نجاح العمليات.

كذلك تقع على مجلس الأمن المسؤولية عن كفالة التشغيل الكامل لأي عملية من عمليات حفظ السلام حالما يتم نشرها، وهو ما يشمل، من بين أمور أخرى، الطلب من الدول المضيفة إبداء الاحترام الكامل والامتثال للشروط المتفق عليها في اتفاقات مركز القوات. فتلك الاتفاقات تشكل ضمانات تحمي الأفراد المعارين طواعية من جانب أي بلد لأي عملية من عمليات حفظ السلام. إن مجلس الأمن غير قادر دائما على الطلب من البلدان المضيفة الامتثال لأحكام اتفاقات مركز القوات وضمان ذلك.

أما بالنسبة إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، فهي تتحمل المسؤولية المباشرة عن كفالة إرسال حفظة السلام المعدين والمدربين على النحو المناسب والمستعدين لتنفيذ جميع المهام في إطار ولاية معايير السلوك في الأمم المتحدة والامتثال الدقيق

لها، لا سيما تلك التي تتعلق بسياسة عدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وفيما يتعلق بتلك المسألة، يود وفد بلدي أن يؤكد على نقطة مفادها أنه لا يمكن التهاون في القيود الوطنية – المسماة بالمحاذير – سواء أكانت معلنة أو، حتى على نحو أسوأ، غير معلنة؛ وعدم فعالية التسلسل القيادي والتحكم؛ وعدم الانصياع للأوامر؛ وعدم التصدي للهجمات ضد المدنيين؛ وعدم كفاية المعدات، نظرا لأنها تقوض المسؤولية المشتركة المتمثلة في تنفيذ الولايات بفعالية. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في تواتر الهجمات الموجهة عمدا ضد موظفي الأمم المتحدة ومرافقها تشدد على الحاجة إلى توفير قواعد واضحة لحفظة السلام لكي تعمل بقوة وفعّالية وبشكل متناسب لصد هذه الهجمات.

تناول تقرير سانتوس كروز هذا الموضوع بالتفصيل، وانتهى بمجموعة من التوصيات العملية. نبرز أهمية تنفيذ تلك التوصيات، ونشير في الوقت نفسه إلى ضرورة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير السابقة، مثل التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام ٢٠١٥ (انظر S/2015/446) أو تقرير كاميرت، التي لم تحظ بالاهتمام المطلوب أو الاستجابة التي تستحقها.

أما فيما يتعلق بالأمانة العامة، فإن دورها حاسم في مجال إسداء المشورة وتقديم التوصيات بشأن معالجة احتياجات إعادة تشكيل العمليات. ونقر بالجهود المهمة التي تقوم بها الأمانة العامة كجزء من عملية الاستعراضات الاستراتيجية لعمليات حفظ السلام الرئيسية. ونعتقد أن تلك الاستعراضات ممارسة حيوية في إطار جهودنا الرامية إلى تكييف عمليات حفظ السلام مع الاحتياجات الراهنة.

نثني أيضا على الجهود التي لمسناها في المنتديات المختلفة التي يُبحث فيها موضوع حفظ السلام. ونشير من بينها إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التي اختتمت دورتها مؤخرا، وأسفرت عن نقاط اتفاق مختلفة بشأن جوانب معقولة وموضوعية في حفظ السلام، من قبيل أمن حفظة السلام وأدائهم، ومفهوم حماية المدنيين، والتعاون الثلاثي. وستوجه اللجنة الخامسة اهتمامها قريبا إلى ميزانية حفظ السلام. ولا بد للدول الأعضاء من إعادة تأكيد التزامها بعملية إصلاح عمليات حفظ السلام وتزويد العمليات بما يكفي من الموارد لتمكينها من تنفيذ ولاياتها.

تشدد أوروغواي أيضا على الاجتماعات الوزارية المفيدة بشأن حفظ السلام، والتي أثبتت جدارتها بوصفها منابر لتحقيق نتائج ملموسة بشأن مسائل من قبيل تشكيل القوات من خلال اتفاقات جديدة.

في الختام، يرى وفد بلدي أن من الأهمية بمكان أن نضع هذه الجهود ضمن إطار جهود إصلاح الأمم المتحدة الأوسع نطاقا التي يقوم بها الأمين العام، أي إصلاح الإدارة وإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن. ويمكن لمقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام – بناء على ما تتخذه الدول الأعضاء من قرارات – أن يكون لها أثر إيجابي كبير على مستقبل عمليات حفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فان فلييربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي، وكذلك البيانين اللذين أدلت بهما مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن ومجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية، التي نحن عضو فيها.

إن الأرقام المذكورة مثيرة للقلق. ويجري قتل حفظة السلام بشكل متزايد في البعثات. وأود أن أبدأ بتوجيه تحية إجلال وإكبار لمن ضحوا بأرواحهم في سبيل إحلال السلام، وفي كثير من الأحيان بعيدا عن الوطن. ونحن مدينون لهم جميعا بقدر كبير. والوقائع معروفة جيدا، ألا وهي توقف العمليات

السياسية، والاختلافات بين الأطراف، والميل إلى الاعتماد على البعثة للقيام بدور الدولة، والرسائل السياسية المتناقضة التي تقدمها السلطات إلى الشعب. لقد أصبح ذوو الخوذ الزرق أهدافا بسبب هويتهم وما يمثلونه، وهذا أمر غير مقبول.

ومهما يكن من أمر، فإن عمليات حفظ السلام لديها أيضا تجربة إيجابية، وتعد غرب أفريقيا وكوت ديفوار وليبريا وسيراليون أمثلة على البعثات الناجحة. وستغلق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أبوابها في غضون يومين. وتوضح هذه الحالات أهمية وجود رؤية واضحة، في بداية البعثة، عن العناصر التي ستمكن عملية حفظ السلام من الانسحاب من البلد ما أن تفي بولايتها.

إن عمليات حفظ السلام في تطور مستمر، ونشكر هولندا على منح المزيد من الزخم لهذه المناقشة في الفترة التي تسبق عقد الحدث الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، وإمكانية اعتماد المجلس لقرار.

قدم تقرير كروز توصيات لا ترمي فقط إلى تحسين أمن الرجال والنساء الذين يشكلون الوحدات، بل أيضا إلى جعل العمليات أكثر كفاءة. ولم يهدر الأمين العام أي وقت لتقديم خطة عمل لتنفيذ تلك التوصيات. ونرحب بهذه التدابير، ونود أن ندعم تنفيذها. إن تقرير كروز لا لبس فيه، فمن أجل تخفيف حدة المخاطر، من الضروري تحسين أداء القوات المنشورة والاستفادة من المعلومات بصورة أكثر منهجية وفعالية.

ينبغي أن تصبح حماية المدنيين إحدى المهام ذات الأولوية في عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، فإن هذه المهمة ستظل وهما إن لم يكن لدى القوات المشاركة ما يلزم من المهارات اللازمة للبعثة، وإن لم تكن مدربة ومعدة على النحو المناسب، وإن كانت تفتقر إلى المعدات اللازمة. فليست جميع البلدان المساهمة بقوات لديها نفس التجربة التشغيلية. إذ أصبح تدريب الوحدات وإعدادها أمرا أساسيا لتصل بمستوى الأداء إلى تلبية احتياجات البعثة. ويمكن تصحيح الثغرات الصغيرة داخل البعثة، ولكن يتعين تحديد الثغرات الأكبر وحلها قبل نشر أي وحدات.

ترحب بلجيكا بإنشاء آلية للتنسيق السريع للربط بين البلدان المساهمة بقوات التي أعربت عن حاجتها إلى من لديهم الخبرة اللازمة. كما ينبغي تعبئة الموظفين المدربين ورصدهم، إن احترام التسلسل القيادي، منذ لحظة نشر الوحدات في البعثات، شرط أساسي إذا أردنا للبعثة أن تكون فعالة وموثوقة وتحظى بالاحترام في الميدان.

وقد قررت بلجيكا الإسهام في تعزيز بناء قدرات الوحدات الوافدة من البلدان الناطقة بالفرنسية. ونقدم الدعم لتدريب ضباط الأركان في عنتيبي، كما نقوم بتمويل ترجمة الكتيبات إلى اللغة الفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل الدعم البلجيكي، سيجرى أول تدريب في الأمم المتحدة الأول باللغة الفرنسية على حماية المدنيين في حزيران/يونيه.

نود أيضا أن نلبي الاحتياجات الخاصة المحددة الواردة في تقرير كروز، وسننظر – في تعاون وثيق مع خدمات التدريب لتقديم المزيد من الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في مجال تقديم الخدمات الطبية للمصابين في ساحات القتال بتوفير فريق تدريب متنقل. وفي بيئة غير متناظرة، مثل البيئة في مالي، تكون زيادة فعالية استخدام المعلومات شرطا أساسيا لضمان تحقيق الأمن وأداء البعثات، وحماية المدنيين، في نهاية المطاف. وتقدم بلجيكا، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات، جزءا كبيرا من الأفراد المنتشرين في هياكل الاستخبارات التابعة للبعثة، ومستعدة للقيام بالمزيد في عام ٢٠١٨.

إن تحسين العمليات يعني أيضا استخدام أداة الاستعراض الاستراتيجي على نحو أنجع.

وهي فرصة لوضع العمليات السياسية وحماية المدنيين مرة أخرى في قلب الولايات. والهدف من الاستعراضات الاستراتيجية هو منحنا السبل لإعادة توجيه البعثات بطريقة أكثر اتساقا مع الولايات أو على العكس من ذلك لتعديل الولايات التي أصبحت غير واقعية أو غير عملية على أرض الواقع.

وينبغي أن تكون الاستعراضات الاستراتيجية فرصة لإجراء محادثات صريحة بشأن ما هو واقعي وقابل للتحقيق، وعن آفاق البعثة من دون التقليل الطموح الكبيرللبعثة. وفي بعض الحالات، قد يكون من الملائم وضع تسلسل للأهداف. وفي جميع الحالات، بما فيها المفاوضات الصعبة المتعلقة بالميزانية التي سنعقدها في السنوات المقبلة، فإن بلجيكا تؤيد الإبقاء على قدرات كبيرة في مجالات حماية الطفل والسياسة الجنسانية. ومكافحة الإفلات من العقاب يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجية البعثة على المدى الطويل. وفيما يتعلق بالممارسات الجيدة، فإن تجربة الدوريات المختلطة التي تشمل الوساطة أو الخبراء في مجال حقوق الإنسان وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين يجب تطبيقها في بعثات أخرى.

وستهدف اللقاءات العديدة التي ستعقد هذا العام إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات في خطة الإصلاح التي ننظر فيها. ويمكنني أن أؤكد لكم، سيدي، استعداد بلجيكا للمساهمة الفعالة والملموسة في هذه المناقشة طوال هذا العام، بل أيضا بشكل أوثق مع شركائنا في مجلس الأمن خلال مدة الولاية ٢٠١٩-٢٠٢٠ التي ترشحنا من أجلها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة الهولندية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن مسألة بالغة الأهمية للعديد من الوفود. كما نعرب عن الامتنان للأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على بياناتهم.

تؤيد بنغلاديش البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومختلف مجموعات الأصدقاء التي ننتمي إليها.

إن حفظ السلام هو الإسهام الرئيسي للأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين. وبنغلاديش فخورة بكونها شاركت في هذا الجهد خلال العقود الثلاثة الماضية. ولم يعد حفظ السلام مؤسسة موحدة ومتجانسة. فقد حدثت تحولات كبيرة في ولايات حفظ السلام وعملياته وطرائقه التشغيلية على مر السنين. وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة، أظهرت درجات متفاوتة من القدرة على التكيف استجابة لتلك التحولات، إذ أصبح تعزيز الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمشاركة المتزايدة للمرأة في عمليات حفظ السلام سمات عادية.

وأدرجت مفاهيم الاستعراض والإصلاح الآن في عمليات حفظ السلام. ومع ذلك، لا توجد آلية مؤسسية محددة داخل الأمانة العامة لتوجيه المبادرات الإصلاحية على نحو متسق ومستدام. وفي سياق رؤية الأمين العام الواسعة النطاق للإصلاح، تستحق هذه المسألة تحديدا أن نتناولها.

والتركيز على العمل الجماعي في المناقشة المفتوحة اليوم يكتسي في الواقع أهمية خاصة. ونحن جميعا متفقون على ضرورة الإصلاح، ولكننا نختلف بشأن سبل تحقيق ذلك. وفي بيئة حفظ السلام المعقدة والهشة اليوم، هناك بعض المسائل الحاسمة التي يتعين علينا أن نسعى بشأنها إلى فهم مشترك. وقد سجل معدل الوفيات من بين حفظة السلام في العام الماضي رقما قياسيا. وعلينا جميعا أن نعمل معا لوقف ذلك الاتجاه. ويمكننا أن نبدأ بالتزام متجدد بمجموعة من المسائل التي ستعزز بعضها البعض من خلال المسؤوليات المتباينة التي يضطلع بها أصحاب المصلحة المعنيين. إن وفد بلدي سيؤيد أي اقتراح بناء في هذا

الصدد، بما في ذلك إمكانية اتخاذ قرار للجمعية العامة بشأن سلامة وأمن حفظة السلام.

إن الأولوية السياسية لعمليات حفظ السلام شرط لا غنى عنه. وحيثما تتعثر العملية السياسية، يصبح المدنيون أكثر عرضة للهجمات العشوائية ويتعرض حفظة السلام للمزيد من التهديدات غير المتناظرة. ومن المهم إجراء تقييم موضوعي للعملية السياسية لتوجيه تصميم واستعراض ولايات حفظ السلام. ويجب أن تحدد التوقعات الطويلة الأجل بشأن الحفاظ على السلام على أرض الواقع الولايات المتسلسلة والمرتبة حسب الأولوية المصممة خصيصا للسياق المحدد.

ونالت مسائل عقيدة وأداء حفظة السلام في الآونة الأخيرة قدرا كبيرا من الاهتمام. وفي رأينا أن العناصر العسكرية والسياسية لبعثات حفظ السلام تدل عموما على الاستعداد لتكييف العقيدة صوب تيسير التنفيذ الفعال للولايات. ومن المتوقع أن يقوم مجلس الأمن والجهات الأخرى صاحبة المصلحة كذلك من إبداء الاستجابة الكافية للرسائل من الميدان ومن ثم تعديل طريقة التفكير والأطر المرجعية المعتادة.

ولا يزال حفظة السلام مستعدين لتلقي التقييم الموضوعي وتقييم أدائهم. ونقدر المبادرة الإيجابية وإن كانت متأخرة لوضع سياسة منسقة لتقييم الأداء، ونشدد على أنها يجب أن تسترشد بالمشاورات الثلاثية والمنتظمة. بيد أن الأداء لا يمكن أن ينظر إليه بمعزل عن المسائل الأساسية التي تتعلق بالموارد القائمة على الاحتياجات التي يمكن التنبؤ بها والعوامل التمكينية الحاسمة المحددة لكل بعثة من بعثات حفظ السلام.

والدول الأعضاء القادرة على توفير الموارد والمعدات والتدريب المتخصصين يجب أن تتقدم بالتزام قاطع بالمساعدة على تعزيز الوعي بالأوضاع السائدة وإمكانية وصول حفظة السلام ويقظتهم وأداءهم. ولا يمكن المبالغة في التشديد على العامل الحاسم في قيادة البعثة والدور التمكيني للدول المضيفة.

ويجب أن يكون هناك تحسن في طائفة من المسائل من الوصول دون عائق إلى النشر السريع، من الأمن المادي للبشرية إلى جمع المعلومات الاستخبارية من إدارة التوقعات إلى الحد من التأثير البيئي.

والاتجاهات الحالية لا تبشر بالخير. ويمكننا بالتأكيد القيام بعمل أفضل من خلال حشد التزاماتنا المشتركة والإجراءات الجماعية. لتساعد مناقشة اليوم المفتوحة في رسم مسار في ذلك الاتجاه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن امتناني لمبادرة هولندا بعقد مناقشة اليوم. إن جلسة اليوم فرصة حسنة التوقيت لتقييم آفاق إصلاح عمليات حفظ السلام.

ويمثل عقد هذه الجلسة الهامة أكثر من مجرد رمز، إذ تعقد قبل يومين فقط من إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا – قصة من قصص نجاح مساعي الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن أوكرانيا، وقد ساهمت في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا من أول يوم لنشرها، تفخر بدورها في تحقيق قصة نجاحها. وكان ذوو الخوذ الزرق في ليبريا روادا في أشكال مبتكرة لحفظ السلام من قبيل التعاون فيما بين بعثات حفظ السلام وحفظ السلام القوي، وكلاهما بالغ الأهمية لموضوع اليوم.

ومن الواضح تماما من هذه المناقشة أن عمليات حفظ السلام هي إحدى الأدوات الأكثر موثوقية التي يشيع استخدامها. لكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في الأبعاد السياسية والتقنية من أجل تحقيق تسريع وتيرة عمل

حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ومواجهة الطابع المعقد للتحديات المعاصرة. إن التحديات معاصرة فعلا، ولكنها ليست جديدة – ليست كلها على الأقل. ولا تزال الحروب والنزاعات المسلحة والعدوان تنتشر وتخرج في كثير من الأحيان عن نطاق السيطرة. ولذلك، يجب على المنظمة أن تكون أكثر استباقية ووقائية في إجراءاتها الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل لجهود الأمين العام الإصلاحية، التي يجب أن تسفر عن تعزيز المشورة الاستراتيجية المقدمة إلى مجلس الأمن، بما في ذلك اللجوء إلى المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

وللإصلاح الشامل لحفظ السلام للأمم المتحدة أهمية لاستمرار نجاح المنظمة وأهميتها. وفي السنوات الأخيرة، أحرز بعض التقدم في جعل عمليات حفظ السلام أفضل استعدادا لتنفيذ المهام الصادر بها تكليف، ولكننا لم نصل لنجاحها بالكامل بعد. أرى المجالات التالية باعتبارها العناصر التي لا تزال بحاجة إلى معالجتها على نحو ملائم.

أولا، نحن بحاجة إلى ضمان استخدام التكنولوجيات الحديثة المناسبة في عمليات حفظ السلام وتعزيز القدرات الاستخباراتية للعمليات. ثانيا، يجب تعزيز القدرات الشرطية للمنظمة. ثالثا، الجهود الرامية إلى القضاء على العنف الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تظل أيضا ضمن أولويات إصلاح عمليات حفظ السلام. رابعا، نرى مجالا واسعا لزيادة مشاركة المرأة في أنشطة حفظ السلام، فضلا عن تحسين عناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام. خامسا، من الأهمية بمكان ضمان ألا تكون لعمليات حفظ السلام الأثر البيئي الضار أثناء تنفيذ ولاياتها.

ولكي تكون عمليات حفظ السلام أقوى وأكثر فعالية، من الضروري تزويدها بالقدرات المناسبة والأفراد وجعلها مستعدة لتنفيذ الولايات، بما في ذلك حماية المدنيين. ويجب أيضا إيلاء الاهتمام الواجب لضمان التمويل المناسب وتوفير الموارد الكافية، مثل الطائرات العمودية، حسب الاقتضاء.

وهذا أمر حتمي لكفالة أمن العاملين في حفظ السلام وتنقلهم.

وينبغي تزويد البعثات بولايات واضحة يتم إعدادها وفقا للمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التركيز على دعم التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وفي هذا الصدد، يتعين أن يشكل حياد البعثة وأفرادها أحد المبادئ التوجيهية. وينبغي ألا تقتصر مهام عمليات حفظ السلام على المجال الأمني؛ بل يجب أيضا أن تكون قادرة على تهيئة بيئة ملائمة، وتدعم العمليات الانتخابية، وفقا للمعايير الديمقراطية التي كثيرا ما تصبح نقطة تحول في تحقيق المصالحة وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وفي حالات العدوان، فإن استعادة سلطة الحكومة الشرعية على الأراضي المحتلة، وبسط السيطرة على حدود الدولة، وكفالة انسحاب قوات الاحتلال، هي الشروط المسبقة لنجاح عمليات حفظ السلام.

ولأكثر من أربع سنوات، لا تزال الحالة في بلدي والمناطق المحيطة به مثالا على الإمكانات غير المستغلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إذ لم يتم النظر بعد على النحو الواجب في طلبنا نشر عملية لحفظ السلام في منطقة دونباس في أوكرانيا، كما لم يتم اتخاذ أي إجراء. وقد أثلج صدرنا إعلان الأمين العام غوتيريش منذ أيامه الأولى في المنصب عن موقف واضح بشأن أولوية منع نشوب النزاعات والوساطة وغيرهما من الأدوات الدبلوماسية لبناء السلام. وفي هذا الصدد، كانت الزيارة التي قام بها إلى أوكرانيا في تموز/يوليه الماضي تعبيرا سليما على التزامه بإحلال السلام في أوروبا.

وتواجه القارة الآن تهديدا حقيقيا بنشوب حرب كاملة أخرى بسبب العدوان المستمر من أحد الأعضاء الدائمين في المجلس ضد بلدي، وكذلك أعماله العدوانية في أجزاء أخرى

من العالم، بما في ذلك على أراضي أعضاء دائمين آخرين في المجلس. ولهذا السبب، فإن المطلوب الآن على وجه السرعة هو اتخاذ إجراءات ملموسة – من جانب مجلس الأمن والأمين العام. ونقف على أهبة الاستعداد للمشاركة البناءة على جميع المستويات.

وما برحت أوكرانيا شريكا قويا وموثوقا للمنظمة في أنشطة حفظ السلام، وستظل تؤيدها وتساهم فيها بصورة قوية. وكما أعلن مؤخرا رئيس أوكرانيا، فنحن مستعدون لزيادة الرقعة الجغرافية لمشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فعلى سبيل المثال، نحن على استعداد للمشاركة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وفي الختام، أود أن أشيد بجميع حفظة السلام الذين فقدوا حياتهم أثناء صون السلام خلال السنوات الـ ٧٠ الماضية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن، التي تكللت بعقد مناقشة اليوم التي جاءت في وقت يشهد عمليات رئيسية تتعلق بحفظ السلام، ولا سيما استعراض ركيزة السلام والأمن. أود أيضا أن أهنئ بحرارة الأمين العام على إحاطته الإعلامية، التي تؤكد التزامه الراسخ بصون السلم. كما يتوجه المغرب بالشكر إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على إحاطته الإعلامية التي تؤكد على الطابع الاستراتيجي للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأخيرا، أود أن أثني على السيدة توري، لبيانها المؤثر والحماسي الذي يمكننا من أن نتفهم بشكل أفضل حجم التحديات التي لا يزال يتعين التغلب عليها في مالي.

إن للمغرب، أحد البلدان المساهمة بقوات باستمرار منذ ٦٠ عاما، تجربة مباشرة فيما يتعلق بهذه المسألة. لقد تطورت عمليات حفظ السلام، بينما أصبحت ازدادت المخاطر التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى. وحان الوقت كي تتخذ المنظمة التدابير اللازمة للتكيف مع هذه الحقيقة.

إن الحاجة إلى إعادة صياغة حفظ السلام ليست أمرا جديدا. فتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (S/2000/809)– المعروف باسم تقرير الإبراهيمي – قد قدم حين صدوره توصيات على نفس المنوال، وهي مهمة كما كانت دائما. وينطبق الأمر نفسه على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ والمبادئ التوجيهية (التي تعرف أيضا باسم مبدأ كابستون)، وأيضا تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، والعملية الراهنة التي تكللت بتقرير كروز، فضلا عن الرؤية الجديدة للأمين العام التي قدمها إلى المجلس هذا الصباح. ومن هنا تأتي أهمية الذاكرة المؤسسية.

كما يجب ألا يغيب عن بالنا أبدا أن هدف عمليات حفظ السلام هو حل الأزمات. ولا تجب التضحية بأولوية الشأن السياسي لصالح العناصر الأخرى للولاية. ونأمل أن تمكننا الاستعراضات الاستراتيجية الحالية من تعزيز هذا الجانب الهام من جوانب عمليات حفظ السلام.

وفيما يتعلق بمسألة الشراكات، أتيحت لنا فرصة الاستماع للسيد فقي محمد صباح هذا اليوم، حيث أورد، على نحو شامل، التحديات والفرص الكامنة في هذه الشراكة. إن المغرب، الذي انضم مجددا إلى الاتحاد الأفريقي، وهو منظمة على نطاق القارة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وتم انتخابه مؤخرا عضوا في مجلس السلام والأمن، ملتزم بتقاسم خبرته لصالح كلا المنظمتين.

لقد مر أكثر من عشر سنوات على بدء المناقشات المتعلقة بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي التي يأذن بها مجلس الأمن، بدون إحراز تقدم كبير. ونتفق جميعا عندما يتعلق الأمر بالتأكيد على أهمية الشراكات على أن الوقت قد حان الآن كي تقدم الأمم المتحدة الدعم اللازم إلى الاتحاد الأفريقي من أجل تزويد تلك الشراكة بالموارد اللازمة لتحقيق النطاق والفعالية المنشودين.

ونود أيضا أن نؤكد على إيمان المغرب بالحاجة إلى وجود عدد أكبر من النساء في بعثات حفظ السلام، إن لم يكن ذلك إلزاميا. وسيواصل المغرب اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة نسبة الإناث في القوات التي ينشرها في عمليات حفظ السلام.

إن مناقشة اليوم تثير العديد من الأسئلة الوجيهة. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا الكامل لسياسة عدم التسامح مطلقا التي تهدف إلى إنهاء الاعتداء والاستغلال الجنسيين، وللمبادرات التي أطلقها مؤخرا الأمين العام في هذا الصدد، والتي نؤيدها تأييدا كاملا.

وسأقصر ملاحظاتي على مفهومي المسؤولية الجماعية والأداء. وأقتبس عبارة عزيزة على قلب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جون - بيير لاكروا، ”إن حفظ السلام هو أسرة في إطار الأمم المتحدة.“ ويجب أن ندعم هذا النهج وأن تتجنب قدر الإمكان التملص من المسؤولية، وتوجيه أصابع الاتهام. ويمكن جعل مفهوم المسؤولية الجماعية ملموسا على أساس العناصر التالية:

أولا، يجب أن تكون الولايات واقعية ومتكيفة مع الحالة على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق، فإننا نشدد على أهمية التعاون الثلاثي، لأن البلدان المساهمة بقوات قد اكتسبت خبرة ودراية فنية ينبغي أن تتشاطرها. ونأمل أن الفريق الذي أنشأناه في العام الماضي بالتعاون مع باكستان، ويجمع فيما بين البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، سيضطلع بدور إيجابي في تعزيز التعاون الثلاثي من خلال توفير منبر لتبادل الآراء مع الأمانة العامة ومجلس الأمن.

ثانيا، إن الوثائق التي تحدد احتياجات البعثة من المعدات تكتسي أهمية بالغة لتنفيذ الولايات. ويجب أن يتم استكمالها بانتظام في كل مرة حيث تتغيّر المفاهيم التشغيلية أو الولايات. ويجب الاعتناء بالمعدات، ومن واجب البلدان المساهمة بقوات تقديم المواد التي تستوفي معايير الأمم المتحدة.

ثالثا، تقع مسؤولية التدريب على عاتق البلدان المساهمة بقوات، التي تتعهد بألا توفر إلا ضباط الشرطة والجيش المحترفين. كما أننا مسؤولون عن التدريب السابق للنشر، الذي نوفره على أساس وثائق الأمانة العامة. ومن هنا تأتي أهمية تحديث الوثائق التي تتم إتاحتها لنا، وفقا للحقائق في مناطق النشر. واستنادا إلى تجربة المغرب، فقد دأبت منذ عدة عقود الآن على توفير التدريب العسكري وبناء القدرات للعديد من الشركاء الأفارقة ونحن على استعداد لتقديم مرافقنا وخبراتنا من الطراز الرفيع للجميع في إطار الشراكة الثلاثية من أجل زيادة عدد المستفيدين.

رابعا، من المهم إدارة التوقعات، سواء من المدنيين أو السلطات أو مجلس الأمن. ولنأخذ على سبيل المثال حماية المدنيين، التي ليست إحدى المهام الرئيسية المنوطة فحسب، لكنها الأصعب من حيث الإنجاز. ومن الصعب أن نتوقع أن تكفل كتيبة قوامها ٧٥٠ جنديا حماية سكان مدنيين ينتشرون في مساحة كبيرة حجمها كحجم بلد بأكمله. ومن المهم للغاية أن يتم دعم جنودنا بتزويدهم بقواعد اشتباك واضحة وبالمعدات المناسبة.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى النقطة الثانية. كثيرا ما نسمع الكلام عن أداء القوات، ولكن ينبغي بالأحرى التركيز على أداء البعثات بطريقة شاملة. إن جميع العناصر التي أشرت إليها آنفا تؤثر على الأداء - على مستوى المقر وعلى مستوى قيادة البعثة

وفيما بين الوحدات المنتشرة. وقد تمت الإشارة بحق إلى ذلك في التقرير الأخير للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

أود أن أختتم بياني بالإشادة بالرجال والنساء المنتشرين في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وعلى الأخص، مغتمري الخوذ الزرق الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن موضوع بالغ الأهمية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، ولا سيما بالنسبة للقارة الأفريقية. كما أود أن أثني على الأمين العام غوتيريش لبيانه القوي الذي يوضح رؤيته لمستقبل عمليات حفظ السلام.

علاوة على ذلك، أود أن أثني على السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على إحاطته الإعلامية.

إن جمهورية تنزانيا المتحدة ملتزمة بمواصلة دعم التدابير الجماعية لتحقيق السلام والاستقرار العالميين. وبرهاناً على هذا الالتزام، فإننا نعتز بكون تنزانيا من أكبر البلدان الـ ١٢٣ المساهمة بقوات حفظ السلام النظامية في ١٦ بعثة حالياً، حيث تشارك بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وموظفي السجون في ما مجموعه ست بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وهي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن السعي إلى السلام والأمن والازدهار المشترك يقع في صلب ميثاق الأمم المتحدة. وتلك هي التطلعات النبيلة والمشروعة للشعوب والأمم كافة. ومهمتنا الأساسية هي تصميم الآليات المناسبة من أجل تحقيق تلك الطموحات التي تتشاطرها البشرية جمعاء. وفي ظل هذه الظروف، كانت لحفظ السلام مهمة عالمية جماعية، ويجب أن تستمر. يجب أن نكون مجتمعاً من الأمم لحفظ السلام وليس مجرد تجميع متباين بين المساهمين بقوات عسكرية وأفراد شرطة، أو المساهمين بالموظفين، أو المساهمين الماليين، أو البلدان المساهمة بالموارد.

لقد شهدت عمليات حفظ السلام المعاصرة تحولاً تكتيكياً من دور حفظ السلام التقليدي إلى العمليات المتعددة الأبعاد التي تتطلب تشكيل بعثات حفظ السلام بشكل صارم من أجل تنفيذ ولاياتها والدفاع عنها. وفي ضوء الديناميات الجديدة، هناك حاجة ملحة إلى أن يعمل مجلس الأمن والبلدان المساهمة من الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية بشكل وثيق معاً برعاية آليات التعاون الثلاثي من أجل تحقيق النتائج السياسية المتوخاة وتعزيز الاتساق الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، وبناء على مشاورات ثلاثية بين الأطراف المعنية الرئيسية، ينبغي أن يسترشد مجلس الأمن بحوار هادف قبل إصدار أو تجديد الولايات القابلة للتنفيذ، التي يجب أن تحدد بوضوح الأولويات العملية والآثار المترتبة والقدرات اللازم توفيرها.

وليس من المطلوب من مجلس الأمن والأمانة العامة، بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والجهات الفاعلة الأخرى، إلا الاضطلاع على نحو أكثر فعالية بالمسؤوليات المنوطة بها لتحسين عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يحتاج مجلس الأمن إلى أن يضمن إصدار ولايات واضحة وتنفيذها من جانب كل الجهات الفاعلة. وينبغي للأمانة العامة أن تكفل تفسير الولاية بشكل واضح، ومن ثم تقديم إرشادات بشأن تنفيذها. وبالتشاور مع كل الجهات المعنية، ينبغي للأمانة العامة استعراض حالة التنفيذ وتقديم المشورة إلى كل من مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشأن كيفية المضي

قدما قبل تجديد الولاية. وفي هذا الصدد، من الواضح أن البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بحاجة إلى أن تكون على علم بحالة تقييم الأداء التشغيلي لوحدات كل منها لكفالة الاستجابة في الوقت المناسب لأوجه القصور التي يتم تحديدها.

وإذ نثني على مبادرات الأمين العام لتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في تنفيذ ما ورد في تقرير كروز، فنحن كدولة عضو لدينا بعض الشواغل والتحفظات، ومنها ما يتعلق بما يلي. إن البلدان المساهمة بقوات أو شرطة تظل الجهة الوحيدة المسؤولة عن ضمان أن تكون القوات جيدة التجهيز والتدريب وفقا للمتطلبات المحددة للبعثة. والبلدان المساهمة بقوات أو شرطة في البعثات عالية الخطورة المذكورة لم تستشر خلال العملية لكي تقدم وجهات نظرها إلى اللواء كروز. ونعتقد أن معظم المسائل الواردة في التقرير تتعلق بالتكتيكات العسكرية الأساسية البحتة والتدريب، التي هي جزء لا يتجزأ من المعايير الوطنية للتدريب القتالي.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على ضرورة احترام عقائد ومعايير التدريب للبلدان المساهمة بقوات. وبما أن التدريب التكتيكي الخاص بالبعثات ليس جزءا من الوحدات التدريبية للأمم المتحدة – وإن كان ينبغي أن يكون كذلك – فإننا نشجع البعثات على وضع الآليات المناسبة لتنظيم وتقييم استعداد الوحدة للبعثة، الذي ينبغي أن يشمل التدريب التعريفي أو التدريب في مسرح العمليات لجميع القوات.

وقد يكون جميع الحاضرين على علم، لدى إصدار أي ولاية، يتعين على الأمانة العامة أن تفسرها بوضوح وتبين الإجراءات المحددة وقواعد الاشتباك الخاصة بالبعثات المعنية. وفي هذا الصدد، ينبغي التأكد من أن الممثل الخاص للأمين العام والقادة والمدنيين، فضلا عن ضباط الأركان العسكريين في جميع عناصر البعثة، لديهم العقلية الصحيحة للدفاع عن الولاية وتنفيذها.

والأمم المتحدة حاليا بصدد تقليص مستويات القوات في بعثات حفظ السلام بسبب قيود الميزانية. ومن المؤسف للغاية أن نلاحظ أن عملية تخفيض القوات الجارية لا تسترشد بالحالة على أرض الواقع. ونتيجة لذلك، فإن حياة ذوي الخوذ الزرق معرضة للخطر لأن مستويات القوات المخفضة تفوقها عدداً القوات المحاربة بالوكالة، وينتهي بها الأمر إلى أن تتحمل فوق طاقتها وأن تكون عرضة لتلك القوات العميلة. وفي هذا الصدد، نود أن نناشد الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، التشاور بانتظام مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة من أجل ضمان إعادة تشكيل وتصميم الولايات بحيث تتصدى بوضوح للحالة الفعلية على أرض الواقع بمستويات قوة مناسبة وقدرات تتناسب مع القوات العميلة.

وينبغي أن تتوفر للبعثات الموارد الكافية مع تزويدها بكل عناصر التمكين البالغة الأهمية. وبالإشارة إلى الهجمات الأخيرة، فإننا نقترح بقوة حاجة جميع البعثات للحصول على دعم طارئ يعول عليه في جميع الأحوال الجوية لتعزيز القوات في كل من العمليات النهارية والليلية.

ختاماً، وإن كان الثقل أكبر مما كان عليه في المناقشات السابقة، فإننا نشيد أيما إشادة بالرجال والنساء الذين تغير مجرى حياتهم نتيجة لمشاركتهم في قضية السلام والتزاماً بها. ونكرم ذكرى كل من دفع الثمن الفادح أملاً في غد أفضل لأولئك الذين كانوا يعملون بجد لحمايتهم. ويجب ألا تذهب هذه الوفيات هباء. ونحن مدينون لهم بالعمل جاهدين وباتحاد أكبر من أجل قطف الثمار التي ضحوا بأرواحهم من أجلها.

وأهنئكم، سيدي الرئيس، على الرئاسة الهولندية لمجلس الأمن خلال هذا الشهر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إيمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن عمليات حفظ السلام.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن حفظ السلام يقع في صميم جهود الأمم المتحدة لزيادة الأمن والحفاظ على السلام في أنحاء كثيرة من العالم، ويؤدي دورا أساسياً في مواجهة النزاعات والتهديدات المتزايدة، التقليدية أو غير المتناظرة في طبيعتها. ومع ذلك، فإن زيادة عدد الوفيات في صفوف حفظة السلام، حيث بلغ عددهم ٥٦ قتيلاً في عام ٢٠١٧، وهو أعلى معدل منذ عام ١٩٩٤، هي تذكرة واقعية بأن الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة يجب أن تغير نظامها لمواجهة الواقع الراهن.

وكما يبين تقرير كروز، يجب أن يتم التغيير على نطاق المنظومة، بحيث يشمل القيادة والمساءلة والسلوك العملياتي واستخدام القوة والتدريب والاستخبارات، وكثير غير ذلك. إن سلامة موظفي الأمم المتحدة والبعثة شرط ضروري للنجاح السياسي لأي بعثة لحفظ السلام، لا سيما في البيئات عالية المخاطر. وتعبئة جهودنا لتحقيق ذلك ينبغي أن تكون أولويتنا القصوى.

وإلى جانب التركيز المتزايد على العنصر العسكري للبعثات، من الأهمية بمكان التركيز على السياقات السياسية وولايات عمليات حفظ السلام. ومن الواضح أن بعثات حفظ السلام وحدها لا يمكن أن تجلب السلام الدائم بدون الحلول السياسية والدعم الميداني. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي لبعثات حفظ السلام الإسهام في تهيئة الظروف لعملية سياسية شاملة تهدف إلى الحوار الوطني والمصالحة الوطنية.

وينبغي تحديد الولايات والقدرات اللازمة لتنفيذ تلك الولايات بوضوح. ينبغي أن تكون الولايات واقعية ومصممة حسب السياق ومرنة، كما أن المهام، في إطارها، تحتاج إلى ترتيب أولوياتها وتسلسلها وتعديلها على فترات من الوقت.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بتجربة جورجيا فيما يتعلق بعمليات السلام. وعلى الرغم من أن جورجيا لم تشهد عملية لحفظ السلام بولاية كاملة، فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا قامت بدور بالغ الأهمية في تحقيق الأمن منذ عام ١٩٩٣. بيد أن البعثة توقفت في عام ٢٠٠٩ بسبب حق النقض الذي استخدمه عضو دائم في المجلس، مما أرسى سابقة خطيرة للغاية في تاريخ الأمم المتحدة.

والإنهاء القسري لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، مسبوقا بوقف بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أوجد فراغا تاما للوجود الدولي في المناطق المحتلة من جورجيا، وحوّلها إلى ثقوب سوداء لحقوق الإنسان وجعلها ”أحد أكثر الأماكن التي يصعب الوصول إليها على وجه الأرض“، حسبما قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

لقد حول الاحتلال الروسي منطقتي أبخازيا وتسخينفالي التابعتين لجورجيا إلى إقليمين لا توجد فيهما مساءلة عن أعمال القتل والتعذيب، كما يتبين من الإعدام الوحشي لأحد المدنيين الجورجيين المشردين داخليا، أرشيل تاتوناشفيلي، الذي نفذ في ٢٢ شباط/فبراير. ولكن لم تفرج القوات المحتلة عن جثمانه إلا قبل بضعة أيام لكي يتسنى دفنه على النحو اللائق. وأظهر تحقيق أجراه خبراء الطب الشرعي أدلة واضحة على التعذيب. وتدل تلك الحالة على الضرورة الملحة لوضع ترتيبات أمنية دولية على أرض الواقع، على النحو الذي نص عليه وكلف به اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين الاتحاد الروسي وجورجيا في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بفضل وساطة الاتحاد الأوروبي. ولا يزال إحراز التقدم، أو حتى إجراء مناقشة مجدية بشأن تلك المسألة،

أمرا بعيد المنال، في حين نواجه في المجلس واقع أن أولوية الشأن السياسي لا تسمح بإنشاء ولايات حفظ السلام التي تشتد الحاجة إليها في الأراضي المتأثرة بالنزاع في البلد المضيف الذي يحرم من قدرته على ممارسة الولاية القضائية.

ويوفر لنا قرارا عام ٢٠١٦ التاريخيان بشأن الحفاظ على السلام – القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠– الأساس لعملنا، وتتيح لنا خطة الأمين العام للإصلاح فرصة لإجراء تغييرات في الأمم المتحدة. ونشيد بالأمين العام على الجهود الجارية بالفعل والتوصيات المقدمة في تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام (S/2018/43). إن ترشيد المنظومة، بإجراء إصلاحات هيكلية وتفويض المسؤوليات باتخاذ نهج كلي ومشترك بين الركائز يتيح للمنظمة فرصة لتحسين تحقيقها لحفظ السلام وبناء السلام.

وأخيرا، ندعو إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لضمان تحقيق السلام المستدام والعدالة واحترام حقوق الإنسان والتنمية. ونعتقد أن المشاورات المنتظمة والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أمور لا غنى عنها لتقارب الاستراتيجيات الرامية إلى تأمين السلام المستدام على أرض الواقع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد غونثاليث بارا (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أشكركم، سيدي، ومملكة هولندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع العمل الجماعي من أجل تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وكما أكدت وزيرة خارجية كولومبيا، السيدة ماريا أنخيلا هولغين كويبار، خلال مناقشة بشأن إصلاح عمليات السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، فإننا في كولومبيا نرى أن الوقت قد حان لضمان أن تتصدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بفعالية للتحديات الملحة التي تواجهها في عالم للتهديدات المتغيرة. وفي ذلك الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا على دعمنا لمفهوم الحفاظ على السلام الذي دعا إليه الأمين العام. ونفهم الإشارة إلى ''العمل الجماعي'' الواردة في المذكرة المفاهيمية (S/2018/184) التي أُعدت من أجل هذه المناقشة باعتبارها دعوة إلى إيجاد أوجه التآزر في تنفيذ ذلك المفهوم الهام. ونعتقد أن إعادة تشكيل ركيزة السلام والأمن خطوة بالغة الأهمية في الانتقال من الأقوال إلى الأفعال. وكما تبين المذكرة المفاهيمية عن حق، فإن ذلك المفهوم مسؤولية مشتركة بين جميع أصحاب المصلحة: الدول المضيفة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة، وبطبيعة الحال، الأمانة العامة ومجلس الأمن.

ويتفق وفد بلدي مع رأي المذكرة المفاهيمية فيما يتعلق بحاجة تلك الجهات الفاعلة إلى التفكير في إسهاماتها فيما يتعلق بالأهداف الدقيقة والاستراتيجية وبتصور محدد للنتائج المقرر تحقيقها على أساس كل حالة على حدة. ولا يمكن إقتصار تلك الأعمال التعاونية على التحديات الظرفية، بل يجب السعي الجدي باستمرار لتلبية التطلعات الأكبر – وهي تحقيق السلام – بما في ذلك بتعزيز القدرات الوطنية وكفالة الظروف التي تمكن البلدان بصورة مستقلة من مجابهة التحديات التي تواجهها، فضلا عن تعزيز التنمية والرفاه لشعوبها. وأثار الأمين العام المسألة بأكبر قدر من الوضوح حينما قال في وقت سابق اليوم،

> ''ببساطة، لا يمكن نجاح عمليات حفظ السلام إذا نشرت عوضا عن التوصل إلى حل سياسي بدلا عن نشرها دعما لهذا الحل''.

وقد أرسيت الأسس بالفعل بالإسهامات الهامة، التي من ضمنها أود أن أبرز تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490)، الذي يدعو عن حق إلى التغلب على التجزئة في تنفيذ الولايات. وعلاوة على ذلك، فإن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) يذكرنا بأنه يجب على عمليات حفظ السلام أن تحافظ على تركيزها على الناس. إن هذين التقييمين، بالترافق مع الأفكار بشأن كيفية المضي قدما، جسدا بحكمة في تقرير تقرير الأمين العام (S/2018/43) عن بناء السلام والحفاظ على السلام، الذي قدم لنا اقتراحات لجعل الأمم المتحدة فعالة في إحدى ولاياتها الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ونشعر بالتشجيع أيضا من مشروع تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لهذا العام، إذ أنه يدعو إلى تجنب التجزئة ويؤكد على جانب نعتبره بالغ الأهمية من أجل النشر الفعال لأية بعثة ولإنجازها بنجاح. فهو، أولا وقبل كل شيء، يمكننا من مجابهة عدم مشاركة النساء منذ أمد طويل في عمليات حفظ السلام. ولا تمثل النساء سوى نسبة ٤,٧ في المائة من الخبراء العسكريين في الميدان ونسبة ٣,٢ في المائة من القوات. ومستوى تمثيل المرأة في إطار شرطة الأمم المتحدة منخفض أيضا – فنسبة أعضاء الشرطة من النساء لا تتجاوز ١٦,٩ في المائة. ثانيا، من الضروري تقديم قيمة مضافة إلى التجارب الفردية على أرض الواقع فيما يتعلق بما يصلح وما لا يصلح وكيفية تحقيق نتائج أفضل حينما نأخذ بعين الاعتبار الظروف المحددة لكل حالة بعينها. فلا توجد صيغة سحرية يمكن تطبيقها في كل حالة من الحالات.

ولم تقتصر مشاركة كولومبيا على كونها أحد البلدان المساهمة بأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ عام ٢٠٠٦، التي قدمنا فيها الدعم في مجالات مثل المشورة التقنية في مجال الاستخبارات، والشرطة القضائية، وجهود مكافحة المخدرات والخفارة المجتمعية، فضلا عن تدريب القوات الخاصة بالبلد – وهو تعهد سنواصل الإسهام به بالترافق مع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هذه المرحلة الجديدة – ولكننا بدأنا أيضا – بفضل التزام الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون – عملية المساهمة بأفراد في أماكن أخرى، بما في ذلك وجودنا اليوم في جمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا – بيساو، ولبنان. ويتمثل هدفنا في تعزيز التدريب وزيادة عدد أفراد الشرطة الكولومبية والأفراد العسكريين في عمليات حفظ السلام. ويرى بلدي أن المشاركة في تلك العملية مسؤولية لا مفر منها بصفته عضوا في الأمم المتحدة، وبوصفه دولة ملتزمة بالسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد زايمان (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وفد هولندا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت بشأن العمل الجماعي من أجل تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وفي الأعوام السبعين منذ إنشاء الأمم المتحدة، لم تكن حاجة المنظمة إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب أشد إلحاحا مما هي الآن على الإطلاق. وفي ذلك الصدد، تؤكد جنوب أفريقيا من جديد على أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا تزال نشاطا رئيسيا تحت تصرف الأمم المتحدة بغية الإسهام في تحقيق المثل الأعلى للسلام والأمن والاستقرار. ومنذ إنشاء المنظمة، وفرت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الأمن الضروري والأمل الذي تمس الحاجة إليه للعديد من الناس في جميع أرجاء العالم، والدعم اللازم للبلدان الخارجة من النزاع.

ويجب أن يستخدم حفظ السلام لدعم العمليات السياسية وإيجاد الحلول لأية حالة من حالات النزاع. وترى جنوب أفريقيا

أن علينا بلا شك أن نهدف إلى تعزيز الأدوات المتاحة لنا للتصدي للنزاعات فور نشوبها. ونحن بحاجة إلى التركيز على النهج الوقائي، بما في ذلك الوساطة، في التصدي للنزاعات وأسبابها الجذرية من أجل منع نشوبها. ويجب أن تركز جهودنا أيضا على منع البلدان الخارجة من النزاع من الانزلاق فيها مجددا.

ولذلك يجب أن يبدأ منع نشوب النزاعات باتخاذ خطوات للحيلولة دون النزاعات بدلا من التصدي لها بعد أن تندلع أعمال العنف بالفعل.

وبناء على ذلك، ترى جنوب أفريقيا أن تحقيق السلام والاستقرار العالميين سيظل بعيد المنال إذا لم نعالج العلاقة بين الأمن والتنمية؛ فلا يمكن تحقيق أحدهما من دون الآخر. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا ببناء عالم عادل في نظام دولي قائم على القواعد يكون شاملا للجميع ويعالج الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل الفقر والظلم والتمييز.

وعلى مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المكلف بنشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفي سياق التهديدات الجديدة الناشئة الموجهة إلى قواتنا وأفراد الأمم المتحدة، أن يضمن تزويد العمليات بالموارد الكافية، وتكليفها بالولاية المناسبة للاستجابة للبيئة المحددة السياق التي تنشر فيها العمليات وأن يكفل تجهيز حفظة السلام تجهيزا كافيا لحماية أنفسهم والدفاع عن ولاياتهم.

ويبرز الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة دور المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. ويؤيد وفد بلدي تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الذي تم التوقيع عليه بين الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وهو يؤكد على منع نشوب النزاعات والوساطة بشأنها والحفاظ على السلام؛ والتصدي للنزاعات؛ ومعالجة الأسباب الجذرية؛ ومواصلة استعراض الشراكة وتعزيزها.

ولئن كانت المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، فإنه غالبا ما تكون المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، هي التي تنتشر مبكرا من أجل تحقيق الاستقرار في حالات الأزمات. وتود جنوب أفريقيا أن تؤكد مجددا على أن استخدام الأنصبة المقررة للأمم المتحدة سيوفر أكثر السبل الموثوقة والمستدامة ويمكن التنبؤ بها لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام التي يأذن بها مجلس الأمن.

وتؤيد جنوب أفريقيا التوصيات المقدمة من أجل إسناد ولايات أكثر واقعية ومصممة خصيصا ومرنة، الأمر الذي سيسهم في زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها، وفي نهاية المطاف، في تحقيق المزيد من النتائج الناجحة في تسوية النزاعات. وينبغي أن تصاغ الولايات بالتشاور مع الجهات المسؤولة عن تنفيذها – على سبيل المثال، البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة. وينبغي الاستماع لآراء البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة، لما لها من منظور فريد لكونها على أرض الواقع ومتفهمة للتحديات المحددة التي يواجهها حفظة السلام التابعون لها في البيئة المعينة.

وبما أن عمليات حفظ السلام آخذة في التطور، فإن على الأمم المتحدة أن تتطور أيضا. وذلك أمر مهم بالنظر لتزايد التهديدات غير المتناظرة وأعمال الإرهاب الموجهة ضد بعثات حفظ السلام وأعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء. وينوه وفد بلدي بالتوصيات الواردة في التقرير بشأن تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، المعروف باسم تقرير سانتوس – كروز، ويطلب أيضا أن يتشاور الأمين العام مع البلدان المساهمة بقوات والمساهمة بأفراد شرطة قبل تنفيذ تلك التوصيات وأثناء التنفيذ. وكما يذكر التقرير، فإن حفظة السلام بحاجة إلى المعدات الكافية، ولا سيما التكنولوجيا الحديثة. ولذلك نعتقد أن بوسع التكنولوجيا الحديثة أن تساعد في الإقلال إلى أدنى حد من الضرر والخسارة في أرواح قواتنا المنتشرة في البيئات المضطربة

والخطرة. وينبغي أن يعتمد استخدام المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، بما في ذلك قدرات الطيران ليلا، من أجل ضمان أن يكون حفظة السلام على استعداد لمواجهة أي هجوم من قبل الجماعات المسلحة وقادرين على القتال في جميع الظروف.

ويجب أن تكمن حماية المدنيين في صميم بعثات حفظ السلام. وفي بعض الحالات، قد يتطلب ذلك استخدام القوة، وفقا لولاية البعثة، وبما يتفق مع الإطار القانوني الواجب التطبيق. وفي ذلك الصدد، فإن نشر قوة لواء التدخل التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذج موثوق للنجاح الذي يمكن تحقيقه لمواجهة التهديدات المحتملة لأي بعثة للسلام.

وتدين جنوب أفريقيا إدانة قوية الاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين يرتكبهما حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة. وحينما يصبح الأشخاص ذاتهم المكلفون بحماية المدنيين منتهكين، تخان الثقة القائمة بين تلك المجتمعات المحلية وبعثات الأمم المتحدة وتتعرض مصداقية الأمم المتحدة للخطر. وأود أن أؤكد مجددا أن جنوب أفريقيا ملتزمة التزاما تاما بسياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال الجنسي في عمليات حفظ السلام. وسنواصل اتخاذ إجراءات قوية وفورية وحاسمة ضد من تثبت مسؤوليتهم عن ارتكاب تلك الانتهاكات.

وفي الختام، تود جنوب أفريقيا أن تشيد بالرجال والنساء الذين ما زالوا يعملون في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، بمن فيهم من جادوا بحياتهم في خدمة صون السلام في البيئات الصعبة والخطرة في كثير من الأحيان. إن عدد حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم بسبب المرض خلال فترة النشر لا يزال مرتفعا للغاية، وبإمكاننا اعتماد وتنفيذ سياسات للحيلولة دون حدوث ذلك مرة أخرى.

وأعلن عام ٢٠١٨ سنة نيلسون مانديلا احتفالا بالذكرى المئوية لميلاده. لقد كرس الرئيس الأسبق مانديلا حياته لخدمة البشرية وأسهم إسهاما هائلا في تعزيز ثقافة للسلام في جميع أرجاء العالم. وتأمل حكومة بلدي أن يذكر في جميع أرجاء العالم لقيمه وتفانيه في خدمة البشرية، في ميادين تسوية النزاعات والمصالحة وتعزيز السلام، وهو الهدف النهائي لجميع بعثات حفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زيندر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشارك الآخرين تقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب. ونشعر بالامتنان للفريق دوس سانتوس كروز، معد التقرير المتعلق بتحسين الأمن لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. كما نرحب ترحيبا خاصا بحضور رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد، في مناقشة اليوم.

وبناء على نتائج الفريق الرفيع المستوى لاستعراض عمليات السلام لعام ٢٠١٥، فإن تقرير سانتوس - كروز يتضمن توصيات هامة ترمي إلى تحسين فعالية البعثات الحالية والمقبلة وسلامتها وأمنها. وتلاحظ سويسرا مع الارتياح أن الأمانة العامة قد شرعت بالفعل في تنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير. ونرحب أيضا بتوخي إنشاء خطة عمل واحدة لتحسين عمليات حفظ السلام. وأود أن أركز اليوم على ثلاث أولويات.

أولا، أود أن أؤكد على الأهمية الاستراتيجية لتأمين تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام، بما في ذلك في الأوضاع التي تعمل فيها الأمم المتحدة بالشراكة مع الآخرين. وستسهم مواصلة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في وضع المزيد من الولايات المحددة والمصممة خصيصا لسياقات بعينها، وهذه إحدى التوصيات الرئيسية لاستعراض عمليات السلام وتقرير سانتوس - كروز.

ثانيا، تود سويسرا أن تؤكد على دور المعدات في تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ولا بد أن تتوافق معدات حفظة السلام مع بيئة التهديد وتمكن القوات من منع الهجمات، وتحديد الجناة وإزالة التهديدات بنا على ذلك. وتكتسي إمكانية الوصول إلى أحدث قدرات الرعاية الطبية وأجودها أهمية بالغة للحد من عدد ضحايا الهجمات.

ثالثا، وفيما يتعلق بواجب العناية، يعمل بعض موظفينا في الميدان في مناطق شديدة الاضطراب، أو خطرة أو حتى عدائية بشكل حاد. ولذلك فإن الدول الأعضاء والمنظمة نفسها ملزمة أخلاقيا وقانونيا بضمان الوفاء بالتزامات واجب الرعاية. ومن أجل التخفيف من المخاطر على جميع الأفراد المنتشرين، يجب أن تفي جميع الأطراف المعنية بتلك الالتزامات – بما في ذلك التدريب المعتمد السابق للنشر، والأعمال التحضيرية الأخرى.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه التحية إلى العديد من أصحاب الخوذ الزرق الذين فقدوا حياتهم أو أصيبوا في الآونة الأخيرة. فهم يعدون تذكرة مأساوية بأن مسألة السلامة والأمن لا تزال حيوية وتستدعي مواصلة اهتمامنا وعملنا. ولئن كان هناك ضغط متزايد لخفض التكاليف في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن ذلك يجب ألا يكون على حساب الرجال والنساء الشجعان الذين يخاطرون بحياتهم في الوفاء بالولايات الصادرة عن مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيث كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): من دواعي سروري أنكم، سيدي الرئيس، تتولون رئاسة هذه المناقشة المفتوحة ومجلس الأمن لهذا الشهر.

وتؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ونحيط علما ببيان الأمين العام والإحاطات الإعلامية التي قدمها مقدمو الإحاطات الإعلامية، فضلا عن الاقتراحات المقدمة لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبغية تحسين أمن موظفي عمليات حفظ السلام، ينبغي للأمانة العامة أن تنفذ التدابير التي تقع في نطاق سلطتها، بالتشاور مع الدول الأعضاء ومع إيلاء الاعتبار الواجب للأجهزة المعنية. ونشير إلى الدور القيادي الذي تضطلع به الجمعية العامة في وضع المفاهيم والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بعمليات حفظ السلام ولجنتها الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام – وهي منتدى الأمم المتحدة الوحيد المكلف بالنظر في المسألة.

والأفكار والنهج المتعلقة بعمليات حفظ السلام ينبغي ألا تُنفذ إلا بعد أن توافق عليها الدول الأعضاء في الهيئة المناسبة.

وفي سياق تزايد المخاطر المحدقة بعمليات حفظ السلام بسبب البيئات الحالية التي تنشر فيها، تؤكد كوبا من جديد أن المبادئ الأساسية لتلك العمليات لا تزال صالحة لتوجيه نشر أصحاب الخوذ الزرق. ويجب تنفيذ إنشاء ونشر عمليات حفظ السلام في امتثال صارم لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى احترام تلك المبادئ، فضلا عن المبادئ الأساسية المحددة للقيام بعمليات حفظ السلام، من قبيل موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس.

وتأسف كوبا للخسائر التي وقعت في أرواح أصحاب الخوذ الزرق، وتعرب عن قلقها إزاء الزيادة في عدد الخسائر البشرية بين موظفي عمليات حفظ السلام خلال السنة الماضية. ومع ذلك، فإننا لسنا مقتنعين بأن موافقة مجلس الأمن على العمليات التي تنطوي على استخدام القوة بما يتجاوز نطاق المبادئ الأساسية التي ذكرتها يمكن أن يسهم في تحسين فعالية عمليات حفظ

السلام وأمن أفرادها من الجيش أو الشرطة أو الموظفين المدنيين. إن استخدام القوة من جانب عمليات حفظ السلام له آثار سياسية ويمكن أن يؤدي إلى ظروف غير متوقعة، بما في ذلك تزايد خطر التهديدات والاعتداءات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة. ونلاحظ أن عمليات حفظ السلام، من حيث التكوين والطابع، غير مخصصة لعمليات مكافحة الإرهاب وغير مجهزة لها.

ونؤكد من جديد أنه ينبغي تصميم الجهود الرامية إلى حماية المدنيين لدعم جهود السلطات الوطنية بدلا من استبدالها. ولا يمكن أن تصبح حماية المدنيين بأي حال من الأحوال ذريعة للتغاضي عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتعتقد كوبا أنه من أجل القضاء على أثر التهديدات على أمن أفراد عمليات حفظ السلام، ومن أجل تحسين فعاليتها، يجب أن تكون لهذه العمليات ولايات واقعية وقابلة للتطبيق وأهداف عملية ومحددة بوضوح والموارد اللازمة للاضطلاع بها.

وندعو جميع الأطراف المعنية إلى حشد المزيد من الزخم، وزيادة عدد المشاورات الثلاثية بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وتحسين فعاليتها. فهي أداة هامة يمكن أن توفر فهما أفضل للحالة على أرض الواقع والمساعدة في تصميم الولايات وتطويرها وتجديدها، فضلا عن أمن الموظفين.

وعلى الرغم من أن التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تزيد المعرفة بالبيئة وسلامة الموظفين، أثيرت مخاوف مشروعة فيما يتعلق بنشر بعض الموارد واستخدامها في عمليات حفظ السلام، ولا سيما تلك المتعلقة بإدارة المعلومات المجمعة. وينبغي أن ينظر في استخدام هذه المعلومات على أساس كل حالة على حدة، وبموافقة الدولة المضيفة.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أن عمليات حفظ السلام ليست بديلا عن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وحلها، وأنه ينبغي لتلك العمليات أن تسمح بإنشاء إطار أمني يجعل من الممكن تنفيذ استراتيجية طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس، وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن العمل الجماعي لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل تحقيق الهدف النبيل المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وقد أصبح حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام من بين أكثر الأدوات فعالية في صون السلم والأمن الدوليين. وتتعلق عمليات حفظ السلام بتهيئة غد أكثر أمنا لمن لديهم أمل ضئيل؛ وتتعلق بإعادة بناء المجتمعات المحلية وتهيئة بيئة للأجيال القادمة لتنمو وتطلق العنان لطاقاتها الإبداعية. ولكي يحدث ذلك، هناك حاجة لإعادة تقييم مستوى التنسيق القائم بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، هنا في نيويورك وفي الميدان، في تصميم هذه العمليات. وتقترح ملديف أنه ينبغي لنا ألا نغفل عن حقيقة أن عمليات حفظ السلام وصنع السلام، بينما يمكن أن تنجح في إبعاد الأطراف المتحاربة، يجب أن تعطى أولوية على نفس القدر من الأهمية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتهيئة الظروف بحيث يمكن للمجتمعات المحلية المتأثرة جني ثمار السلام.

ولكي يحدث ذلك، يجب أن ننشئ إطارا تحليليا يمكن المجلس من النظر في التغييرات اللازم إدخالها على ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويمكن إنشاء هذا الإطار بإيجاد قدر أكبر من التنسيق والاتساق التشغيلي، عند إنشاء البعثة، بين عمليات حفظ السلام وفريق الأمم المتحدة القطري على

أرض الواقع. وينبغي أن تراعي مرحلة تصميم أي عملية لحفظ السلام مراعاة كاملة الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية الفريدة التي تتميز بها الحالة، باستخدام أكثر الأدوات التحليلية المتاحة صلة. ويجب استخدام هذه الأدوات لتحديد مجموعة القضايا والأسباب الكامنة التي أدت إلى النزاع في المقام الأول.

وكثيرا ما تعزى الظروف التي أدت إلى نشوب النزاعات إلى إخفاقات على مستوى المنظومة قد تكون قد نتجت عن النسيج الاجتماعي المتدهور الذي ربط المجتمعات المحلية معا لعدة قرون، أو قد يكون سببها الإضعاف التدريجي لقدرة الدولة على الحكم والمحافظة على النظام. وينبغي لأي عملية من عمليات حفظ السلام أو بناء السلام، في أي نزاع داخل الدول، أن تهدف إلى بناء قدرات الدولة، أولا وقبل كل شيء، على الحكم، ثم تعزيز نظام الحكم المتجذر في مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية الشاملة للجميع.

كما تود ملديف أن تؤكد من جديد على الحاجة إلى إدماج الجوانب ذات الصلة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في تصميم عمليات حفظ السلام وبناء السلام. فخطة عام ٢٠٣٠ توضح أنه لا يمكن تحقيق السلام بدون تحقيق التنمية المستدامة ولا تحقيق التنمية المستدامة بدون تحقيق السلام. وهناك ما يكفي من الأدلة التي تشير إلى أن عملية التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تعزز قضايا السلام. ولذلك، ينبغي أن تكون تلك العوامل أكثر بروزا عند تصميم عمليات حفظ السلام وبناء السلام وتنفيذها. وتأمل ملديف أن تشهد تجديد التأكيد على هذه النقطة عند تنفيذ مجموعة الإصلاحات التي طرحها الأمين العام. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون قادرة على العمل كأمم متحدة موحدة عند مساعدة بلد ما على استدامة السلام، والحفاظ على السلام، عند الاقتضاء.

وينبغي للجهود الرامية إلى تحسين عمليات حفظ السلام، على سبيل الاستعجال، أن تستعرض آلية التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تولت مسؤوليات أكبر في عمليات حفظ السلام. وتحتاج المنظمات الإقليمية إلى الدعم السياسي، والموارد المالية، والأصول اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية وإضفاء الطابع المؤسسي عليه من خلال تقديم دعم أكثر قابلية للتنبؤ به.

وتعتقد ملديف أنه يمكن لمجلس الأمن، بالتعاون مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أن يكون مصدر إلهام وأن يقود تحقيق الإصلاحات اللازمة في بعثات حفظ السلام، وتصميم هذه العمليات، وتنفيذ مجموعة الاستراتيجيات التي من شأنها الحفاظ على السلام. ويجب أن تتبع الإصلاحات نهجا شاملا، ويجب أن تأخذ في الاعتبار آمال كل رجل وامرأة وطفل في مناطق النزاع، وإعطاء الأمل في مستقبل أفضل. وتعتقد ملديف أن مجلس الأمن لن يقصر في توفير القيادة اللازمة لإيجاد عالم أكثر أمنا للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): لقد كان يوما طويلا، ولكن بوسعي أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن أنه كان مثمرا.

في البداية، باسم وفد مالي، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي، على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر وعلى الطريقة الممتازة التي تديرون بها عمل المجلس.

وأود أن أسلط الضوء على المساهمة التي قدمها بلدكم الجميل، هولندا، صديق مالي، في عملية تحقيق الاستقرار الجارية في بلدي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا حكومة كندا لنشر فرقة عمل جوية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

إن لموضوع مناقشة اليوم أهمية خاصة بالنسبة لبلدي، وهو كما يعلم المجلس، بلد من البلدان المساهمة بقوات، وعلاوة على ذلك، يستضيف واحدة من أهم بعثات الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، سواء من حيث موظفيها وميزانيتها وتحدياتها المعقدة.

إن حكومة مالي على وعي كامل بنطاق المهام الموكلة إلى أصحاب الخوذ الزرق - من رجال ونساء منتشرين بغية صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، وغالبا ما يقومون بذلك في ظروف بالغة الشدة مخاطرين بحياتهم. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد إشادة مستحقة بجميع ضحايا الأزمة في مالي - المدنيين والأفراد العسكريين الأجانب والماليين - الذين سقطوا في ميدان الشرف في بلدنا.

وما زالت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة لا غنى عنها لكفالة صون السلم والأمن الدوليين. وفي وقت سابق من هذا اليوم، استمعنا إلى نداءات صادقة وطلبات وتوقعات قوية من ابنة بلدي فاتيماتا توري. فقد عبرت عما يتوقع جميع سكان مالي من الأمم المتحدة. ويجب علينا أن نؤمن بأن طبيعة النزاع قد تغيرت وأن الحالة المعقدة في الميدان تتطلب مسؤولية جماعية من جانبنا لتنفيذ الإصلاحات الجريئة والسريعة اللازمة لتحسين بعثات الأمم المتحدة للسلام. وتقع تلك المسؤولية الجماعية على عاتق مجلس الأمن، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما البلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على وجه الخصوص، فإننا نتفق جميعا على أنها لا يعمل في بيئة تقليدية لحفظ السلام. فالهجمات غير المتناظرة تنفذها الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات من جميع الأنواع الذين يستهدفون المدنيين وقوات الدفاع والأمن المالية والقوات الأجنبية التابعة للبعثة، من فرنسا وجميع الشركاء في الميدان، بما في ذلك قوات الاتحاد الأوروبي. ولذلك السبب طالبت حكومة مالي بإعطاء البعثة ولاية قوية، ليس لمكافحة الإرهاب - فنحن نعلم أن ذلك لا يدخل في نطاق اختصاصها - ولكن، في المقام الأول، لاعتماد موقف هجومي على نحو أكبر في مواجهة التهديدات الحقيقية والوشيكة، بغية حماية نفسها وحماية المدنيين العزل، على النحو المنصوص عليه في ولايتها. وبذلك ستكون البعثة أكثر فعالية ومصداقية في أعين أبناء شعبنا.. ونأمل أن يوصي الاستعراض الاستراتيجي الجاري للبعثة، في جملة أمور، بمراعاة الآراء القوية التي أعرب عنها الماليون قبل تجديد ولاية البعثة المقرر في حزيران/يونيه.

وبالمثل، من الضروري تعزيز القدرات التشغيلية لبعثات حفظ السلام، وبخاصة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لكي تتمكن من تنفيذ ولاياتها تنفيذا كاملا وفعالا. البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة مسؤولية واضحة في هذا المجال.

ويرحب وفد مالي بمبادرة الأمين العام لإصلاح ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة وتعزيز فعالية واتساق عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، مع إيلاء اهتمام خاص للتدابير الوقائية والحفاظ على السلام. وأود أيضا أن أشدد على أهمية التوصيات التي قدمها الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز في تقريره عن تحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أؤكد على دور المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في تحقيق الاستقرار والعمليات الإنمائية في الدول الأعضاء التي تواجه أزمات. ولذلك، من الضروري أن تعزز الأمم المتحدة تعاونها مع المنظمات الإقليمية من أجل كفالة نجاح عمليات حفظ السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): بداية، أتوجه بالشكر للرئاسة الهولندية للمجلس الأمن على الجهد الكبير المبذول خلال رئاستها للمجلس هذا الشهر، وعلى عقد هذه المناقشة التي تسهم في تنسيق جهود تطوير عمليات حفظ السلام.

لقد شهدنا على مدار السنوات الماضية تحميل بعثات حفظ السلام أعباء غير واقعية وتفويضها بمهام تتجاوز إمكانياتها وبشكل يتجاهل الواقعين السياسي والميداني على الأرض، حيث أصبح انتشار بعض البعثات مجرد رمز لعدم قدرة الأمم المتحدة على إيجاد تسوية نهائية لنزاعات امتدت لعقود من الزمن. ولد ركزت جهود تطوير بعثات حفظ السلام حتى الآن على محاولة علاج القصور في الجوانب العملياتية والفنية، المتمثلة في توافر وكفاءة الوحدات والمعدات وسلوك وانضباط الأفراد، فضلا عن سيطرة مفهوم الحماية المادية للمدنيين كمعيار وحيد لقياس فعاليتها. وبقدر أهمية تلك الجوانب، إلا أنها لا تفي وحدها بتحقيق الهدف المنشود. وفي هذا السياق، نود التأكيد على عدد من المحاور التي تتصل بموضوع مناقشة اليوم.

أولا، هناك ضرورة لتطوير مفهوم الشراكة بين الفاعلين الرئيسيين في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك البلد المضيفة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية، حيث يتم تحقيق الملكية المشتركة لتلك البعثات على جميع المستويات، وذلك بدءا من المستوى الاستراتيجي المعني بوضع تصور عام لتسوية النزاع، مرورا بصياغة الولايات الواقعية القابلة للتنفيذ، وصولا إلى التنفيذ العملياتي. ونود هنا التأكيد على دور التجمعات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في هذا الشأن، وفقا للفصل الثامن من الميثاق.

إن المسؤولية والملكية المشتركة تتطلب الارتقاء بآليات التنسيق التقليدية القائمة، بما يتجاوز مجرد عقد اجتماعات رسمية، ليمتد إلى توسيع النفاذ لعملية صنع القرار فيما يتصل بصياغة ولايات البعثات. وفي ذات الإطار، تبرز أهمية الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، الذي بات يكتسب أهمية متزايدة في تعزيز قدرة مجلس الأمن على ضبط ولايات نحو معالجة جذور النزاعات. ومن ثم، نتطلع إلى الاستمرار في تطوير دور اللجنة في المرحلة القادمة.

ثانيا، يجب تفادي نشر البعثات الأممية بمعزل عن السياق العام للنزاعات. ونؤكد هنا على ما ورد في البيان الرئاسي للمجلس (S/PRST/2017/27) حول إسهام بعثات حفظ السلام في تحقيق استدامة السلام.

وقد حدد البيان سبعة مؤشرات لأخذها في الاعتبار عند صياغة أو تجديد الولايات، من بينها دعم الملكية الوطنية، لعمليات التسويات السياسية، ووجود أهداف محددة نحو تحقيق استدامة السلام، والتحليل المتكامل داخل البعثات لفرص وتحديات بناء القدرات الوطنية، وتحقيق الاتساق بين المهام السياسية والعملياتية التي تقوم بها البعثة، ووضوح المسؤوليات وتكامل الأدوار بين البعثات ومختلف وكالات وبرامج الأمم المتحدة لدعم المؤسسات الوطنية، وصياغة استراتيجية خروج للبعثات تهدف إلى تمكين المؤسسات الوطنية من تحقيق استدامة السلام على المدى الطويل.

إن المحددات الواردة في البيان الرئاسي المشار إليه، تسهم في تقييم نجاح البعثات الأممية وأثرها الفعلي وتعزز فعاليتها وتقلل نفقاتها، بتقصير المدى الزمني لانتشارها، وفي ذات السياق، هناك ضرورة لتحقيق نتائج ملموسة لعمليات المراجعة الاستراتيجية الجارية لعدد من البعثات، من خلال قيام مجلس الأمن بأخذ تلك التوصيات العملية في الاعتبار، بما يحقق الهدف منها، وإلا ستصبح المراجعات عملية نظرية دون مردود عملي. ثالثا، عند تقييم أداء وفعالية بعثات حفظ السلام، يجب مراعاة خصوصية كل نزاع وظروف عمل كل بعثة من النواحي السياسية والتكتيكية والعملياتية، ولا يجب أن يقتصر تقييم الأداء على الشق العملياتي وإنما لا بد أن يشمل أيضا تقييم دور البعثة ككل في تسوية

النزاع، وفيما يتعلق بتطوير قدرة المنظمة على حشد الإمكانات والقوات، فقد شهدت الفترة الماضية بذل جهود مقدرة لتوسيع قاعدة الدول المساهمة بقوات، من خلال منظومة القوات الجاهزة، ونرى أن المرحلة المقبلة يجب أن تشهد طفرة نوعية في عمل تلك المنظومة، بحيث تصبح أكثر قدرة ومرونة على اختيار القوات الأكثر جاهزية وتدريبا، وضبط عملية الاختيار طبقا للمتطلبات الخاصة بولاية كل بعثة على حدة.

رابعا وأخيرا، اتصالا بما سبق، فإن مسألة أمن وسلامة القوات لا يجب أن يتم مقاربتها من منظور عملياتي وتدريبي فقط، فهناك ارتباط عضوي بين سلامة القوات ومجمل الجهود السياسية للأمم المتحدة في معالجة النزاع محل النظر، من ثم فتوصيات تقرير الجنرال كروز وخطة العمل المقترحة، تعتبر جهدا مقدرا، ومشكورا في هذا الشأن، إلا أنها تتعامل مع جانب واحد فقط من جوانب هذه المسألة المتشابكة الأبعاد، كما أؤكد في ذات الإطار أن العقلية الحاكمة للقوات تستمد بالأساس من ولاية البعثة التي يقرها مجلس الأمن، الأمر الذي يعيدنا مرة أخرى إلى نقطة الأساس وهي الشراكة والملكية المشتركة في صياغة الولايات والتوزيع العادل للمسؤوليات بين الأمانة العامة ومجلس الأمن، والدول المساهمة بقوات كما أننا لا نعتبر مبادئ الميثاق ومبادئ عمليات حفظ السلام، قيدا على أداء القوات، وإنما على العكس تماما هي الضامن الرئيسي لأمن وسلامة عناصر البعثة.

ختاما، أود أن أنتهز هذه الفرصة لتجديد التزام مصر بالإسهام الفاعل في بعثات حفظ السلام، وكذلك الإعراب عن تقديرنا لأولئك الذين فقدوا حياتهم وهم يدافعون عن مقاصد ومبادئ وولايات الأمم المتحدة، ومن ثم، يتعين علينا بذل كلما في استطاعتنا لمواصلة تطوير تلك العمليات، تكريما لتضحياتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد كورنيليو (قبرص) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت، والإشادة بكم سيدي على رئاستكم. ونشكر الأمين العام على عرضه ونعرب عن دعمنا الكامل لجهوده الرامية إلى تعزيز كفاءة وفعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نتقدم بالشكر لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومديرة مجموعة الأبحاث والدراسات المتعلقة بالمبادرات الخاصة بالمرأة.

إن قبرص تؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

يعتبر بلدي مناقشة هذا الموضوع المحدد في مجلس الأمن في المقام الأولتذكيرا بالتزامنا بإعادة تأكيد أقصى تقديرنا وإشادتنا بالأمم المتحدة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وموارد في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وباعتبارنا بلدا يعتمد على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا أكثر وعيا بمسؤوليتنا عن القيام بنصيبنا في الجهد الجماعي لإعطاء أصحاب الخوذات الزرقاء السبل الكفيلة لتنفيذ ولاياتهم الموكلة إليهم من جانب مجلس الأمن بفعالية.

وحتى إذا لم ينص ميثاق الأمم المتحدة صراحة على عبارة ''حفظ السلام''، فلا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن أسسه مكرسة في الفصلين السادس والسابع من الميثاق. وهذا أمر حيوي، بالنظر إلى أننا نواجه أحيانا خطر إغفال الهدف الفعلي الذي ينبغي أن يخدمه حفظ السلام.

ويجب أن تحظى عمليات حفظ السلام بولايات سليمة وواقعية وقوية. وعندما يتم نشر عملية لحفظ السلام بعد أن يكون مجلس الأمن قد استنتج وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين، يتعين أن تحظى عملية حفظ السلام بالدعم الضروري لكي تتمكن من الاستجابة لهذا التحدي ما دام هذا التهديد مستمرا، وهذا هو جوهر حفظ السلام.

ويجب أن تخضع عمليات حفظ السلام بشكل مستمر للتحديث والتجديد من أجل التكيف مع الاحتياجات والتحديات المعاصرة. وبينما نقر بالحاجة الأوسع لإجراء استعراضات لعمليات حفظ السلام، يتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار الخصوصيات التي تواجهها كل عملية على حدة. ومن الأهمية بمكان أن تكون الاستعراضات الاستراتيجية صارمة، وأن تستند إلى الأدلة وتجري بالتشاور الوثيق مع البلد المضيف، كما كان الحال مؤخرا مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

في الختام، إسمحوا لي أن أبرز أن عمليات حفظ السلام تؤدي دورا لا غنى عنه يحفّز على ضمان الاستقرار والأمن الضروريين على أرض الواقع، الأمر الذي يمكّن وييسر العملية السياسية. وعمليات حفظ السلام موجودة للإسهام في تهيئة الظروف المواتية للعمليات السياسية، مما قد يؤدي إلى التوصل إلى حلول قابلة للتطبيق تعالج الأسباب الجذرية للصراع من خلال استعادة القانون والنظام، استنادا إلى القانون الدولي.

ومع ذلك، لا ينبغي استخدام عمليات حفظ السلام كوسيلة للضغط في أي عملية من عمليات السلام، لأن المقصود منها أن تكون بمثابة الوسيلة التي تثابر من خلالها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في جهودهما الرامية إلى منع نشوب الصراعات وضمان الاستقرار، وبشكل أكبر في غياب عملية سياسية. إننا نتحمل مسؤولية مشتركة بأن نظل ملتزمين ونكفل، باسم السلام توجيه جهودنا الجماعية إلى المسار الصحيح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية، أن أشكر مملكة هولندا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية. كما نتقدم بالشكر إلى الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والسيدة فاطمتا توري على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة عدم الانحياز، ووزير خارجية جمهورية إندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تقوم عمليات حفظ السلام بدور حاسم في بناء السلام والحفاظ عليه.

ومن المفهوم على نحو مشترك أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحتاج إلى الإصلاح من أجل الاستجابة بشكل أفضل للتحديات المعقدة التي لم يسبق لها مثيل. وأود أن أسلط الضوء على بعض النقاط بشأن ما ينبغي عمله بشكل جماعي لجعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية وكفاءة.

أولا وقبل كل شيء، من الأهمية بمكان أن نحدد بوضوح ولاية كل بعثة وفقا للحقائق على أرض الواقع من أجل تزويد البعثات بالدعم السياسي الكافي والموارد الضرورية لكي تتمكن من الاضطلاع بولاياتها.

ثانيا، يجب تعزيز بناء القدرات والتدريب السابق للنشر. وهذا أمر بالغ الأهمية، لا سيما في الوقت الذي تتعرض سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة للخطر بشكل متزايد. والتوصيات الواردة في تقرير كروز يجب أن تؤخذ بجدية وتنفذ على النحو المناسب من أجل تحسين سلامة وأمن حفظة السلام. وفي الوقت نفسه، نؤكد ضرورة منع واستئصال الاستغلال والاعتداء الجنسيين وغير ذلك من سوء السلوك من جانب أفراد الأمم المتحدة في الخدمة. ونؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد.

ثالثا، يجب تشجيع مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأول إمرأة من فييت نام من حفظة السلام التي بدأت بعثتها في جنوب السودان في وقت سابق من هذا العام سينضم إليها عدد أكبر من النساء في إطار الافتتاح المرتقب لمستشفى من المستوى ٢ .

رابعا، إن الشراكة الثلاثية والمشاورات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ينبغي تعزيزها بطريقة شاملة وشفافة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للاستفادة من خبراتها العملية على أرض الواقع. ونأمل في أن تساعد مبادرة الأمين العام بشأن إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن على تعزيز التنسيق بين مختلف كيانات الأمم المتحدة سواء في المقر أو في البعثات الميدانية، وإحداث التغييرات الإيجابية على أرض الواقع.

إن موقفنا القائم على المبدأ هو أن احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وموافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس أو دفاعا عن الولاية، ينبغي أن يشكل الأساس لجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي التركيز بشكل أكبر على الدبلوماسية الوقائية والوساطة في البحث عن حلول سياسية طويلة الأمد للصراعات.

ومنذ عام ٢٠١٤، ما فتئت فييت نام تشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت الحاضر، نحن الآن في المرحلة النهائية من الإعداد لنشر مستشفى من المستوى ٢ في جنوب السودان تمشيا مع معايير الأمم المتحدة ومتطلباتها.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن فييت نام لن تدخر جهدا من أجل تقديم المزيد من المساهمات إلى هذا المسعى النبيل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

السيدة فيلده (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة الهولندية لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم الهامة. كما أشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومديرة المنظمة غير الحكومية، مجموعة البحوث والدراسات والتدريب في مجال العمل النسوي، على إحاطاتهم الإعلامية الهامة للمجلس.

وتؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

إن حفظ السلام من الأدوات الرئيسية المتاحة للأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين، إلا أن تحقيق السلام الدائم في العديد من الأماكن قد شكل تحديا هائلا. فقد أصبحت بيئات حفظ السلام أكثر تعقيدا وأكثر خطورة من أي وقت مضى، وللأسف، زادت الهجمات على بعثات حفظ السلام وحفظة السلام في السنوات الأخيرة. ولاتفيا تحيي جميع الرجال والنساء الذين خدموا وما زالوا يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لما يبدونه من شجاعة وتفان، ونكرم ذكرى من فقدوا أرواحهم في خدمة قضية السلام. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتقديم مرتكبي هذه الهجمات إلى العدالة.

وفي السنوات القليلة الماضية منذ الاستعراضات الرئيسية للسلام والأمن، تم إنجاز الكثير من أجل تحسين نهجنا إزاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولاتفيا تؤيد تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر استجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين. إلا أنه لا بد من مواصلة عملنا والتزامنا بجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فائدة وأقدر على التكيّف مع هذه التحديات وعلى مواجهتها. ومن الأهمية بمكان سد الثغرات الكامنة في قدرات الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بنشر بعثات حفظ السلام بسرعة. وفي هذا الصدد، ترحب لاتفيا على وجه الخصوص بالعمل على تحسين التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

و الهدف النهائي لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن يكون هو تكليف بعثات حفظ السلام بولايات

واقعية تلبي الاحتياجات العملية للدولة المضيفة أو للمنطقة التي توفَد إليها. ويكتسي تحسين التخطيط وتوفير معدات وتدريبات أفضل أهمية حاسمة لتنفيذ الولايات بفعالية ولحماية المدنيين وضمان أمن موظفي الأمم المتحدة.

وتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، على النحو المفصل في تقرير قائد القوة السابق للأمم المتحدة اللواء سانتوس كروز، مسؤوليتنا المشتركة. إننا جميعا بحاجة إلى الاستثمار في التغييرات اللازمة لتحسين القيادة والسلوك التشغيلي واستخدام القوة والموقف الدفاعي واختيار حفظة السلام قبل النشر والتدريب والمعدات. فكثيرا ما تكون جذور المشكلة كامنة في قلة الوعي بالأوضاع السائدة وفي عدم تحليل الاستخبارات المحلية، لا سيما عندما تكون البعثات معرّضة للتهديدات غير المتناظرة.

ونؤيد تماما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إدماج التكنولوجيات الحديثة والقدرات الاستخباراتية بشكل أفضل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أسهمت لاتفيا بأخصائيي المعلومات الاستخبارية في بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي منذ مطلع عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، واعترافا بحاجة البعثة الماسة إلى قدرات في مجال تحليل الاستخبارات والمعلومات، رفعت لاتفيا مستوى مساهمتها في البعثة العام الماضي.

وندرك أيضا القيمة المتأصلة لإشراك المرأة في حفظ السلام. وتعبِّر لاتفيا عن تأييدها الكامل للعمل الجاري من أجل مواءمة إصلاحات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مع الأحكام التي يتضمنها مفهوم المرأة والسلام والأمن. ونشيد أيضا بالجهود التي يبذلها الأمين العام للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين في منظومة الأمم المتحدة.

والسعي إلى تحقيق تسويات سياسية يجب أن يكون هدفنا العام. بيد أنه لتحقيق سلام دائم، يجب أن تندرج عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ضمن نهج أوسع نطاقا لجهود الأمم المتحدة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات. ويجب أن نسعى إلى استخدام جميع صكوك الأمم المتحدة لضمان أن تتمكن جميع الشعوب من العيش في عالم أكثر سلاما وازدهارا وأمنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد يعقوب (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر مملكة هولندا على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين الذين سبقوني في توجيه الشكر للأمين العام، والسيد موسى فقي محمد، والسيدة فاتيماتا توري على إحاطاتهم الإعلامية.

تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق وزير خارجية إندونيسيا، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم حركة عدم الانحياز. وأود إضافة بضعة نقاط بصفتي الوطنية.

لا تزال ماليزيا تؤمن بأن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في صون السلم والأمن الدوليين من خلال جملة أمور منها عمليات حفظ السلام. ولهذا تؤمن ماليزيا بإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لجعلها صالحة للغرض المنشود وفعالة من حيث التكلفة.

لقد شاركت ماليزيا للمرة الأولى في عمليات حفظ السلام في عام ١٩٦٠، وساهمنا منذ ذلك الحين بآلاف من حفظة السلام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت الراهن، تشارك ماليزيا في ٦ عمليات من أصل ١٦ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتسهم بنحو ١ ٠٠٠ من حفظة السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالتضحيات التي يبذلها جميع أفراد حفظ السلام – للرجال والنساء المتفانين العاملين بالتزام ثابت وامتياز منقطع النظير في مسعانا المشترك للحفاظ على السلام. فقد دفع بعضهم ثمنا باهظا بأرواحهم.

وتعتقد ماليزيا أن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن يركز على التعزيز المستمر وتعزيز قدرات بعثات حفظ السلام التابعة لها حتى تتمكن من الاضطلاع بولاياتها. والغرض من ذلك هو ضمان أن تظل وثيقة الصلة، والأهم من ذلك، فعالة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أيضا بذل الجهود الموجهة نحو تعزيز الأداء الشامل لحفظة السلام من خلال التدريب المناسب.

وندرك أنه يجب تزويد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين المنتشرين في المواقع الهشة والمحفوفة بالمخاطر بالاستعدادات الملائمة ومهارات القدرة على البقاء القوية والكفاءات الأكيدة.

ويرجع هذا إلى ازدياد ولايات حفظ السلام الأشمل التي تشمل ضرورة حماية المدنيين والتصدي للعنف الجنسي والتغلب على التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان. ونعتقد أن تقديم نموذج تدريب مشترك قبل نشر حفظة السلام لدينا أمر حيوي لسلامتهم وأمنهم.وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأن ماليزيا أنشأت في عام ١٩٦٦ مركزا للتدريب على حفظ السلام قام بتدريب الآلاف من حفظة السلام، ليس من ماليزيا فحسب، بل ومن بلدان أخرى أيضا.

إن كل بعثة من بعثات حفظ السلام فريدة ومتميزة.ولذلك، فإننا بحاجة إلى أن نأخذ في الاعتبار التحديات المختلفة على أرض الواقع، مثل عناصر البعثة، والبيئة، والمعدات المناسبة، والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية، في جهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز الفعالية العامة لعمليات حفظ السلام.وفي هذا الصدد، تعتقد ماليزيا أنه من المهم تعزيز التعاون ليس فقط بين الأمم المتحدة والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ولكن أيضا مع منظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن المشاركة الفعالة من البلد المضيف.

وفي سياق بعثات حفظ السلام في أفريقيا، ترحب ماليزيا بعزم الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بدور قيادي أبرز في زيادة قدرات حفظ السلام وتعزيزها بين أعضائه.ونعتقد أن الاتحاد الأفريقي سيتوصل إلى فهم أفضل للتحديات الأمنية الخاصة التي تواجه القارة.

وفي الختام، تؤكد ماليزيا مجددا تأييدها لتحسين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيزها.ونؤكد مجددا على تعاوننا الكامل مع جميع الجهات المعنية، لأننا نؤمن إيمانا صادقا بأننا لن يمكننا أن نضمن اضطلاع جميع بعثات حفظ السلام الاضطلاع بولاياتها، وأن تكون مهيأة لتحقيق الغرض المنشود بطريقة فعالة من حيث التكلفة إلا بالعمل معا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام؛والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛والمديرة فاطمة توري على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة صباح هذا اليوم، وعلى تصميمهم على تعزيز عمليات حفظ السلام.وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمملكة هولندا على عقد هذه المناقشة الهامة.

لقد اجتمعنا في هذه القاعة مرات لا حصر لها، وبعد كل اجتماع يبقى نفس الشعور دائما هو – هل سيكون هذا الاجتماع هو الاجتماع الذي يغير مسارنا فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام؟ونظرا لما شهدناه من اهتمام من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة ا في مناقشة اليوم – وقد أبهرني معرفة أنني المتكلمة السبعون – أعتقد أن هذه الجلسة وهذه المناقشة تحديدا سيحدثان أثرا.

إن عمليات حفظ السلام حتى الآن هي أكثر إسهامات الأمم المتحدة فعالية في إحلال السلام واستتباب الأمن. بيد

أنه ثمة مجال لإدخال تحسينات. وقد كان هناك العديد من الاستعراضات والتقارير، بما في ذلك بشأن سبل تحسين عمليات حفظ السلام. وأعتقد أنه يمكننا اليوم أن نتفق جميعا على أننا – بصدق تام – نعرف بالضبط ما ينبغي القيام به من جانب كل الجهات المعنية في مجال حفظ السلام لجعل هذا التحسن حقيقة واقعة. ومن ثم، لماذا لا يتم إدخال التحسينات التي ندعو جميعا إليها بشكل أسرع مما نراه اليوم؟ ونعتقد أيضا أننا بحاجة إلى أن تتجاوز الالتزامات السياسية التي أعرب عنها في هذه القاعة هذه الجدران وأن تتحقق في الميدان وفي العواصم.

وتواصل رواندا الاضطلاع بدور حاسم في عمليات حفظ السلام، وبوصفها واحدة من أكبر خمسة بلدان مساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بما لها من التزام ثابت بحماية المدنيين، فإننا سنتكلم اليوم من هذا المنظور. وأود أن أبدي ثماني نقاط موجزة:

أولا، نحن بحاجة إلى فهم موحد لحماية المدنيين. وهذا شرط أساسي للمضي قدما. فوجود تفسيرات مختلفة لحماية المدنيين أمر خطير، وقد شهدنا عواقبه المدمرة على المدنيين وحفظة السلام على حد سواء. وستحل في شهر أيلول/سبتمبر الذكرى السنوية التاسعة عشر لأول بعثة مكلفة بولاية لحماية المدنيين. وقد ناقشنا مضمونها لمدة ١٩ عاما، لذلك ترى رواندا حقا أن الوقت قد حان للاتفاق على ما تعنيه حماية المدنيين، والمضي قدما على نحو منسق.

و حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تُعَرَفُ بأنها

”جميع الوسائل اللازمة، ويشمل ذلك حتى استخدام القوة الفتاكة، بهدف منع أو التصدي للتهديدات المتعلقة بالعنف البدني ضد المدنيين، في حدود قدرات العمليات ومناطقها، ودون المساس بمسؤولية الحكومة المضيفة“.

وتوفر مبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين مزيدا من التوجيه بشأن هذه المسألة، وبوصفنا بلدا لديه حفظة سلام، فإننا نطبق هذه المبادئ. ويسعدنا أن نقول إنها عندما تطبق، كما نفعل، تكون منقذة للحياة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تعزيز دعمنا للدور الذي لا غنى عنه الذي تقوم به الشرطة في عمليات حفظ السلام. فنحن نلجأ إلى أفراد الشرطة لدينا عندما نسعى لكسب ثقة السكان المحليين. ونلجأ إليهم مرة أخرى عندما نسعى إلى تعزيز سيادة القانون في بلد ما. ونلجأ إليهم عندما نسعى إلى تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل على نحو يمنع العودة إلى النزاع العنيف. ولذلك فإننا بحاجة إلى دعمهم وفقا لذلك.

ثالثا – ونحن نفهم أنه أمر صعب – ينبغي للأمانة العامة ألا تنشر سوى القوات المستعدة لأن تنفذ ولايات البعثات بشكل صارم وأن تخضع للمساءلة، سواء في الميدان أو أمام قيادات بعثاتها. وعند الإخفاق في حماية المدنيين، فإننا بحاجة إلى تطبيق المساءلة. والمساءلة أمر واضح للغاية. ولا تكمن المساءلة فقط في مساءلة القوات. بل تمتد لكامل سلسلة القيادة. ولكننا بحاجة إلى بدء تطبيق المساءلة بشكل جاد إذا أردنا تحسين عمليات حفظ السلام. وسيكفل هذا أن يكون لدينا أفضل العناصر من ذوي الخوذ الزرق الذين يخدمون في الميدان. وهذا أمر أساسي، للنجاح التنفيذي والتكتيكي لبعثات حفظ السلام ومن أجل سمعة الأمم المتحدة والإرث الذي تسعى إلى تركه. وهذه سمعة جماعية.

رابعا، نحن بحاجة إلى نشر المزيد من النساء من حفظة السلام. وقد استمعنا إلى هذه النقطة عدة مرات هذا الصباح. ونحن أيضا نشدد على هذه النقطة، ونتفق تماما مع من قاموا بذلك في وقت سابق. وتبين الأدلة أن المرأة تزيد من فعالية البعثات المكلفة بولايات لحماية المدنيين، ولا سيما حماية النساء والأطفال، الذين هم أكثر عرضة للعنف في حالات النزاع.

كما أن ضحايا العنف الجنسي والجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين يجدوا أنه من الأسهل بكثير التفاعل مع حفظة السلام من النساء.

خامسا، نحتاج إلى القدرات والمعدات المناسبة من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها في الميدان. ولا يمكن أن يقصر هذا المسعى على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة التي تقوم بتحديث السبل التي نتبعها.

سادسا، نحن بحاجة إلى القدرات المناسبة لتزود بعثات حفظ السلام لدينا ببيانات موثوقة ودقيقة، ولا سيما في الإلمام بالحالة، لتقديم التقارير عن جميع عملياتنا. ومرة أخرى، لكي يحدث هذا فإننا نعلم ما ينبغي عمله. ونعلم أن إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمنظمات الإقليمية، والبعثات الميدانية بحاجة إلى العمل معا على نحو أوثق وتبادل المعلومات الهامة في الوقت المناسب. وهذا ليس مجرد مسألة معرفة ماذا يحدث؛ فمن المحتمل أن يقلل التهديدات إلى حد كبير، ويحد من عدد الخسائر، ويحمي على حفظة السلام التابعين لنا من العمل بصورة عمياء في الميدان.

سابعا، نحن بحاجة إلى تعميق شراكتنا مع الاتحاد الأفريقي وتفعيلها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وما برحنا نناقش هذه الشراكة لبضع سنوات حتى الآن. وفي العام الماضي، شهدنا تحسنا هاما من خلال إطار العمل الذي وضعه الأمين العام. إننا نعلم ما يتعين علينا أن نفعله. ونحن بحاجة الآن إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الإطار وتفعيله.

وأخيرا، يجب أن نتخلص من الحواجز البيروقراطية التي تزيد من غرسنا في الطرق القديمة التي تعيق قدرتنا على التحلي بالسرعة والمرونة. وتستهدف جهود الأمين العام لإصلاح ركيزة السلام والأمن العديد من هذه العثرات. فلنعمل على دعمه في هذا المسعى. وتدعم رواندا جهوده وستكون سعيدة للغاية بالعمل مع أي عضو آخر يود أن يرى تحسينات في عمليات حفظ السلام.

وفي الختام، أود أن أقول بطريقة واقعية: لنتوقف عن الكلام بشأن حفظ السلام بطريقة مجردة. فحفظ السلام عملية تنفيذية؛ تحمي الأرواح وتنقذها حقا. إننا نتكلم من منطلق خبرتنا في الفشل في حفظ السلام، كما نتكلم اليوم من واقع تجربتنا في نجاح عمليات حفظ السلام. لقد شهدنا كلا جانبي حفظ السلام. لذا ينبغي أن نتكلم بدلا من ذلك عما يفيد وما لا يفيد في الميدان. ولنتكلم عن الآثار المحددة لها على النساء والأطفال والرجال في الأماكن التي تدور فيها نزاعات مسلحة. ولنتكلم عما يمكن أن نفعله في كل بعثة للتقليل إلى أدنى حد من العنف ضد المدنيين وحمايتهم، والتقليل إلى أدنى حد من العنف ضد حفظة السلام لدينا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدتي الرئيسة، ومملكة هولندا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة.

تؤيد صربيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ولكنني أود أن أضيف بعض التعليقات بصفتي الوطنية.

إن الآثار المترتبة عن تزايد عدد النزاعات والأزمات المترابطة غالبا ما تكون بعيدة المدى ومشحونة بالتوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار، مما يؤدي إلى ظهور تهديدات وتحديات أكثر تعقيدا، وتتسم بعدم اليقين وعرقلة المستقبل. وما برح السلام دائما في صميم عمل المنظمة، ولكن الطبيعة المعقدة للتحديات الراهنة تدعو إلى إيجاد طرق تفكير مبتكرة وتعديلات من جانب الآليات والنظم لإيجاد حلول مشتركة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نعزز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة، بما في

ذلك من خلال تكييف نظامها مع احتياجات عصرنا. ونعتقد أن عمليات حفظ السلام أداة من الأدوات والركائز الرئيسية لتحقيق الدور الموضوعي للأمم المتحدة المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

ونعتقد أنه من الضروري إصلاح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث إن ولاياتها أصبحت أكثر تنوعا في الوقت الراهن، وتشمل - بالإضافة إلى منع نشوب النزاعات وحفظ السلام - إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات وتحقيق التنمية الطويلة الأجل. وفي نهاية المطاف، فإن الدور المتعدد الأبعاد للبعثات - الذي يسهم، جنبا إلى جنب مع ولاياتها لصون السلام وحماية المدنيين، في العمليات السياسية، وتعزيز الأمن، وتنظيم الانتخابات، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وإعادة إرساء سيادة القانون - يكتسي أهمية بالغة لتوطيد الاستقرار الدائم والحفاظ عليه.

وهناك حاجة لتعبئة قدرات إضافية وملموسة من أجل تحسين أنشطة البعثة في الميدان. ونظرا للتغير الدائم في الظروف السياسية والأمنية، علينا أن نتأكد من استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة في الوقت المناسب وبالطريقة المثلى. كما نوافق على أنه من الضروري إجراء المزيد من الإصلاحات المؤسسية من أجل تحسين فعالية البعثات وقدرتها على العمل.

وفي هذا الصدد، فإن إصلاح هيكل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على النحو الذي اقترحه الأمين العام غوتيريش، خطوة هامة إلى الأمام، ونحن نرحب بتقريره الشامل عن إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة (A/72/525). وعلاوة على ذلك، نرحب أيضا بما يبذله من جهود، على وجه التحديد في مجال منع نشوب النزاعات، اعتقادا منا بأن اتباع نهج متسق وتعزيز الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة سيحقق قدرا أكبر من الكفاءة في معالجة الأزمات في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على التزام صربيا بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين من خلال المشاركة النشطة في نظام الأمن الجماعي. وفي هذا السياق، أشير إلى أننا قد ساهمنا بطريقة ملموسة لتعزيز الأمن العالمي والإقليمي، والحفاظ على التقاليد الطويلة الأمد المتمثلة في المشاركة في بعثات الأمم المتحدة. وفي الوقت الراهن، هناك حوالي ٣٣٠ موظفا صربيا منتشرين في خمس بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وأربع بعثات تابعة الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يجعل صربيا البلد الرائد المساهم بقوات في جنوب شرق أوروبا وعاشر أكبر مساهم أوروبي. ويفخر حفظة السلام لدنيا برفع راية الأمم المتحدة في لبنان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقبرص، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والشرق الأوسط.

وفي إطار التزام صربيا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن ما يشجعها أيضا هو أنها بلد مضيف لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، المنتشرة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد كررنا التأكيد في مناسبات عديدة على دعمنا القوي للأنشطة التي تقوم بها البعثة لتمكينها من الاستجابة لجميع الطلبات التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن، ومعالجة التحديات الجديدة والمستمرة. وفي هذا الصدد، أكدنا على الأهمية البالغة لضمان الوفاء باحتياجات البعثة من الموارد البشرية والمالية الكافية من أجل ضمان فعاليتها واستمرار مشاركتها النشطة.

إن الأحداث الأخيرة في كوسوفو وميتوهيا، بما في ذلك الاعتقال غير المبرر لأحد كبار المسؤولين الصرب وكبير المفاوضين مع بريشتينا، فضلا عن الضرب الوحشي الذي تعرض له المدنيون الأبرياء في ٢٦ آذار/مارس على يد ما تسمى قوة شرطة كوسوفو، مما يعد بمثابة تذكرة أخرى بالتحديات العديدة وإجمالي الحالة السياسية والأمنية المعقدة للغاية في الإقليم. ويعد

الواقع اليوم بمثابة نداء واضحا لمواصلة تركيزنا على السعي إلى إيجاد حل توفيقي ومستدام لمسألة كوسوفو وميتوهيا، وتقديم الدعم الكامل لا للحفاظ على تواجد بعثة الأمم المتحدة وأنشطتها في الميدان فحسب بل وتعزيزه، حيث إنه أمر ضروري للغاية لتحقيق الاستقرار وتعزيزه.

وفي الختام، نحن جميعا ندرك أن التحديات عديدة، وأن الحالة الأمنية في أجزاء كثيرة من العالم متقلبة، وأن التزامنا المستمر وعملنا الشاق ضروريان من أجل التصدي لتلك التحديات، بما في ذلك تلك المتعلقة بحفظ السلام. ومن جانبها، تقف صربيا على أهبة الاستعداد للإسهام في تحقيق هذه الأهداف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد دونيفالو (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، ومملكة هولندا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن عمليات حفظ السلام.

ونوجه التحية إلى جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وبخاصة لأولئك الذين جادوا بأرواحهم في خدمة السلام العالمي.

تفخر فيجي بمشاركتها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصفتها بلدا مساهما بقوات وبأفراد شرطة لحوالي ٤٠ عاما. وبالنسبة لدولة جزرية صغيرة نامية، فإن رجال ونساء فيجي المنتشرين في مختلف بعثات حفظ السلام على الصعيد العالمي يمثلون مساهمتنا في تحقيق الهدف المتمثل في تحقيق السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أثير ثلاث نقاط رئيسية كإسهام منا في المناقشة بشأن السبل لتحسين الأمم المتحدة لحفظ السلام بصورة جماعية.

تتعلق النقطة الأولى بكفاية الموارد والدعم. فنحن نعتقد أنه ثمة حاجة إلى تزويد قوات حفظ السلام بالموارد الكافية من أجل الوفاء بالولاية المنوطة بهم بفعالية. ونتفق على أن التدريب المحدد الهدف وبناء القدرات وتوفير المعدات الملائمة عناصر حيوية لدعم حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في مختلف بعثات حفظ السلام. وعلى الرغم من أهمية الاعتبارات المتعلقة بالميزانية، لا ينبغي أن تكون هي العامل الأساسي في تحديد مشاركة بلد ما يقوم بإمداد إحدى البعثات بحفظة السلام. وفي الواقع، لا ينبغي الاعتماد على ذلك على حساب حياة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

كما ينبغي ألا يستخدم الافتقار إلى التمويل اللازم لدعم إحدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام للإضرار بأحد البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة. بل ينبغي أن يكون إجراء استعراض شامل لولاية البعثة هو الأساس لتحديد حجم البعثة وتشغيلها وتركيزها وأهدافها.

في هذا الصدد، لا نعتقد أن العمليات المستقلة لاستعراض البعثات التي أجريت بتكليف من الأمين العام تعطي الأمانة العامة موافقة شاملة أو منظوراً انفرادياً لتحديد نطاق مشاركة البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة في البعثة. وبوصفنا دولاً أعضاء وبلداناً مساهمة بقوات، نتوقع من الأمانة العامة أن توفر لنا الخيارات والتوصيات الشاملة في طبيعتها وأن تأخذ في الاعتبار الأهداف العامة للبعثة ومصالح البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

ثانياً، نؤكد على أهمية أن العملية السياسية عامل رئيسي في تحقيق هدف بعثات حفظ السلام. وهذا أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق الفعالية في تسوية النزاعات وتحقيق الاختتام السريع والناجح لبعثات حفظ السلام. إن الدور الهام الذي يؤديه الأمين العام في التعامل مع جميع الأطراف في النزاع، والجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من خلال الحوار والمفاوضات والمصالحة الوطنية، كلها أمور ضرورية لدعم عمليات السلام.

ثالثاً، وكما ذُكر اليوم، فمن الأفضل السعي إلى السلام في إطار الشراكة. فالتعاون بين البلد المضيف والدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومجلس الأمن والأمانة العامة أمر ضروري. وبوصفنا من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، نتوقع التشاور الكامل مع الأمانة العامة عن الأعمال التي لا تدعم الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة في إنجاز ولايات حفظ السلام، لا سيما عندما تمس مشاركتنا المستمرة في البعثة. وينبغي أيضاً التشاور مع البلدان المضيفة على نحو وثيق لضمان أن لا تعوق أي تغييرات تشغيلية أو استراتيجية في البعثة تحقيقَ أهداف حفظ السلام على وجه السرعة في تلك البعثة.

وأختتم بالتأكيد لأعضاء المجلس أن فيجي ستواصل العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان فعالية ونجاح أصحاب الخوذ الزرق وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد النور (السودان): اسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على حسن قيادتكم لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس وعلى اختياركم هذا الموضوع الحيوي للتداول حوله.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على إحاطته الإعلامية القيمة للمجلس صباح اليوم. وكذلك الشكر والتقدير للسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، على التنوير الإضافي الذي قدمه صباح اليوم، وكذلك يمتد شكرنا إلى السيدة فاطمة توري.

سيدتي الرئيسة، يودّ السودان أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية إنابة عن مجموعة دول حركة بلدان عدم الانحياز.

ويود وفد بلادي أن يعبر عن عميق تقديره لحفظة السلام الذين قدموا أرواحهم في سبيل حماية المدنيين وتنفيذ التفويض السامي في تحقيق السلم والاستقرار في كافة أنحاء العالم، سيما في قارتنا أفريقيا التي تستضيف العدد الأكبر من بعثات حفظ السلام.

إن التعاون مع المنظمات الإقليمية المنصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يتجلّى بوضوح في تجربة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتي تولت مهامها منذ عام ٢٠٠٨. حيث أسهمت هذه العملية المختلطة، وبتنسيق حثيث بين الاتحاد الأفريقي وحكومة السودان والأمم المتحدة، في الوساطة السياسية حتى تم التوصل إلى وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في عام ٢٠١١. ومن هنا تأتي الإجابة على التساؤل المطروح عن كيفية الإنجاز في مضمار الحلول السياسية والارتقاء بالتماسك الاستراتيجي.

وفي هذا نقول، وانطلاقاً من تجربتنا العملية في دارفور، إن الجهود المشتركة التي أدت لإحلال السلام في دارفور، والذي نتج عنه الخروج الممرحل والسلس للعملية المختلطة من السودان، حيث تكتمل المرحلة الثانية من هذا الانسحاب في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد كانت هذه الجهود نتاج عمل مكثّف وإرادة سياسية قوية من حكومة السودان، ومساندة ودعم لا محدودين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ودولة قطر وشركاء آخرين. وهذا يؤكد أن النتائج المبتغاة لن تتأتى إلا بتضافر جهود جميع أصحاب المصلحة الوطنية والإقليمية والدولية لحفظ السلام وبنائه واستدامته، لا سيما في مراحل التعافي وإعادة الإعمار بعد النزاعات، ومشاريع الاستقرار وبناء السلام. وفي هذا، يودّ وفد بلادي أن يؤّكد على ضرورة ضغط المجتمع الدولي بأسره على الأطراف الرافضة للانضمام لمسيرة السلام وعدم توفير المأوى والدعم لها، بل ودفعها للانضمام لمسيرة السلام من أجل إنهاء معاناة المتأثرين بالحرب وتحقيق السلام الشامل.

أقدم مقترحات أولية من واقع تجربتنا العملية لتعزيز عمل بعثات حفظ السلام في الفترة المقبلة.

أولاً، منح بعثات حفظ السلام التفويض المناسب ومراجعة هذا التفويض بصورة مستمرة وفقاً لتطورات الأوضاع على الأرض. ثانياً، التدريب المناسب لحفظة السلام، سواء كانوا قوات عسكرية أو من الشرطة أو مدنيين. ثالثاً، تعزيز الشراكة بين كافة أصحاب المصلحة، خاصة البلد المضيف والأمم المتحدة – سواء كانت الأمانة العامة أو إدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الدعم الميداني أو مجلس الأمن أو فريق الأمم المتحدة القطري أو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، أو البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. رابعاً، في ظل الترابط العضوي بين السلام والتنمية، لا بدّ من إيلاء المزيد من الاهتمام بتحقيق التنمية في المناطق والدول التي تشهد نزاعات. خامساً، إعطاء أولوية قصوى لجهود التسوية السياسية للأزمات. وفي هذا الصدد، ندعم الجهود الإصلاحية التي يقودها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، بالتركيز على الدبلوماسية الوقائية وجهود التسوية والوساطة في النزاعات. سادساً، تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام. سابعاً، وضع استراتيجية لخروج البعثات في وقت مبكر منذ نشر هذه القوات.

ختاماً، يجدد وفد بلادي التزامه بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومع كافة الشركاء الآخرين من أجل مستقبل أفضل لعمليات حفظ السلام، حتى تحقق الأهداف المرجوة منها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وحماية المدنيين، والمساهمة في جهود الإعمار والتنمية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر آذار/مارس، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد مملكة هولندا لأعضاء المجلس، ولا سيما الممثلين الدائمين وموظفيهم، ولأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا.

في الواقع، لقد كان شهرا حافلا تمكنا فيه من تحقيق توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة في إطار اختصاصنا. وما كنا لنتمكن من ذلك بمفردنا أو دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جانب جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، فضلا عن جميع موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين – الذين قاموا بعمل رائع – وموظفي الأمن. ونحن ممتنون للغاية على كل ما قدموه من دعم لا يكل، وما أبدوه من كفاءة مهنية ومرونة. إنهم متواجدون دائما من أجلنا، ويمكننا دائما التعويل عليهم جميعا، بما في ذلك خدمات وسائط الإعلام. إنه لأمر رائع حقا وجود هذا العدد من الأشخاص هنا لمساعدة الرئاسة في القيام بعمل جيد. وأعرب لهم جميعا عن جزيل الشكر.

بينما نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس إذ أتمنى التوفيق لوفد بيرو في رئاسة المجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.